



النائبة السيدة مليكة أخشخوش مقررة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بعد دراستها لمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، وذلك بعد إحالته عليها بتاريخ 20 أكتوبر 2022. لقد عقدت اللجنة طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب اجتماعا بتاريخ 20 أكتوبر 2022 برئاسة السيد النائب محمد شوكي رئيس اللجنة، وبحضور السيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية، خصص للاستماع لعرض شمل تقديم بيانات ومعطيات إضافية حول مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 من طرف السيدة الوزيرة. وفي مستهل عرضها، تناولت السيدة الوزيرة سياق إعداد مشروع قانون المالية المشار إليه، وما يميزه من تردّد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي أو الوطني نتيجة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت قبل التعافي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة "كوفيد-19"، والتوترات الجيوسياسية وما رافق ذلك من ارتفاع لأسعار المواد الأولية والطاقة، وارتباك سلاسل الإمدادات والتوريدات العالمية، والانعكاسات السلبية لكل ذلك على مستوى النمو العالمي والنمو بمنطقة الأورو الشريك الاقتصادي الأساسي للبلاد، وهو ما خلق متاعب جدية للاقتصاد الوطني ووضعه أمام مجموعة من التحديات عمقها توالي سنوات الجفاف، الذي لم تعرف مثله بلادنا منذ أزيد من 30 سنة.

السيدات والسادة،

ونحن نستحضر سياق إعداد مشروع قانون بين أيدينا، فإننا نحیی ما حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات وعلى رأسها الجهود

محضر الجلسة التاسعة والستين

التاريخ: الاثنين 15 ربيع الآخر 1444هـ (10 نونبر 2022).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: أربعة ساعات واثنان وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة صباحا والدقيقة الثامنة.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية؛

- المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية؛

- جواب الحكومة.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس
الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرع مجلس النواب ابتداء من هذا اليوم في الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، ونستمع في بداية هذه الجلسة إلى تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول هذا المشروع، بعد ذلك سننتقل إلى الاستماع إلى تدخلات الفرق والمجموعة النيابية والنواب الغير المنتسبين في إطار مناقشة الجزء الأول من هذا المشروع القانون. أعطي الكلمة للسيدة مقررة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، فلتفضل مشكورة، السيدة النائبة مليكة أخشخوش.



-ارتفاع الطلب الخارجي (خارج الفوسفات ومشتقاته) ب2,5%؛

-محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار؛

-متوسط سعر غاز البوتان 800 دولار للطن؛

-سعر صرف الأورو مقابل الدولار 1,044 .

كما تتوقع تحقيق مستوى نمو يقدر ب4% ومعدل عجز للميزانية يقدر ب4,5% من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى حصر مستوى التضخم في حدود 2%.

وجدير بالذكر أيضا، أن مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 تضمن معطيات مرقمة نعرضها كالآتي:

-يقدر المبلغ الإجمالي للتحميلات برسم سنة 2023 بحوالي 600.472.763.000 درهم، ويقدر المبلغ الإجمالي للموارد ب 536.435.316.000 درهم برسم سنة 2023.

السيدات والسادة،

وكما تعلمون، لقد خضع مشروع قانون قيد الدراسة لمناقشة عامة استغرقت حوالي 18 ساعة من العمل، وهمت التوجهات الكبرى للمشروع ومختلف التدابير الرامية لتجسيد ذلك إلى واقع ملموس، حيث كان هناك إجماع على صعوبة المرحلة وما يكتنفها من تعقيد في ظل سيادة اللا استقرار العالمي وصعوبة التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع الدولية جيو سياسيا واقتصاديا وانعكاسات ذلك على مستوى أسواق المواد الأولية والاستهلاكية.

إن هذا السياق الدولي الذي اقترن بأزمة الجفاف، والذي أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واجهته الحكومة بعدد من التدابير والإجراءات، مما جعل السيدات والسادة النواب وإن كان بعضهم لا يرى في ذلك غير المهام الموكولة دستوريا للعمل الحكومي، يشيدون بتبصر الحكومة ونفسها الإصلاحية فيما بذلته من مجهودات للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ومواصلة تنزيل ركائز الدولة الاجتماعية بجرأة وشجاعة لتحويل تحديات الظرفية الصعبة إلى فرص، ومواصلة الإصلاحات، وتحقيق

المتواصلة لجلالة الملك حفظه الله ورعاه، والتي كللت خلال السنوات الأخيرة بتحقيق مكاسب كبيرة لفائدة القضية الوطنية، وإفشال المناورات التي تحاك ضد الوحدة الترابية لبلادنا، كما ندين كل الاستفزازات الرامية لمعاكسة المصالح العليا لبلادنا، ونشمن عاليا ما تم بلوغه من تقدم تنموي بأقاليمنا الجنوبية. ولا يسعنا أيضا، إلا أن نقف إجلال وتقدير لما تبذله القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية وكافة السلطات الترابية من مجهودات وتضحيات من أجل خدمة المصالح العليا للبلاد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

وبنفس المناسبة، فإننا إذ نعبر عن امتناننا لمغاربة العالم على حسهم الوطني ومساهماتهم في تقوية ودعم الاقتصاد الوطني، وتضامنهم مع قضايا وطنهم، فإننا نشدد على ضرورة إيجاد الصيغ اللازمة لتحقيق مطالبهم وضمان حقوقهم الدستورية في المشاركة السياسية والاقتصادية.

فمن خلال عرض السيدة الوزيرة يظهر أن الحكومة، واستنادا إلى التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالتة وإلى التزاماتها الواردة في برنامجه الحكومي، وتماشيا أيضا مع محاور النموذج التنموي الجديد تحرص على جعل مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 منطلقا لتجسيد تطلعات المواطنين، وتحويل التحديات إلى فرص للإقلاع والتنمية المنشودة. لذا فإن التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 جاءت وفق المحاور التالية:

-ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية؛

-إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار؛

-مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية؛

-استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات. كما ينبغي الإشارة كذلك إلى أن الحكومة ارتكزت في إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 على الفرضيات التالية:



"bachelor"، والإصلاح البيداغوجي بالجامعة الوطنية، وميزانية البحث العلمي، وكذا مصير الطلبة الذين لا منحة لهم، ولا نواة جامعية بأقاليمهم النائية. فضلا عن ذلك، فقد تمت المطالبة بإيجاد حل نهائي لإشكالية متعاقد أكاديمية التعليم. وفيما يخص قطاع السكن، أشاد السيدات والسادة النواب، بجرأة الحكومة وشجاعتها، في اقتراح دعم مباشر لاقتناء سكن رئيسي بالنسبة لبعض الفئات والقطاع مع ذلك مع مقاربة الإعفاءات الضريبية في هذا الشأن، مشددين في الآن ذاته، على ضرورة توفير الضمانات اللازمة للحفاظ على أسعار العقار وحمايته من المضاربات.

السيدات والسادة،

وإلى جانب الجهود الحكومية المبذولة في اتجاه تعزيز الحماية الاجتماعية، فإن الشأن الاقتصادي كان بدوره حاضرا في اهتمامات الحكومة، وفي هذا الإطار أشاد السيدات والسادة النواب، بحرص الحكومة على تشجيع الاستثمار، برصد اعتمادات مالية بلغت 300 مليار درهم، ومن خلال تنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، لكنهم شددوا في الآن ذاته على ضرورة إعطاء دينامية إصلاحية لمراكز الاستثمار الجهوي، وتكثيف الجهود المبذولة لإزاحة كافة العراقيل في هذا الجانب.

وارتباطا بالشق الاقتصادي أيضا، نوهت فئة واسعة من السيدات والسادة النواب، لما طبع تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي من احترافية ووضوح، حيث التنزيل التدريجي لبعض الإجراءات على مدى 4 سنوات، إلا أن البعض منهم، وجه انتقادات للحكومة في هذا الموضوع، ذلك أنها تحاشت إدراج أي تشريع جبائي من شأنه تحفيز الاستثمار على مستوى الجهات.

وعرف النقاش العام إثارة الصعوبات التي يواجهها الاستثمار الخاص، ولا سيما المقاولات الصغيرة جدا، والصغرى، والمتوسطة من حيث الولوج للتمويل، ومطالبتهم للحكومة بتكثيف جهود

الانتعاش الاقتصادي المنشود. ولعل ما أثار سجلا كبيرا بين السيدات والسادة النواب الفرضيات التي يستند إليها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 حيث تساءلوا عن مدى موضوعيتها في ظل سياق صعب مع الدعوة إلى توخي الحذر إلى جانب التفاؤل في الموضوع.

إلى ذلك، فإن المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2023 انصبحت حول التوجهات العامة للمشروع، حيث ثمن السيدات والسادة النواب التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية ولا سيما على مستوى قطاعات: الصحة، والتعليم، والسكن، والتشغيل، وعلى مستوى نظام المقاصة وما تبذله الحكومة من مجهودات في إطار الحوار الاجتماعي.

وفي هذا السياق، عبر السيدات والسادة النواب عن ترحيبهم بالرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة لتصل إلى 28,12 مليار درهم، وما تم اتخاذه من تدابير لتحسين الوضعية المادية لأطر الصحة وتعزيز العرض الصحي، إلى جانب إحداث 5500 منصب مالي جديد، غير أن ذلك لم يمنع من إثارة حجم الخصائص المسجل على مستوى العرض الصحي والموارد البشرية، أمام رهان تعميم التغطية الصحية الإلزامية، حيث تم التعبير عن مخاوف حقيقية بشأن تعبئة الموارد الضرورية وضمان التمويل اللازم لاستمرارية وديمومة هذا الورش الاجتماعي.

وبالنسبة لقطاع التعليم، فقد ثمن جانب كبير من السيدات والسادة النواب، ما تعتمده الحكومة تخصيصه من اعتمادات إضافية لهذا القطاع بأزيد من 6,5 مليار درهم للارتقاء بوضعية الأطر التربوية والمتدربين، وتحسين البنية التحتية للقطاع، كما نوهوا بالمجهودات الرامية إلى إصلاح الجامعة، وتحفيز الأساتذة الجامعيين، التي اعتبرها البعض منهم نتيجة نضالات مشروعة لهذه الفئة من المجتمع.

وعلاقة بالتعليم الجامعي، تساءل جانب من السيدات والسادة النواب، عن المكانة العلمية للجامعة ونظام ال "الباشلر"



التي سارعت بتنزيلها بكل مسؤولية بما في ذلك إعداد مشروع قانون المالية قيد الدراسة.

وحول فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2023، أكد السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، أن هذه المعطيات تتم وفق منهجية موضوعية ومضبوطة تعتمد على أحدث المؤشرات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية.

وتفاعلا أيضا مع انشغالات السيدات والسادة النواب بخصوص تدبير إشكالية الموارد المائية، تناول السيد الوزير المنتدب أهم المنجزات على مستوى تطوير العرض، وتدبير الطلب، واقتصاده، وتثمينه وما برمجته الحكومة من مشاريع في إطار استعمال المياه العادمة المعالجة، بالإضافة إلى المجهودات الرامية إلى تعزيز تزويد الساكنة القروية بالماء.

وبالنسبة للمقاصة أورد أن الحكومة كانت أمام خيارات من بينها الرجوع إلى نظام الدعم مع الإبقاء على المنتجات البترولية السائلة بكلفة سنوية تقارب 87 مليار درهم، والتخلي بذلك على ميزانية الاستثمار بأكملها. لكن الحكومة اختارت مواصلة دعم المواد الأولية رغم تكلفتها الباهظة التي ينتظر أن تتجاوز 40 مليار درهم لمواجهة ارتفاع الأسعار، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، كما اتخذت قرار دعم مهنيي النقل بتكلفة شهرية تناهز 540 مليون درهم.

وبعد المناقشة العامة، انتقل السيدات والسادة النواب إلى المناقشة التفصيلية لمشروع قانون المالية لسنة 2023، حيث تناولوا بالدراسة والتحليل مختلف مواد، وسجلوا بشأنها عددا من الملاحظات تفاعلت معها السيدة الوزيرة والسيد الوزير المنتدب بإيجاب وترحيب، وبتقديم التفسيرات والتوضيحات اللازمة، وتجردون ملخصا بهذا الخصوص في جزء من ضمن هذا التقرير.

ولا تفوتني الفرصة أيضا لأنوه بالمجهودات المبذولة من طرف أطر وموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، ولأتوجه بالشكر الجزيل للسيد

الدفع بانخراط جدي ومسؤول للقطاع البنكي وجميع مكونات السوق المالي في تمويل الاقتصاد.

إلى ذلك، فقد تركزت المناقشة العامة أيضا حول مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية، حيث سجل السيدات والسادة النواب بإيجاب سرعة تفاعل الحكومة مع التوجيهات الملكية السامية، بتخصيص غلاف مالي بمبلغ 10,6 مليار درهم، وأشادوا بانفتاحها على البدائل غير التقليدية، مع تنبيه جانب منهم إلى غياب التلقائية والعمل التشاركي بين مؤسسات التدبير ذات الصلة.

وجدير بالذكر أيضا، أن توجه الحكومة نحو خلق اعتمادات جديدة، إلى جانب تعزيز الاعتمادات الموجهة للقطاعات الاجتماعية، دون المساس بالاستثمار العمومي نال استحسان العديد من السيدات والسادة النواب، واعتبروه من باب الإبداع السياسي الحقيقي. كما ذهب البعض إلى تذكير الحكومة، باتخاذ تدابير استثنائية لاستعادة الهوامش المالية المتاحة، كاللجوء للاستفادة من قطاع المحروقات، بعد إقرار مجلس المنافسة لمضاعفة أرباح الشركات ذات الصلة، ونبهوا إلى خطورة اللجوء إلى الحلول السهلة القائمة على التضريب، أو الاستدانة فضلا عن مطالبتهم بتوضيحات أكثر حول التمويلات المبتكرة.

وجوابا على الملاحظات والإشكاليات المطروحة خلال المناقشة العامة، اعتبرت السيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية، أن تدخلات السيدات والسادة النواب، من شأنها إغناء مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، وأنها تنم عن حس وطني ووعي بالتحديات التي تواجهها بلادنا خلال الظرفية الحالية، وعن حرص على إنجاح مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية تنفيذا للتوجيهات الملكية واستجابة لانتظارات المواطنين. وأوضحت أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 واضح، وقوي، وشفاف وأنه مشروع إرادي ومتفائل ومسؤول بالنظر لأهدافه واعتبارا لإكراهات السياق الدولي والوطني. وأكدت أن الحكومة، وعكس ما يتم الترويج له سلكت مقاربة تشاورية في جميع المجهودات المبذولة والإصلاحات



السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، أود أن أذكر السيدات والسادة النواب أنه في قرار المكتب ستنتقل ابتداء من هذا اليوم تسجيل حضور النائبات والنواب وأن الغياب سيحتسب ابتداء من اليوم، فأرجو من السيدات والسادة النواب أن يستعملوا بطاقة الحضور حتى يسهلوا مأمورية المراقبة. نفتتح باب المناقشة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار السيد الرئيس السيد النائب المحترم السي محمد غيات في حدود 38 دقيقة.

النائب السيد محمد غيات رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، خلال هاته الجلسة الدستورية المخصصة للتصويت على مشروع القانون المالي لسنة 2023، الذي يأتي في سياق استثنائي مليء بالمخاطر والتهديدات، كما لا يغيب على أذهاننا أننا أصبحنا نعيش في ساحة عالمية كبيرة وأن أي توتر عسكري، أو تقلب مناخي، أو وباء عالمي سيكون له آثار وخيمة على عافية كل الأنظمة السياسية والاقتصادات الوطنية مهما كانت صلابتها. وبلا شك يزداد منسوب المخاطر والأزمات، إذا اجتمع هذا الثالوث المدمر لتوازنات وأولويات الدول.

إلى جانب هذا السياق العالمي المطبوع باللا يقين، تعيش بلادنا في ظل جوار إقليمي متوتر ومتعدد الأزمات، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز منظومتنا الأمنية والدفاعية وتحصين سياستنا الخارجية التي نجحت تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، في تحقيق مكاسب دبلوماسية غير مسبوقه سواء داخل الحوض العربي أو العمق الأفريقي أو على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي جعل من المغرب بلدا موثوقا به وذو مصداقية. وواهم من يعتقد أن حملات استهداف مؤسساتنا السيادية، والدستورية، ومحاوله النيل من

محمد شوكي رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية على حسن تسييره لاجتماعات اللجنة طيلة مراحل دراسة مشروع قانون المالية سالف الذكر، وكذا الطاقم الإداري للجنة على ما بذلوه من مجهودات في هذا الشأن.

وبتاريخ 7 نوفمبر 2022، تلقت اللجنة تعديلات حول مشروع قانون المالية المذكور بلغت في مجموعها 215 تعديل توزعت كالآتي:

-الحكومة : 12 تعديل؛

-فرق الأغلبية النيابية والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي : 34 تعديل؛

-الفريق الاشتراكي : 65 تعديل؛

-الفريق الحركي وفريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية : 70 تعديل؛

-نائبة عن تحالف فيدرالية اليسار : 21 تعديل؛

-نائبة عن الحزب الاشتراكي الموحد : 13 تعديل.

وخلال اجتماع اللجنة المنعقد يوم الأربعاء 14 ربيع الثاني 1444 الموافق ل 9 نوفمبر 2022، تم البت في التعديلات المقدمة وفي مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 وفق النتائج بالجدول ضمن التقرير، كما تمت المصادقة على الجزء الأول من ذات المشروع كما عدلته لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب وفق النتيجة التالية:

الموافقون: 25؛

المعارضون: 10؛

الممتنعون: لا أحد.

بالنسبة للجزء الأول من التقرير راه كاين في بوابة مجلس النواب على أساس أن ينشر الجزء الثاني لاحقا، شكرا.

الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصفوفة الإصلاحات التي أطلقها الملك محمد السادس، ضمن مبادرة النموذج التنموي، ومخطط الحماية الاجتماعية كاستراتيجية حقيقية للإقلاع الاقتصادي. وربما تكون هذه الحكومة غير محظوظة في السياق الاستثنائي الذي جات فيه، فهو سياق مطبوع بثقل العجز الاجتماعي، والضائقة المالية للدولة، لكن يوجد على عاتقها اليوم مسؤولية وطنية في المساعدة والمساهمة وراء القيادة الحكيمة لجلالة الملك، على تدبير هاته المرحلة الدقيقة بأكبر المكاسب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الممكنة.

إن تصنيف الأولويات الوطنية ليس بالأمر العسير، ويكفي الرجوع للخطب الملكية الأخيرة، للوقوف على أكثرها ملحا:

- أولهما تأمين الأمن الغذائي والمائي، الذي لم يعد خيارا خاضعا لجود السماء، بل يتطلب سياسات وقرارات عمومية مستعجلة التنفيذ؛

- ثانيها ضمان الأمن الصحي بما يتطلبه من إقامة أسس الصناعة الدوائية، وتوفير البنية التحتية لتنفيذ مخطط تعميم التغطية الصحية، هاد الشي ماشي ساهل؛

- وثالثا تحصين الأمن الطاقوي، الذي يجنبنا البقاء تحت رحمة السوق العالمية الخاضعة لعوامل غير متحكم فيها؛

- رابعا تجويد مناخ الاستثمار، ومحاربة كل أشكال العرقلة، واحنا عارفين أشنو واقع كاملين، وخص يكون عندنا دور مهم في محاربة هاد العرقلة؛

- خامسا تحضير البيئة المناسبة للمشاريع الاستراتيجية الكبرى التي ستحتضنها بلادنا، لا سيما مشروع أنبوب الغاز الذي سيربط بين المغرب والشقيقة نيجيريا، مروراً بدول غرب أفريقيا.

وانطلاقاً من هذا السياق الوطني، والدولي، والإقليمي فإن ما تضمنه مشروع القانون المالي للسنة المقبلة اعتبره ونعتبره داخل الأغلبية ودون أي تحيز لجغرافية الانتماء السياسي، إنه مشروع ثوري في ظل سياق مقلق، مشروع ديناميكي في ظل عالم يسوده

وحدتنا الترابية سيحشر الدولة المغربية في الزاوية الضيقة، والمفارقة الحقيقية أنه مع كل حملة استهداف ضد مؤسساتنا وسيادتنا ووحدتنا الترابية نخرج أكثر قوة، وأكثر مناعة لأن جميع المغاربة يدركون جيداً ثوابتهم الجامعة المتمثلة في دينهم، ووطنهم، وملكهم، واختيارهم الديمقراطي. وبهذه المناسبة نتقدم بتحية لإجلال للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية والإدارة الترابية على المجهودات التي يقومون بها صباح مساء في سبيل حماية هذا الوطن، وحماية المواطن تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

حضرات السيدات والسادة،

إن السياق الاستثنائي الذي لا أحد يعلم متى ولا كيف سنخرج منه، يرتب على البرلمان والحكومة الكثير من المسؤولية ونكران الذات السياسية والحزبية، ليكون في مستوى اللحظة العصبية التي نمر بها جميعاً.

وأهم ما هو مطلوب من الأغلبية، ومن المعارضة، أن ينتقيا قاموسهم السياسي، ويتجنبوا هدر الزمن التنموي للمغاربة، ويظهر نوعاً من الحس الوطني المسؤول، ويبقى التحدي الأكبر هو مسايرة وتيرة جلاله الملك، في تنزيل الأوراش الكبرى، والمساهمة ببرامج ومقترحات قادرة على أن تخرج بلدنا من السياق الصعب، فيتحول البرلمان إلى فضاء لإنتاج الحلول، ومشتل لإنتاج نساء ورجال الدولة، وبهذا فقط نستطيع أن نحمي القيمة السياسية لمؤسسات البلاد، ونحافظ لها على الثقة في أعين المغاربة.

إن التوترات القوية التي يعيش على إيقاعها النظام العالمي، والمخاطر الوبائية التي تواجهها البشرية جمعاء، والصدمات العنيفة التي تعرفها أسعار المواد الأساسية والغذائية، والتقلبات المناخية التي لم تعد تستقر على حال، وإذا أضفنا إلى ذلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمغرب، فإن كل هذه المعطيات الخارجية والداخلية، استوجبت علينا إعادة ترتيب الأولويات



الركود، مشروع فرصة في ظل أزمة، ومشروع الأمل في وسط الآلام التي يعيشها العالم.

عفوا، إن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد التداول بشأنه، جاء بقدر مستوى الوعي السياسي الذي يحقق الجواب الشافي على الصعوبات والتحديات الراهنة التي تواجه الأسرة المغربية على المستوى الاقتصادي، على المستوى الاجتماعي، وعلى المستوى المالي. والسيد رئيس الحكومة، من هذه المنصة كان واضحا خلال الجلسة الشهرية الأخيرة، إلى أن أي إجراء وارد في المشروع سيسعى جاهدا إلى أن ينعكس إيجابيا على الحياة اليومية للمواطن وللأسرة المغربية، لأنه لا فائدة، لا فائدة من أي إجراءات أو سياسات حكومية إذا لم تشعر الأسرة المغربية بتأثيرها الإيجابي على مائدتها، وعلى مدخلها، وعلى مدرستها، وعلى صحتها ومستشفياتها، لذلك نعتبر أن المشروع جاء بإجراءات ملموسة، واقعية من شأنها تتمين الاقتصاد الوطني ودعم القدرة الشرائية للأسر المغربية ووضعتها في صلب التدخلات وكل السياسات العمومية.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يأتي مشروع قانون المالية 2023 الذي نتدارسه اليوم، سوف نصوت لفائدته في ظل تحديات وبائية ومناخية وجيوسياسية غير مسبقة تهدد الاقتصاد العالمي بالانكماش والتوقف عن النمو، بعد أن أوقفت تلك الصعوبات الانتعاش الاقتصادي الذي أعقب الخروج من جائحة كورونا، ورفعت الأسعار وقلصت الإمدادات، وهناك مخاوف عالمية من حدوث أزمات غذائية، وحتى مجاعات بسبب التغيرات المناخية، والجفاف، وشح الأمطار وعراقيل إن في إمدادات الحبوب، واحنا كنشوفو أشنو واقع اليوم في مناطق النزاع نتيجة الحرب الروسية في أوكرانيا، وكذلك، وكذلك مخاطر صعوبات في التمويل، مخاطر صعوبات في التمويل والاقتراض للدول النامية بسبب ارتفاع الفائدة ارتباطا بالتدخل الدولي، وهو

ما عبرت عنه المؤسسات المالية الدولية التي وضعت توقعات نمو ضعيفة تقريبا شي 2,7% في العام الجاي وهي أقل نسبة نمو في الاقتصاد العالمي منذ 20 سنة. وبلاستناد إلى الفرضيات الواردة في المشروع، يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو في مستوى 4%، عفوا، وعجز في الميزانية ب4,5%، وكبح جماح التضخم حتى لا يتجاوز 2% على أن يتراجع عجز الميزانية إلى 3,5% في الفترة المقبلة، وربما، ربما التحكم نهائيا في التضخم على المدى المتوسط. ومعلوم، واللي خصنا نعرفو بأن هاد المستوى ديال التضخم راه وصل 13% داخل العديد من الدول وشمال إفريقيا والشرق الأوسط و10% داخل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية 9%.

في ظل هذه الظرفية الدولية المتسمة بعدم اليقين، الحكومة اختارت مواجهة تلك الأزمات المختلفة ببرامج ومشاريع وأوراش كبيرة وضخمة من شأنها تحويل الصعوبات والتحديات إلى فرص هائلة للتقدم وتعزيز مكانة بلادنا في النظام العالمي الجديد اقتصاديا وجيو سياسيا. ونعتبر هداك المشروع ديال الغاز بين نيجيريا والمغرب، واللي أكد جلالة الملك نصره الله، على الأهمية الاستراتيجية ديالو في خطاب ذكرى المسيرة الخضراء من بين المشاريع الضخمة، من بين المشاريع الضخمة التي تقودها بلادنا إقليميا وقاريا لتعزيز الإشعاع المغربي في العالم الجديد "le nouveau monde"، ولضمان الطاقة والكهرباء لثلث سكان القارة الأفريقية، وربط القارة بأوروبا في مجال إمدادات الغاز، وخلق سوق للطاقة في منطقة غرب أفريقيا الأطلسية، بما فيها الطاقات النظيفة، وتطوير الاقتصاد الأزرق، وجلب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندجة.

حضرات السيدات والسادة،

يندرج هذا المشروع ديال قانون المالية 2023 إذن ضمن هاد الرؤية الملكية الاستشرافية، والتوجه نحو المستقبل لتعبئة الموارد المالية الكفيلة بخلق نهضة استثمارية تشمل القطاعين العام والخاص -



إستثماري من شأنه تسريع التنمية وخلق عشرات الآلاف من فرص الشغل في العديد من القطاعات وكذلك العديد من الجهات التي بقات مهمشة إلى يومنا هذا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن مشروع القانون المالي هو الأكبر من نوعه في تاريخ الميزانيات في بلادنا، وهو رقم غير مسبوق، حيث ستبلغ مجموع تحملات الميزانية العامة للدولة نحو 600 مليار درهم بزيادة 15% مقارنة بموازنة 2022، وهي أكبر زيادة في الميزانية منذ سنوات بعيدة، ميزان نسجلو هاد الشي باش نعرفو المجهود اللي كيذار، و ببعض الأرقام تمت تعبئة 80 مليار درهم من النفقات والتحميلات المالية الجديدة أغلبها، أغلبها عندها طابع اجتماعي لدعم القدرة الشرائية للمواطن، وتمويل حاجيات مخطط الحماية الاجتماعية، وزيادة ميزانية قطاعات هامة وأساسية للاستجابة إلى الحاجيات المرتقبة في الإقبال على المستشفيات والخدمات الاستشفائية بعد تعميم التغطية الصحية الإلزامية على 22 مليون مواطن ومواطنة. كما تم رفع ميزانة التعليم الشباب في إطار تحديث وتطوير المنظومة التعليمية، وهذا أيضا مجهود اجتماعي يحسب للحكومة بكل مكوناتها، التي تقود نهضة اجتماعية شاملة تعالج الاختلالات، وتعالج الفوارق المتراكمة والموروثة. ويطمح المشروع المالي كذلك، ضمن أهدافه إلى خلق 250.000 منصب شغل بين 2022 و 2023 عبر برامج "انطلاقة" و "فرصة"، كما يروم المشروع المالي إحداث أكثر من 48.000 وظيفة في القطاع العام.

إن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وما يتطلبه من جهد مالي ومواصلة دعم القدرة الشرائية وتوسيع حجم الاستثمارات والتحكم في العجز المالي والمديونية ليس عملا سهلا في زمن التحديات العالمية والمناخية، لكنه يكشف عن إرادة وعزيمة في تخطي الصعاب وإحلال بلادنا المكانة المتميزة بين الأمم العريقة في زمن سيادة

غادي نشوفو الأرقام- وتبسيط الإجراءات والمساطر التي كانت تعيق مناخ الأعمال في البلاد ديالنا، وتحد من جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسيكون للقانون الإطار المتعلق بالاستثمار أحد الرافعات المهمة من أجل بلوغ أهداف النموذج التنموي اللي كلنا كنساعو ليه، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص الوطني والأجنبي ومغاربة العالم في هذا الجهد الاستثماري، وتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات على المدى المتوسط من أجل إحداث نصف مليون منصب عمل قار في أفق 2026 كما ورد في خطاب جلالة الملك.

وفي هذا الإطار، نسجل بارتياح كبير ارتفاع ميزانية الاستثمار العمومي اللي وصلات ل300 مليار درهم في مشروع القانون المالي، وكنسجلو كاملين بأن هذا أكبر حجم استثماري في مشروع قانون المالية لسنة واحدة على الحكومات كاملة اللي دازت، وللحكومة الفضل اليوم في أنها تواجه التحديات والصعوبات المناخية والدولية وارتفاع الأسعار بتوسيع الاستثمارات والأوراش لخلق فرص الشغل، وتحقيق التنمية المحلية وليس بالتقشف وتقليص المشاريع كما كانت تختار حكومات سابقة. لماذا هذه المقارنة؟ نقول ذلك لأن هاد المشروع المالي هو مسؤولية كاملة لحكومة السي عزيز أخنوش، وله اختيارات اقتصادية واجتماعية واضحة غايته تحقيق قفزة تنموية شاملة في أقل وقت ممكن، ومعالجة آثار الاختلالات الموروثة، وتنزيل الأوراش المختلفة في الأجال الزمنية بالنجاعة والحكامة المثلى المطلوبتين "la bonne gouvernance" اللي كضيع على بلادنا نسب كبيرة في النمو، وجعل بلادنا بوابة نحو أفريقيا ومنصة للاستثمارات العالمية والمهن الجديدة.

وتشكل مشاريع الماء، والبنى التحتية، والتنمية المحلية، والطاقة، والأشغال، والفلاحة، والنقل والسكن أحد أهم الأوراش الاستثمارية في العام المقبل بتمويلات من الميزانية العامة تصل إلى 106 ديار المليار ديار الدرهم، وبهذا يكون أضخم برنامج



بقيمة 14 مليار درهم، وستكفل الدولة، وستكفل الدولة بمصاريف الاشتراك في التأمين الإجباري على المرض لهذه الفئات بتحملات تقارب 10 ديار المليار ديار الدرهم لضمان خدمات استشفائية ماثلة للتي يتمتع بها العاملون والموظفون المستفيدين من التغطية الصحية، على أن يتم توسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد لغير الأجراء والمهن الحرة في أفق 2024 بكلفة مالية إضافية 17 مليار ديار الدرهم تضاف إليها التغطية عن مخاطر وتعويضات فقدان الشغل بمليار درهم إضافي في أفق 2025.

إذن حضرات السيدات والسادة، تمكين التمويل هي إشكالية كل الموازنات، فين وصلو مشكل كل سنة، كل دول العالم وهي أحد أهم اختصاصات العمل التشريعي، إضافة إلى الرقابة على الحكومة، وتقييم السياسات العمومية، وطرق صرف الميزانية وغيرها. غير أن ما يميز مشروعنا المالي، ونقولها بكل جرأة أنه شجاع، ومقدام وطموح حتى عندما يتعلق الأمر بتمويل البرامج والمشاريع، لأنه يقوم على فلسفة التضامن المجتمعي، وأهداف التنمية المستدامة اجتماعيا، واقتصاديا، ومجاليا وبيئيا. لذلك نقول نحن كفريق أن المساهمة في المجهود المالي للدولة في هذه الظرفية الاستثنائية هو جزء من المواطنة الإيجابية ومنسوب متقدم من التضامن المطلوب لدعم خطة الحماية الاجتماعية من جهة، وتطوير البنى التحتية في المناطق النائية لتحقيق العدالة المجالية، حتى هادوك الناس حتى هما مغاربة وخاصهم يستافدو من المجهود ديار البلاد.

كما أن تجنيب بلادنا أية مخاطر مالية يعزز السيادة الاقتصادية والنقدية في هذه المرحلة الصعبة كنظن، السيد الوزير، ممكن يطرق ليها في المداخلة ديارو في الرد، في هذه المرحلة الصعبة من ندرة التمويلات والقروض الخارجية، كما نعتقد أن تقليص المديونية في حدود 70% من الناتج المحلي الإجمالي من شأنه تحقيق هوامش مالية ضرورية لمواصلة الإصلاحات في قطاعات أخرى اجتماعية مثل صناديق التقاعد وتحسين معاشات المتقاعدين. ولعل ما جاء

نظام عالمي مالي جديد. إن الجهد الاجتماعي لهذه الحكومة بدأ يللمسه الناس في العديد من المجالات والخدمات، رغم أن الحكومة تحتاج إلى وقت أطول، تحتاج إلى وقت أطول لإعادة هيكلة الحقل الاجتماعي اللي كييعرف الكثير من الاختلالات والنواقص واللي كيحتاج كذلك إلى شجاعة كبيرة في تجاوزها. كما أن المشكل الاجتماعي لا ينحصر في الجانب التمويلي، بقدر ما هو نتيجة ضعف الاتقائية وعدد المتدخلين وعدم نجاعة استهداف الفئات الأكثر استحقاقا.

وفي هذا المجال نحن كفريق ندعم جهود الحكومة في توطيد أسس الدولة الاجتماعية كخطوة هامة نحو بلوغ دولة الرفاه، وذلك من خلال اعتماد مقاربة جديدة تقوم على الدعم المباشر للفئات الأكثر استحقاقا عبر استهداف الأسر المعوزة المستحقة لهذه المساعدات، بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد .

إن هذا المشروع اللي اليوم بين أيدينا يعتبر مفصليا في إنجاح أهداف خطة الحماية الاجتماعية التي يمكن اعتبارها رهانات مجتمعية ومصرية في بلادنا على المدى المتوسط، فالعام الجاي، إن شاء الله، سيتم تنزيل أوارش الحماية الاجتماعية بسرعة أعلى في التنفيذ، احنا شفنا اليوم مؤسسات كيفاش كتشتغل لاستكمال تعميم التغطية الصحية الإجبارية والانتقال إلى المرحلة الأولى من الدعم المباشر لأطفال الأسر الفقيرة والهشة، وتوسيع تجربة الدفتر الاجتماعي الموحد، وجعل الدعم المباشر غاية على المدى المتوسط، والنهوض بوضعية المرأة المغربية ورفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني، ومواصلة سياسة الدعم الاجتماعي وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

وبموازاة تنزيل الورش ديار الحماية الاجتماعية كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، سترتفع التكاليف والتحملات المالية المصاحبة لهذا الورش الاجتماعي الكبير، وعلى هذا الأساس، سيتم تعميم التأمين الإجباري عن المرض من خلال انتقال المستفيدين من نظام "راميد" حاليا إلى "TAMO" مما يتطلب تعبئة موارد مالية

وفي الختام، لنا ثقة كبيرة في هذه الحكومة، ولهذا السبب سنصوت لصالح مشروع القانون المالي مع حلفائنا، وندعو فرق أخرى خارج الحكومة، خارج الأغلبية، للقيام بالمثل، لأننا نحتاج إلى دعم موحد لكل الأوراش، ومواجهة موحدة لكل التحديات، في وطن موحد من طنجة إلى الكويرة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله. وأملنا كبير أن الله سبحانه وتعالى، يغشنا بالشتا رحمة بالعباد والبلاد، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 33 دقيقة موزعة، السيد الرئيس واش نخليكم أنتما دّيرو التدبير دالوقت؟ ولا أنا ندير التدبير للوقت؟ المهم.

النائب السيد أحمد توينزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة المالية 2023، وهي بالمناسبة مشروع قانون مالي بالجرأة واتسم كذلك بالواقعية وبالطموح وهذا هو دور الحكومة التي كنتكلمو عليهم في ظل حكومة كفاءات، أنها في ظل هذه الظرفية المعقدة التي كل شي كيعرفها دوليا استطاعت أن تضع مشروع قانون مالي طموح، جريء يجب على الكثير من انتظارات المواطنين والمواطنات، قانون مالي ذهب مباشرة إلى التنزيل الفعلي لما التزمت به الحكومة أمام البرلمان أثناء تصريحها الحكومي الذي هو وضع أسس الدولة الاجتماعية، واضح على أن الدولة أفقها واضح، هاد الدولة الاجتماعية هو تنزيل المشروع الملكي الذي هو ديال الحماية الاجتماعية، وهذا عندو طرق معينة كايينة في قانون المالية؛ القطاع الصحي، التعليم، التشغيل كلهم هاد الإشارات موجودة بإمكانيات وافرة داخل

فيه من تقارير من مؤسسات مالية دولية حول صمود الاقتصاد المغربي ومواصلة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية في ظل ظرفية دولية ومناخية غير مساعدة، خير شاهد على نجاعة العمل الحكومي رغم كل التحديات والصعوبات، إذ ليس من السهل مواجهة تداعيات الأزمة الوبائية والتصدي لتأثير الأزمات الدولية والتغيرات المناخية والإبقاء على الأوراش الاجتماعية دون مضاعفات على الحسابات الماكرو-اقتصادية حيث تمكنت بلادنا من الحفاظ على تصنيفها الائتماني ب"BB+"، مجهود كبير يحسب لهذه الحكومة، ولم تعتمد الحكومة إلى أي إجراءات إقراضية إضافية، لذلك لا نبالغ إذا قلنا أن المشروع المالي للسنة المقبلة بما يتضمنه من إجراءات وتدابير، هو مشروع للأمل في المستقبل، والواقعية للأمل والواقعية في الحاضر، لذلك نطالب الحكومة بأن لا تعبر الاهتمام لحمولات التشويش والتبئيس، التي تريد النيل من صدقية ومصداقية المعطيات الإيجابية والمتفائلة الواردة في المشروع القانون المالي، وكما خاب ظن البعض في مشروع القانون الحالي، سيخيب ظنهم، إن شاء الله، وتقديرهم مع القانون المالي المقبل.

وإذا كان تحقيق الأهداف الواردة بمشروع القانون المالي مرتبط بقدرة الحكومة على تفعيل التدابير المتضمنة في المشروع، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب المؤسسات الدستورية وعلى رأسها البرلمان، أغلبية ومعارضة. وفي هذا الباب ما بغيتش نخلي الفرصة تضيق بلا ما نشكر الإخوة في المعارضة على الجهود التي يقومون بها داخل هاد المجلس باش تعطى مصداقية للمجلس ديالنا الموقر. أقول على رأسها البرلمان أغلبية ومعارضة، والفاعلين الاقتصاديين، والمتدخلين الاجتماعيين، والإدارة العمومية، والإعلام، والمواطن أيضا، والمواطن أيضا، واستحضارهم جميعا لروح الوطنية المسؤولة والصادقة من أجل جعل مشروع قانون المالية لهذه السنة منعرجا فعليا لتعزيز الثقة، وإرساء أسس العمل التشاركي، وتنزيل النموذج التنموي ليكون في مستوى تطلعات جلالته الملك والشعب المغربي.



الخارجية استطاعت أن تعمل هاد العمل الكبير جدا على الصعيد الدولي والقاري.

وكذلك لا بد أن نثمن عمل الحكومة في المجهود التنموي الذي تقوم به في أقاليمنا الصحراوية وهذا أشار إليه جلالة الملك، قال على أن هاد المجهود هو أساسي وهاد المجهود اللي خصنا نقومو به ويجب الاستمرار في القيام بهاد المجهود علاش غنستمر فيه؟ يجب أن نستمر فيه لأن هذا التطور ديال أقاليمنا الجنوبية هو الذي سوف يكون حافزا للدول الأخرى على أن تقول فعلا على أن هاد المنطقة هاد المناطق وهاد السكان فيهم مغاربة وهاد المناطق هي مناطق مغربية، والاستثمارات الكبيرة جدا التي تنجز فهو دليل على ذلك وسيساعد المغاربة في الدفاع عن هذا الحق المشروع.

كما لا ننسى التأكيد على مع جاء في أحد خطب جلالة الملك، فيما يخص مغاربة العالم، مغاربة العالم هم أولا حبهم وانتمائهم لوطنهم، ومساهماتهم الفعالة اليومية والسنوية في ضخ إمكانيات كبيرة في ميزانية الدولة، ودفاعهم في جل البلدان الذي يقطنون فيها، على المواضيع و وعلى الملفات اللي هي وطنية وعلى رأسها ملف الوحدة الترابية، يجب علينا كحكومة، ويجب علينا كبرلمان أن نلتفت إلى هذه الشريحة من المواطنين والمواطنات الغيورين على بلدهم، وأن نعمل كبرلمان وحكومة على حل جميع المشاكل التي يتخبطون فيها، ودورنا هذا ومساهمتنا، هادو هما عدم الإشارات التي يجب أن نعطيها لهؤلاء الذين هم ك، وعلى أساس وعلى رأس هاد المسائل، هو أنهم حقهم الدستوري في المشاركة السياسية، خصنا نوصلوا السنة والسنوات الجاية على هاد الناس هادو، اللي هاد العام تقريبا غيوصلوا ل 100 مليار درهم في ميزانية الدولة، هاد الأشخاص لابد أن نجعل لهم إمكانيات لكي يشاركوا في مؤسساتنا السياسية، وذلك من خلال إعادة النظر في المنظومة القانونية والمؤسسية، المرتبطة في هذا الصدد، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك في خطابه بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب. نستغل

القانون المالي تجسيدا لهاد الهدف الأسمى وهو بناء أسس الدولة الاجتماعية. إذن شكرا لهاد الحكومة على أنها في هاد الظرفية استطاعت أن تضع هاد القانون بحجم هاد التحديات المتواجدة على الصعيد العالمي، وكذلك استطاعت أن تزيد في ميزانية الاستثمار اللي وصلاتها ل 300 مليار في هاد الظرفية الصعبة. إذن هادو هما التقنيين، هادو هما الكفاءات اللازمة لتسيير البلد، ولكن قبل أن نستعرض كل مضامين هاد مشروع قانون المالية، الرهانات ديالو والتحديات ديالو والسياق العام ديالو تكلمتي عليه، اسمحوا لي في البداية أن نقف كلنا وقفة إجلال، وتقدير واحترام للقوات المسلحة الملكية، للدرك الملكي، للإدارة الترابية، للقوات المساعدة، للوقاية المدنية على العمل الجبار الذي يقومون به يوميا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفاظا على أمن وسلامة المواطنين.

كما لا يفوتنا كذلك أن نفتخر ونثمن على العمل الجبار المتواصل الذي تقوم به الدبلوماسية الرسمية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، وما لنا إلا أن ننظر إلى موقع المغرب في القارة الأفريقية، وموقع المغرب في الدول الأوروبية، وموقع المقترح المغربي للحكم الذاتي في أقاليمنا الصحراوية لدى الدول النافذة في العالم انطلاقا من الولايات المتحدة، إسبانيا، ألمانيا، إذا دول كثيرة جدا أصبح هذا الملف بحكم حكمة جلالة الملك، والعمل الدؤوب لجلالة الملك في هذا الميدان أصبح الحكم الذاتي هو أصبح مرجعا، راه ما كانش مرجع، أصبح مرجعا الآن في المنتديات الدولية وفي داخل الأمم المتحدة. والعمل الجيد التي تقوم به وزارة الخارجية في دحض وفي محاربة وفي إفشال جميع المناورات الكثيرة واليومية، الجيران ديانا راه كيفيقو راه الهدف الوحيد عندهم هو أنه يديرو مشاكل فيما يخص هاد الموضوع الأساسي بالنسبة للوحدة الترابية، يوميا هذا هو العمل دياهم إمكانياتهم المادية، إمكانياتهم الدبلوماسية وضعت كذلك لتعطي العراقيل ولكن، والحمد لله، بلدنا ووزارة



حكومة إلى حكومة أخرى، كل وحدة كتلوحها للآخرى، الآن نريد أن نعطي شحنة للاستثمار، فلا يمكن أن نتكلم على استثمار خارج هاد الوثيقتين الأساسيتين، اللتين لابد أن تعطيا توازن ما بين المشغلين وبين أصحاب العمل، إذن ما خصناش نتخوفوا، الحكومة المسؤولة يجب أن تتحمل مسؤوليتها، غادي يكون فيها في الواقع واحد التكلفة كبيرة سياسية، ولكن لابد الحكومة غتجيب هاد القوانين.

على مستوى الإجراءات الآنية، يتعين السيد الوزير، اتخاذ تدابير فورية لدعم الفلاح، الفلاح اللي صابتوا السنة الماضية والسنة اللي فاتتها جفاف قاتل، الآن هذا الموسم الفلاحي بدا خصنا نعاونوا هاد الفلاح، ما خصناش نخليه، خصنا نعاونوه في المازوط ديال التراكطور، خصنا نعاونوه في البذور المختارة اللي وصلات يمكن 700 درهم وصلات للقنطار، خصنا نعاونوه في les engrais اللي وصلوا لأثمنة خيالية، إذن لابد أن نلتفت لهذا الفلاح لأن هو احنا بغيينا نديروا مليون قنطار خصنا فلاح نعطيوه خصنا نجيبو إمكانيات باش نحاولوا باش يمكن ينطلق، كذلك نعاونوه نذاكروا مع القرض الفلاحي باش يعطيوه إمكانيات التمويل باش يمكن إن شاء الله ينطلق إيلا جاب الله الشتاء ينطلق للموسم الفلاحي. مسألة أساسية كذلك لابد أن ندعم أن نعمل لدعم مسألة أساسية، الحليب راه بدا الحليب كينقص في بلادنا، إذن خص الحكومة الآن أن تلتفت إلى هاد الموضوع، باش يمكن تدير إجراءات لتفادي هاد المسألة ورمضان قريب، إذن لابد من إجراءات في العلف في.. الأبقار هذا مشكل الحكومة، ولكن خصها تحس على أن الآن الحليب بدا كينقص، وخصنا نديروا واحد العدد دالاشكاليات باش ما يكونش عندنا مشكل في رمضان..

السيد الرئيس:

شكرا.

كذلك هذه المناسبة، لنتوجه بالشكر والتقدير لوزارة المالية، لموظفي وزارة المالية، على عملهم الدؤوب وعلى إنجاز هاد الوثيقة، وكذلك على العمل الدؤوب الذي يقومون به لتمويل الميزانية، لأن الميزانية ديانا التمويل دياها ضرائبي، إذن شكرا لهم على عملهم الدؤوب والجيد. وهي مناسبة كذلك لنشكر الملمزمين المغاربة الغيورين الوطنيين، الذين أدون ما في ذمتهم لخزينة الدولة، إنها مبدأ دستوري للمساهمة في تحملات الدولة، إذن كنشكروا المغاربة والمغريبات، الشركات ديال المغاربة الوطنيين الذين يأدون ما في ذمتهم بالنسبة لخزانة الدولة.

السيد الرئيس،

بالنسبة لمشروع قانون المالية سنة 2023، كما قلت في البداية فهو مشروع ثوري، عندو حمولة وازنة، مضامينه الاقتصادية والاجتماعية والمالية. كما أنه مشروع ليس وثيقة تقنية، جافة أو محاسبائية كما يريد البعض أن يقول، فهي كما قلت فهي وثيقة فيها حمولة اجتماعية، وحمولة واضحة لبناء الدولة الاجتماعية كما قلت. فاللمسة السياسية في هاد المشروع قانون واضحة وجلية، ومن يقول عكس ذلك لا يقرأ بموضوعة كبيرة السياقات والإجراءات الجريفة المتخذة في ظل الأزمة الدولية الراهنة.

السيد الرئيس،

سوف لن أتطرق كثيرا للمضامين التقنية لهاد القانون، سوف أترك المجال لأصدقائي الجانب التقني للسيد السي بنبراهيم والسيد شنكيطي للدخول في الجانب التقني، أما أنا فسوف أطلب من الحكومة بهاد الإجراءات لابد زيادة على الإجراءات اللي جابتهم في قانون المالية اللي كثيرة جدا، لأن طابع اجتماعي، طابع اقتصادي، طابع ديال التشغيل، كنطلب منها واحد 3 دالإجراءات على 3 مستويات أساسية:

المستوى الأول هو المستوى التشريعي، خصنا نجيبوا القانون المتعلق بالإضراب الآن خصو يجي، خصنا نجيبوا القانون مدونة الشغل، يجب أن نراجع مدونة الشغل، لأن هاد القوانين التي تنتقل من



النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

الإسراع بفتح ملف إصلاح أنظمة التقاعد، لا بد أن ندخل في هاد الموضوع، موضوع إصلاح التقاعد مسألة.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، أنذكرك بأن هاد التوقيت راه ديال الفريق، ولكن لك واسع النظر.

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن الكلمة للسيد النائب المحترم السي أديب بنبراهيم.

النائب السيد أديب بنبراهيم:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

غنبدا بالتذكير بالتوجهات العامة لقانون المالية، اللي جات استنادا لخطب صاحب الجلالة الله ينصروا، بمناسبة عيد العرش، اللي أكد على تميم ورش الحماية الاجتماعية، والخطاب بمناسبة افتتاح البرلمان، اللي أكد عليها على علاج إشكالية الماء والاستثمار لإنعاش الاقتصاد وطني، وكذلك البرنامج الحكومي. هذه التوجيهات فيها تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، مواجهة تدبير إشكالية الماء، واستعادة الهوامش المالية للاستدامة والإصلاح.

غادي نخصر على إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، اللي يجب عكس الآية اللي كانت قبل 65% ديال الاستثمار العمومي، و35% ديال الاستثمار الخصوصي، خصنا نقلبوا الآية، وبدأت بإخراج قانون الإطار الاستثمار، هاد قانون الإطار اللي هو بالفعل ما زال مشروع، ولكن راه داز في الغرفة الأولى، وراه هو دابا في الغرفة الثانية، واللي جاب عدة إجراءات، اللي غادي تعاون الاستثمار، اللي فيها المنح، منح مشتركة، منح

قطاعية للعدالة المجالية، ومنح جهوية، ومنح قطاعية، ومنح استراتيجية. هاد القانون الإطار كيلح أيضا على تحسين مناخ العمل، اللي جاء أيضا في صلب قانون المالية، وتكلمنا حتى على الصفقات العمومية، على مرسوم صفقات العمومية، اللي كان تفضل السيد الوزير وقدموا لنا في البرلمان، وأعطينا الرأي ديالنا عليه، واللي هو في غادي يجي من بعد هاد المرسوم ديال الصفقات العمومية، اللي فيه بعض التحسينات في مناخ العمل.

وثانيا واللي هو مهم، هو تنزيل قانون الإطار للضرائب، في هاد القانون الإطار اللي هو صلب القانون المالية، وهنا كنا لاحظوا جرأة كبيرة ديال الحكومة، ولأول مرة الحكومة عطاتنا واحد الرؤية على سعر الضريبة، وهذا مهم على أفق 2026، ما عمرها ما كانت حتى في شي حكومة، دابا الآن المستثمر عارف راسو من هنا ل 26 راه الأسعار ما غتبدلش، حيث جات في القانون، وما يمكنش نديروا أسعار أخرى اللي تكون عندها أثر رجعي، هادي الأولى؛ ثاني حاجة، واخا كايينة هاد الأوراش الكبرى، وكاين بعد الصعوبات والأزمة، قررت الحكومة خفض سعر الفائدة من 31% ل 20%، وهادي تقريبا pour la majorité ديال الشركات بشكل تدريجي علاش بشكل تدريجي؟ باش يمشي موازنة مع تنزيل الأوراش، حتى لديك الساعة عاد نستابلزوا les recettes. هادي ديال 20% التحدي باش ما تكونش عندنا واحد المغالطات من 31 ل 20 متافقين كل قل من 100 مليون ديال الدرهم، ولكن بعض الشركات اللي عندهم ما بين 0 ل 300 ألف درهم، كنتكلموا على زيادة 10%، ولكن في الحقيقة ما كاين شي زيادة حيث هاد الشركات هادو، هاد الأرباح ديالها هاد الأرباح ديالها كتكون قليلة، كتكون كتجر واحد 50 ألف درهم واللي هي complément ديال الأجور ديالها واللي هي في الواقع خصها تكون تابعة للأجور، وما كيتمش التوزيع هاد الأرباح كتبقى في الشركة، إذن ما كاينش شي أثر على هاد الشركات اللي اقل من 300 ألف درهم، ولكن المهم فهاد الشي



حاجة أخرى باش نزيدوا في الرفع من القدرة الشرائية، ما نساوش بأن زيادة على الأجور ارتفاع الأجور اللي رفعت الأجور الحكومة وراجعت من SMIG و SMAG خلال سنة 2022 رفعت من الحد ديال الإعفاءات من les frais professionnels وهذا غيكون عندو واحد l'impact إيجابي على les salaires net ويرفع من القدرة الشرائية، وهنا غنحل واحد القوس باش نرجع ونذاكر على القدرة الشرائية راه ما كتعلقش غير بالزيادة في الأجور، إيلا عطينا المواطن اعطيناه تعليم جيد عمومي وعطيناه مستشفيات عمومية جيدة ما غيلجاش للخصوص، ما يميش للقروض، ما يخلصش الفوائد، وهذا راه بطبعو رفع من القدرة الشرائية، وفي هاد، بالنسبة للصحة لازم الإشارة إلى الحماية الاجتماعية واللي قامت بها الحكومة 4 دالمليون دالناس الأسر في وضعية هشة اللي كانوا في الرصيد دخلوا للتغطية الصحية الضرورية، وغتمكن منهم باش يميشوا للعلاج وتعطيهم منح عائلية في سنة 2023، وهاد المنح عائلية منح راه هو إعانات مستهدفة لهاد الناس اللي، زيد على هذا كاين بالنسبة للأجراء العمال غير الأجراء حتى هما راه دخلوا ل TNS travailleurs non salarié حتى هما راه دخلوا للنظام ديال هاد التغطية الصحية وتا هما غيتمتعو من العلاج ومن المنح العائلية؛

نسد القوس ونرجع بالنسبة اللي جا به قانون المالية هي بالنسبة للتمديد استيراد التجهيزات في l'importation بالنسبة للشركات اللي عندهم الاستثمار واللي عندهم عقدة مع الدولة وزادت 24 شهر، التوجيهات الكبرى التوجيهات الكبرى جات على مدى سنوات وكانت الإجراءات اللي جات آنية، إذن هادو هم les grands chantiers اللي غياخذو واحد الوقت ما غايبانوش ما غايبانو حتى ل 2025-2026 ومن الإجراءات اللي خداتها دابا باش كتدعم القدرة الشرائية، ولكن هاد شي خصو تمويل، تمويل وكيمكن يآثر على الميزانية ديال الدولة، ولهذا جات في التوجيهات ديال قانون المالية استعادة الهوامش المالية

كامل، كاين سعر موحد، كيما جا في القانون الإطار هو 20%، ولكن جاو أسعار استثنائية لشركات استثنائية لأرباح استثنائية، خصنا نكونو وهادي كتخص واحد الشريحة قليلة اللي كتفوت 100 مليون ديال الدرهم، هاد الشريحة هادي كايبة واحد تقريبا واحد 145 شركة، هادو عندهم فوق 35%، وإيلا خدينا حتى الشركات اللي عندهم الاحتكار اللي غنديرو لهم واللي مقنين اللي عندهم 40% المجموع غادي يكون واحد 154 باستثناء الشركات ديال الدولة، وهنا كنقول بأن ها هي بالنسبة لهاد الأرباح هاد الشركات حتى هي غتضامن باش تشارك في الأوراش اللي دارتها الحكومة، إيلا خدينا 35 احنا في حزب الأصالة المعاصرة إيلا خدينا 35% وقارناها مع 10% كنلقاو واحد الفرق ديال 15%، يمكن لنا نقولو بهذا تضامن، تضامن ماشي على الحماية الاجتماعية ولكن تضامن باش نزيدو في الموارد ديال الدولة، باش نساعدو في تنزيل وتمويل الأوراش الكبرى، من غير التضامن فهذاك اللي جاي ديال الحماية اللي جات في la contribution de solidarité اللي دارتو أيضا الحكومة على مدى 4 سنين 22 حتى ل 25 وهذا كل باش يكون واحد التضامن، وهنا بأن الحكومة استجابت لقانون إطار ونزلات اللي كيربح أكثر كيخلص أكثر وكاين واحد التضامن، والناس اللي عندهم واحد شيء bénéfice استثنائي اللي كيفوت 100 ألف درهم و لا قطاع مقنن، راه دارت لها 40%، 100 مليون ديال الدرهم، شكرا، 100 مليون ديال الدرهم؛

حاجة أخرى جات هنا بالنسبة بأن قانون المالية هي العدالة الجبائية بالنسبة لبعض الأشخاص اللي كانوا كيتمتعو بواحد الأسعار تفضيضية إبرائية، وهنا كانوا بعض ما كانتش واحد العدالة كانوا الناس اللي كيخلصوا واحد barème طالع دابا وقعت التسوية باش كل شي يخلص واحد barème اللي هو على ديال les tranches؛



يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 هاد المشروع اللي كيندرج في سياق الانطلاق الفعلي والحقيقي لترجمة البرنامج الحكومي أو أولوياته، ركائزه وغاياته بعد سنة من التنصيب الحكومي.

السيد الرئيس،

اتسم السياق العام الذي أطر إعداد مشروع قانون المالية بتوالي الأزمات وتنوعها بدءا بجائحة كوفيد بتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وصولا إلى اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية مما ولد عدم يقين متزايد في قدرة الاقتصادات العالمية على إدارة أزمة متعددة الأوجه مالية طاقية وغذائية.

السيد الرئيس،

إننا اليوم نناقش مشروعا سيؤطر عمل السنة المقبلة للحكومة بالأفكار التي حركته والسياسات العمومية المقترحة، لكنه أيضا يشكل مناسبة للتوقف عند المنجز الحكومي في سنته الأولى، سنة البداية نعم، لكنها كانت سنة إثبات الذات وإبراز القدرة على العمل وعلى الانسجام الداخلي أو مع الأغلبية البرلمانية الداعمة لها، فالحكومة قبلت بلعبة التحديات المطروحة وتعاطت معها بهدوء وجدية وبقوة اقتراحية، فواجهت أزمة دولية خانقة تميّزت بجفاف مخيف لم تعرفه بلادنا منذ أكثر من 4 عقود، وبدون أدنى شك كان لهذه الوضعية كلفة مالية ثقيلة وهو ما قلّص وبشكل موضوعي التوقعات المرسومة سلفا وحدّ من الوصول إلى النتائج الموضوعية قبلا.

السيد الرئيس،

يحمل مشروع قانون المالية للسنة المقبلة مضامين اقتصادية واجتماعية، تغييرية حاملة للأمل في تثبيت خيارات الدولة الاجتماعية وإرساء مقومات المجتمع التضامني، والرهان على الاقتصاد الأخضر وعلى الأدوات المالية لإحداث تغييرات مالية واقتصادية هامة، فعلى مستوى الاقتصاد يعتبر هذا المشروع بمثابة

لتمويلات المالية لإبقاء استدامة الإصلاحات، إذن قلنا بأن كايين هاد العائدات ديال الضرائب، مشاركة الجميع في تمويل هاد الأوراش، وهاد الشي غيقي غادي واللي لاحظنا بأن الحكومة كتسهر باش يقي عجز الميزانية اللي كان إيلا لاحظتيو في 2022 في المشروع كان على 5.9 ولكن كملنا 5.5، وقلنا في قانون المالية ديال 2023 en table على 4.5 باش نوصلوا 2025، 3.5 باش يكون عندنا نخرجو بأوراش، برفع قدرة الشرائية وعجز متحكم فيه؛

غترجع للفرضيات بسرعة، الفرضيات اللي جات في قانون المالية، النمو ديال 4% وسعر غاز البوطان 800 وهنا غانفتح القوس حيث وقعات بعض يمكن سوء الفهم ولا مغالطات ما كايينش رفع على الدعم ديال غاز البوطان راه هو باقي وغيقي في 2023 غادي نستناو السجل الاجتماعي وملي يحضر السجل الاجتماعي ديك الساعة غادي يكون الناس اللي غيستحقو الإعانة مستهدفة ومباشرة؛

بالنسبة لآخر نقطة كتخص المؤسسات العمومية، المؤسسات العمومية هنا اللي كنطلبو الحكومة هو التسريع هيكلية هذه المؤسسات العمومية، دابا كايين.. ولكن خصنا نجمعو من الآن، نجمعو هاد الشركات في أقطاب ويكون عند كل واحد يكون عنده le contrat programme ديالو..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للنائب المحترم صلاح الدين شنكيط.

النائب السيد صلاح الدين شنكيط:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،



بالموازاة مع ذلك العمل على أولاً: استكمال مسلسل تنزيل الجهودية المتقدمة؛ تفعيل اللائحة؛ تسريع وتيرة الانتقال الطاقوي والتحول الرقمي؛ تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛ ربط المسؤولية بالمحاسبة، إخراج القانون التنظيمي للإضراب وإصلاح ومراجعة مدونة الشغل.

وإذا كنا نقدر عالياً التدابير والإجراءات المالية والاقتصادية والاجتماعية الهامة، التي حرصت الحكومة على تبنيها من خلال مشروع قانون المالية، فإننا نؤكد ونشتمن ما جاء على لسان رئيس فريقنا على ضرورة مصاحبتها بما يلي:

-تسريع تنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي والقانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات العمومية؛
-الحفاظ على السيادة المالية لبلادنا وعلى التوازنات المالية المكتسبة؛

-المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات؛
-مواصلة تنفيذ المشاريع الهيكلية الملزمة خاصة ما يتعلق بمعالجة مشكل الإجهاد المائي.

ومن أجل إنجاح الموسم الفلاحي المقبل يتعين اتخاذ تدابير استعجالية لدعم الفلاح، وبخصوص موضوع التشغيل والحد من ظاهرة البطالة فضلاً عن عدد المناصب المالية الهامة المقترح إحداثها في مشروع قانون المالية، فإن ثقتنا كبيرة في مواصلة الحكومة للمجهودات التي أشرت عليها خلال السنة الجارية في مجال إنعاش سوق الشغل، من خلال برنامجي فرص وأوراش مع مطالبتنا إياها باستحضار مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، حين أكد جلالته، حفظه الله، على ضرورة تعاون الحكومة مع القطاع الخاص وترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار بغاية تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب في الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026؛

نقلة نوعية للنهوض بالاستثمار، فعبّر تخصيص 300 مليار درهم للاستثمار العمومي تعبّر الحكومة على إرادتها في مضاعفة الجهود الاستثمارية، يضاف إلى ذلك ما تعتزم الحكومة القيام به بخصوص النهوض بدور القطاع الخاص، لتمكينه من لعب دوره كاملاً في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص الشغل، والذي لا محالة سيعطي دفعة قوية للأسمال الوطني والأجنبي، ارتباطاً بالموضوع نسجل باعتزاز كبير الإصلاح العميق الذي جاءت به الحكومة على مستوى تنزيل القانون الإطار، المتعلق بالإصلاح الجبائي من خلال التوجه التدريجي على مدى أربع سنوات لبلوغ سعر موحد وتحسين مساهمة بعض المقاولات الكبرى، كما نسجل بارتياح الإصلاح المقترح بشأن أنظمة فرض الضريبة على الدخل، بما سيسمح من تخفيض العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين والمستخدمين.

السيد الرئيس،

إن البعد الاجتماعي يظهر كهاجس وكغاية مركزية في مشروع قانون المالية، إذ حفل هذا الأخير بالعديد من الإجراءات والتدابير لفائدة القطاعات الاجتماعية نذكر منها ما يلي:

-استكمال ورش تعميم الحماية الاجتماعية؛
-رصد مبلغ 6.7 مليار لتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي؛
-مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية؛
-دعم الأشخاص في وضعية إعاقة؛
-الرفع من ميزانية قطاع الصحة؛
-الزيادة في ميزانية قطاع التعليم؛
-إقرار الدعم المباشر من طرف الدولة لتسهيل الولوج للسكن وخلق أكثر من 28 ألف منصب؛
-تمديد العمل ببرنامج تحفيز التشغيل.

السيد الرئيس،

إن الجهود المبذولة من طرف الحكومة من خلال مشروع القانون المالي لفائدة الاستثمارات العمومية والخاصة، يستلزم في تقديرنا



السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

إن الحصيلة المشجعة والطموح الكبير والفرضيات الواقعية التي صيغ بها مشروع القانون المالي في حاجة إلى مجهود تواصلتي أكبر لتقريب المواطنين من المنجز ومن المنتظر ومن الإكراهات الموضوعية، نتاج فرص ضائعة وتراكمات من اللا فعل وظرفية غير مواتية ولا مشجعة. إن التواصل هو الكفيل بإعطاء هذه الإصلاحات حيزها الطبيعي من النقاش العمومي، وحفظها من كل تبخيس وتنقيص ومنح المواطنين مناعة ذاتية ضد كل الخطابات التي لا تقدم أي بديل موضوعي. وخير ما نختتم به تدخلنا قوله عز وجل: "وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد". صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 31 دقيقة، واش غتصرف السيد الرئيس ولا؟ تفضل 3 الدداخلات، لا في التوقيت واش نوقفك في الوقت؟ d'accord، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي

للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 التي تشكل لحظة دستورية وسياسية بالغة الأهمية، وهي مناسبة كذلك لنسجل في البداية باعتزاز كبير مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 47 للمسيرة الخضراء والتي تجسد بحق تجسيدا متجددا للتلاحم القوي بين الملك والشعب من أجل التصدي لمناورات

أعداء الوحدة الترابية في مرحلة حاسمة في مسار ترسيخ مغربية الصحراء، التي تركز على منظور متكامل يجمع بين العمل السياسي والدبلوماسي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، لما يتطلب ذلك من مواصلة التعبئة الشاملة واليقظة الكاملة، وتقوية الجبهة الداخلية من أجل الدفاع عن وحدة الوطن وتكريس دعائم التنمية المحلية التي جاء بها البرنامج التنموي المندمج للأقاليم الجنوبية، والذي يشكل بحق ثورة تنموية حقيقية جسدتها الرؤية الملكية السديدة، وانخرطت فيها الساكنة بكل مكوناتها المؤسساتية والجمعوية، عندما أكد جلالتة أن الصحراء المغربية شكلت عبر التاريخ صلة وصل إنسانية وروحية وحضارية واقتصادية بين المغرب وعمقه الأفريقي مع السعي إلى ترسيخ الدور التاريخي وجعلها أكثر انفتاحا على المستقبل، وذلك انسجاما مع طبيعة العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول القارة الإفريقية بما يخدم المصالح المشتركة للشعوب الإفريقية الشقيقة، كما هو الشأن بالنسبة لمشروعي أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب باعتباره مشروعا استراتيجيا لفائدة منطقة غرب أفريقيا كلها.

نناقش مشروع قانون المالية هذا الذي يستند في مرجعيته على التوجيهات الملكية الواردة في خطابه السامية الأخيرة وتوجهات، كذلك، النموذج التنموي الجديد ومضامين البرنامج الحكومي وتطلعات وانتظارات المواطنين في مقومات العيش الكريم في مغرب اليوم والغد، مغرب ما بعد كورونا، مغرب الإدماج في ظل ظرفية استثنائية بأبعادها الداخلية والخارجية، التي للأسف لا زالت تلقي بظلالها على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على المواطن المغربي، بما حملته من صعوبات وإكراهات تواجهها الحكومة بتقديم مجموعة من التدابير والإجراءات، من أجل التخفيف من تداعيات هذه الأزمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،



ظل الأزمة العالمية قامت الحكومة بهذا المجهود، تحدياً لهذه الأزمة وهنا نؤكد ويجب أن نقف عندها بأن حكومة يعني هذه الحكومة تتبكر وتجتهد، إذن فهناك مجموعة من الحلول ونحن نعيش هذه المرحلة على مستوى قانون المالية، من خلال مجموعة من الفقرات ومجموعة من النصوص التي نعتبرها اجتهادات وابتكارات لخلق بطبيعة الحال ولدعم يعني ميزانية الدولة، أولاً من أجل تنزيل هذه البرامج التي وردت في البرنامج الحكومي وفي القانون المالي الحالي، إذن فلا بدّ إذن هاذ المسائل بالدرجة الأولى بالنسبة لهاد البرامج هي أساسية، وكذلك لا ننسى يعني الدور اللي كتنقوم به كما جاء في القانون المالي، يعني في المجال ديال القطاعات الحيوية اللي هي أساسية وخاصة قطاع الصحة، فالجميع بطبيعة الحال بيدي امتعاضه بأنه هاذ القطاع لا زال يعني تنتظره إصلاحات كبرى، ليستفيد المواطن المغربي من حقه الدستوري للعلاج والتطبيب، إذن فلذلك الحكومة مشكورة يعني خصّصت كذلك هذا القطاع بميزانية إضافية أعتقد وصلت إلى 69 مليار درهم، 69 مليار درهم لقطاع الصحة، ولكن كل ما ننتظره هو السهر والمواكبة على تنزيل هذه البرامج، 69 مليار درهم مبلغ ضخّم جداً في عز الأزمة، فلذلك الهدف ديالو هو أنه ضمان الحق الدستوري للمواطن والمواطنة المغربية في العلاج، إذن فلذلك لا بد من القيام بمجهودات إضافية من أجل المواكبة والتنزيل هذه المبالغ على أرض الواقع ليستفيد منها المواطن بالدرجة الأولى، وخاصة ضمان الموارد البشرية، المشكل الأساسي في قطاع الصحة هو العنصر البشري، بطبيعة الحال، نحن نعيش خصاصاً، ولكن قد نكون أحياناً نحن السبب في هذا الخصاص، لأنه الكليات، الحمد لله، مناصب الشغل موجودة، الآن كاين 5500 منصب، هذا رقم، يعني بطبيعة الحال، له وما عليه ولكن للأسف الشديد يجب أن نتصدى، يجب أن نسعى جميعاً إلى مراجعة المنظومة الصحية التي تفتح المجال لهجرة أطبائنا، لهجرة أطبائنا 6600 طبيب غير في فرنسا، مغربي خريجي كليات الطب المغربية، إذن فلذلك يجب أن

نناقش مشروع قانون يستمدّ قوته من اللمسة السياسية التي بصمت وطبعت إعداده هذه المرة، بما حمّله من أولويات تتمثل أساساً في ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال دعم الاستثمار وتكريس العدالة المجالية بما حمّله من إصلاحات هيكلية موازية وازنة وإجراءات مواكبة جريئة، لمواجهة تحديات المرحلة طبعاً، بما في ذلك إشكالية الماء في ظل التقلبات المناخية أضحى فيها الجفاف ظاهرة هيكلية مزمنة للأسف الشديد، عندما حرصت الحكومة على رصد اعتمادات مالية تقدر بـ 10 ديار الملايير درهم، أي بزيادة 5 ديار المليار درهم من أجل مواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة وتحلية ماء البحر، والمشاريع المرتبطة بتحلية ماء البحر ومعالجة المياه العادمة وتزويد ساكنة العالم القروي بالماء الشروب، في إطار التّفعيل السليم للمخطط الوطني الجديد للماء، وذلك انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية التي دقّ من خلالها جلالته ناقوس الخطر، بشأن الطابع الهيكلي للإجهاد المائي وما يتطلب ذلك من تعزيز للسياسة الإرادية في هذا المجال الاستراتيجي، واعتماد اختيارات مستدامة ومتكاملة لضمان الأمن المائي، إذن دون أن ندخل في تفصيل هذا الموضوع لأنه جلالته في الخطاب الافتتاحي للدورة الخريفية يعني خصّصَ يعني خطابه بهذا الأمر، أمر يعني ديال قضية الماء وقضية الاستثمار التي تحظى بأولوية في البرنامج الحكومي، وكذلك جميع البرامج الأخرى بما فيها برنامج التعليم، بما فيها برنامج التشغيل، بما فيها برنامج الاستثمار بالدرجة الأولى الذي يجب أن ينخرط فيه الجميع، إذن وهنا لا بدّ أن نشدّ بأيادنا على الحكومة التي أعطت أولوية خاصة لقطاعات حيوية، وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي تزامن مع مصادقة مجلسنا على قانون إطار بمثابة الاستثمار، من أجل تقويته واعتباره كبوابة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعة الحال لخلق مناصب الشغل، وهنا لا بد كذلك أن ننوّه بالمجهود الحكومي الذي قامت برفع يعني ميزانية الاستثمار إلى 300 مليار درهم، في ظل الأزمة، في



بأبعادها التنموية، إذن فكل هذا يحتاج إلى سياسة، بطبيعة الحال، المتابعة والمواكبة؛

السيد الرئيس،

نناقش القانون المالي الذي سعت من خلاله الحكومة لتعزيز التوازن الاجتماعي عبر التنزيل الفعلي لركائز الدولة الاجتماعية، لأن فعلا هذا شعار اتخذته الحكومة وقد جاء في البرنامج الحكومة يتكرر كل سنة في القوانين المالية وهو الدولة الاجتماعية، التأسيس للدولة الاجتماعية، نعم نحن نعتبر دائما بأن هذا الاختيار، نعتبره ثورة اجتماعية في البلد، أنه الحماية الاجتماعية وما يتطلب هذا الورش من تمويلات ومن ميزانيات، بطبيعة الحال، وهذا يتطلب مشاركة الجميع لأنه لا يمكن احنا عارفين الظروف ديالنا، وعارفين الموارد ديالنا، فلذلك لا بد انخراط الجميع بشكل تضامني في تمويل وتنزيل هذه البرامج، التي نعتبرها تحديات؛

كذلك السيد الوزير، على كل، بالنسبة لهاد الورش وخاصة ضمان التغطية الاجتماعية، وكذلك التقاعد ومجموعة من المبادرات التي جاءت يعني بالنسبة للمواطن وخاصة بالنسبة التغطية الاجتماعية الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية بهذا الوطن؛

إذن هنا السيد الرئيس، كذلك ما نساوش بأننا الحكومة قامت من خلال مجموعة من الإجراءات على توسيع الوعاء الضريبي ليشمل بالأساس من أجل ذلك من أجل خلق هذا التضامن بالأساس الشركات التي تجدد أرباحها عن 100 مليون درهم ب35% وكذا البنوك وشركات التأمين وصندوق الإيداع والتدبير 40% وضمان تكريس التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، إذا هاد حرص الحكومة على تكريس البعد الاجتماعي ولذلك حين ننعته بأنها حكومة ديال البعد الاجتماعي جاءت بطبيعة الحال لتكريس البعد الاجتماعي في كل تجلياته وخاصة حين نقف يعني إلى مجموعة من الميزانيات اللي هي مهمة جدا بمعنى حتى بالنسبة التشغيل الإخوان بالنسبة للتشغيل أولا 48 ألف منصب شغل في عز هذه الظروف هذا كذلك يعتبر تحديا، 20 ألف منصب

نتمنى جميعا من أجل يعني الإبقاء، والحمد لله، أنه الحكومة قامت بواحد الجهود تحفيزي بزيادة إضافية، ونتمنى، إن شاء الله، كذلك، يعني، هاد السياسة هادي غادي تعطي الأكل دياها في القريب العاجل، وكذلك الحكومة قامت مشكورة كذلك، يعني، بسياسة خاصة في هذا المجال على مستوى التخفيض من الأدوية وغير ذلك إذن نتمنى، إن شاء الله، أن تستمر هذه السياسة من أجل، يعني، ضمان الصحة للمواطن؛

إذن هذا من جهة ومن جهة ثانية، هناك لا بد من تظافر الجهود الجماعية وانخراط جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وخاصة القطاع البنكي بشكل كامل للنهوض بالاستثمار الاستثمار هو أساسي، وكذلك السيد الوزير عندنا هاد المبالغ ديال 300 مليار المخصصة للاستثمار العمومي هذا مبلغ محترم، ولكن على مستوى الإنجازات خصنا نواكبوا كذلك على مستوى الإنجاز، نراقبها هو مبلغ محترم، ولكن على مستوى الإنجاز حتى لا نقع في أخطاء الماضي، إذن تمنى احنا ما زال الحكومة في بدايتها، ما نقولوش هادي شحال لا يمكن أن تحاسب على سياسات سابقة، ولكن يجب أن تصحح لهذه السياسات السابقة، نخصص ميزانيات لقطاعات معينة لكن التنفيذ يظل محتشما للأسف، ومن يؤدي الثمن هو المواطن المغربي في أكثر من مجال؛

إذن هذا، إن شاء الله، أكيد أنه الحكومة عندها خطة في هذا المجال، كذلك بالنسبة مثلا بالنسبة ملي كنتحدثو على الاستثمار 550 مليار درهم الاستثمار الخاص، يعني، في أفق 2026، كذلك هذا مبلغ يشكل تحديا في عز هذه الأوضاع العالمية اللي كنعيشوها والمغربية بطبيعة الحال، الذي لا يختلف أوضاعه، ولكن نحن، الحمد لله، عندنا اقتصاد منيع في هذا المجال، وإحداث 500 ألف منصب شغل خلال هذه المدة، هاد 3 سنين، هذا تحدي كذلك كبير، إذن من أجل تنمية متكاملة ومتوازنة ومستدامة



السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للنائب المحترم السي محمد الحافظ، تفضل السيد النائب، ما عنديش.

النائب السيد محمد الحافظ:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

في إطار مناقشة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمشروع القانون المالي 2023 أتناول الكلمة لأتدخل في الجانب المتعلق بالبعد الاقتصادي الذي حرصت الحكومة على جعله إحدى أولويات هذا المشروع، من خلال ما جاء به من آليات تشريعية وتديرية لإنعاش الاقتصاد الوطني بما في ذلك دعم الاستثمار عبر الرفع من الغلاف المالي المخصص للاستثمارات العمومية إلى 300 مليار درهم، وتفعيل صندوق محمد السادس للتنمية وتنزيل القانون الإطار بمثابة الاستثمار الذي يراهن عليه الجميع لتعزيز الاستثمار المنتج باعتباره رافعة أساسية للتحويل الاقتصادي المنشود وخلق الثروة وفرص الشغل من خلال الاستغلال الأمثل للمؤهلات التي يتوفر عليها المغرب، والاستفادة من موقعه الجغرافي المتميز، ومن الاستثمارات المهمة في مجال البنيات التحتية المنجزة بما يقتضي ذلك من إصلاحات جوهرية وتدابير مواكبة لمحاربة جميع العراقيل التي تواجه تعزيز الاستثمارات الوطني والخارجية ببلادنا، ورفع مختلف القيود التي تواجه المستثمرين بما فيها العراقيل التي يرغب أصحابها في تحقيق أغراض شخصية كما عبر عن ذلك صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وذلك بهدف إعطاء دفعة قوية ولمموسة من حيث جاذبية المغرب للاستثمارات الوطنية والأجنبية والنهوض بتنمية منصفة للمجال، من خلال تشجيع الاستثمار بالأقاليم الأكثر هشاشة، في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى

شغل بالنسبة للتعليم، 28 ألف منصب شغل، إذن هذا بطبيعة الحال من بشائر الخير اللي نتمناو إن شاء الله أنه الأوضاع الدولية تحسن لأننا نحن جزء من هذا العالم إذ يؤثر ونتأثر به، بمعنى أنه لا بد نتمناو إن شاء الله هاد الشي كلها غادي نزول هاد الأوضاع هذا؛

وكذلك ما يمكن أن نسجله هو أن على هذه الحكومة وعلى هذا البرنامج بأنه هاد القانون المالي هو ميزانية هو قانون للأمل قانون للتفاؤل هو قانون لمواصلة الإصلاحات الكبرى يعني الواردة في البرنامج الحكومي وكذلك الإصلاحات يعني تنزيل مجموعة من الأوراش الواردة في أكثر من خطاب لجلالة الملك والذي اعتمدته الحكومة في كل أعمالها لا في شكل التشريع والمبادرة التشريعية التي تكرر هذه التوجهات والتوجيهات، إذن فنحن وهادي مسؤولية الجميع ويجب على الجميع أن ينخرط ونحن ننتظر السيد الوزير أننا..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي

للوحدة والتعادلية:

لك واسع النظر صافي بقات ليا واخا واحد دقيقة السيد الرئيس.

السيد رئيس:

غنزوها لك من التوقيت ديال الموالي تفضل.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي

للوحدة والتعادلية:

ماشي مشكل، إذا على كل ويقي أملنا كبيرا في الله سبحانه وتعالى في أن يوجد علينا بأمطار الخير، بطبيعة الحال الحكومة دارت 70 مليون هكتار إن شاء الله غادي نسجلو 140 مليون هكتار بإذن الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.



ما يتوفر عليه إقليم سيدي قاسم من إمكانيات قادرة تنميتها إذا ما يتم استغلال هذه المؤهلات الاستغلال الأمثل فيما يتعلق بإحداث مناطق صناعية فلاحية تشكل قاطرة تنموية في خلقها القيمة المضافة وفرص الشغل، وتتمين المنتوجات الفلاحية المحلية والمساهمة من مستوى منتج الداخلي الخام، ودعم إنعاش القطاعات الواعدة ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني بما يقتضي ذلك من إصلاحات موازية بما فيها أساسا الرفع من مستوى جودة خدمات المراكز الجهوية للاستثمار، ومواكبة عملية الاستثمار وجعلها المخاطب الأساسي وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود، كذلك تفعيل الكامل لميثاق اللامركز الإداري وتبسيط ورقمنة المساطر وتسهيل الولوج إلى العقار خاصة بالمناطق النائية وخاصة كذلك بالمناطق الداخلية وإلى الطاقات الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع؛ كذلك دعم وتمويل الجيل الجديد من المستثمرين والمقاولين خاصة الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة من طرف القطاع البنكي والمالي الوطني؛ نتعرفو، السيد الوزير، بأن نؤكد بأن الأبنك لا زالت تشكل أدوات للقروض فقط بدل أن تكون شريكا حقيقيا في التنمية من حيث التمويل والتتبع والمواكبة، كذلك تسريع وتيرة استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة وتأهيلها وإحاطة عالم الأعمال بضمانات تكفل تكريس سيادة القانون والمحكمة العادلة؛ تسريع وتيرة تفعيل الجهوية المتقدمة لتصبح الجهة فاعلا أساسيا لتعزيز الاستثمار وتعبئة طاقات التنمية في نطاق تنوع مؤهلاتها وثرواتها الجماعية مما يضمن تعزيز التنافسية بين الجهات؛ مواصلة تسريع وتيرة تفعيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالجبايات، بما يضمن استقرار التشريع الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية؛ نتمنى، السيد الوزير، فتح كذلك ورش مدونة الشغل وبغينا مشروع القانون الذي كذلك السيد الوزير ل 2024 يولي عناية خاصة للقطاع الغير المهيكل والضريبة على القيمة المضافة؛ كذلك فتح ورش تبسيط مدونة الشغل والكل متفق على أن آنية

هذا الورش واعتماد قانون النقابات وإصدار القانون التنظيمي للإضراب كما التزمت بذلك الحكومة في برنامجها؛ إقرار الشفافية وتبسيط مساطر الولوج إلى العقار بأسعار تنافسية بما فيها أساسا المناطق الصناعية وغير الصناعية خاصة بالعالم القروي، وبغينا هداك الفلاح اللي عندو هاديك الفلاحة بغينا يكون عندو الحق في التثمين وفي التصنيع وخا فدوارو ولا في الضيعة ديالو؛ كذلك انطلاقا من القانون الجديد المنظم لهذه الفضاءات الاقتصادية وضع تدابير إلزامية للإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية لتطبيق مبدأ الأفضلية للمقاول المغربية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها فيما يتعلق بمنح الصفقات العمومية؛ وضع إجراءات تلزم الإدارة والمؤسسات والمقاولات العمومية بعدم التماطل والتأخير في سداد مستحقات المقاولات، وكذلك تسريع وتيرة التنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار تفعيل القانون المنظم لهذه الشراكة بهدف تحفيز الاستثمار بالمناطق التي تقع خارج محور طنجة الدار البيضاء من أجل خلق الثروة وفرص الشغل، وتحقيق العدالة المحلية؛

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أرادت الحكومة أن تجعل من هذه الميزانية آلية لربح رهانات التوازن الاقتصادي من خلال اعتماد معدل نمو في حدود 4% ونسبة التضخم في 2% وعجز الميزانية في 4.5%، في ظل الصعوبات والإكراهات الداخلية منها والخارجية بما يقتضي ذلك من تكثيف الجهود وإيجاد البدائل من خلال المخططات الاستراتيجية الكفيلة بتطوير النسيج الاقتصادي، ومن الرفع من القيمة المضافة، وضمان الأمن الاستراتيجي في المواد الأساسية الطاقية منها، والغذائية والمائية، والصحية، والبحث عن الموارد المالية الكفيلة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات والمخططات. هذا بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بمواجهة متطلبات الموسم الفلاحي، في ظل الوضعية الصعبة التي



تحديات مرتبطة بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وحمايتها من الزيادات المتوالية في أسعار المواد الأساسية، بما فيها أسعار المحروقات، التي أثرت بشكل سلبي على الحياة اليومية للمواطنين. تحديات مرتبطة بمعالجة معضلة البطالة التي تؤرق الأسر المغربية، رغم الجهود المبذولة من أجل إنعاش التشغيل، من خلال مجموعة من البرامج، بما فيها أساسا التشغيل الذاتي، انطلاقا، فرصة، أورش، والتي تقتضي من الحكومة القيام بتقييم دقيق لنتائجها وآثارها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة لها. تحديات مرتبطة بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال تسريع وتيرة إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية، المتعلقة بالقانون الإطار إلى حيز الوجود، في أفق بناء مجتمع العلم والمعرفة، وتربية وتنشئة الأجيال الصاعدة، على القيم المجتمعية والثوابت الوطنية الراسخة، وتقوية الرأسمال البشري، بعدما خضع هاد القطاع لعدة تجارب من الإصلاحات؛

ولكن وبكل أسف، لا زالت المدرسة العمومية تعرف تراجعا كبيرا على مستوى الجودة، وآلية الارتقاء الاجتماعي، الأمر الذي يسائل السياسة القطاعية على الضمانات اللازمة لإنجاح خارطة الطريق، لإصلاح المنظومة التربوية، من أجل تمدد دامج وتعليم ذي جودة 2022-2026، حتى تحقق الأهداف المتوخاة منها، مادام إصلاح المنظومة التربوية كلا لا يتجزأ، خاصة وأن هذه السياسة القطاعية جاءت بتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات، التي تم أساسا التجهيزات الرقمية، حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 400 مليون درهم، الأمر الذي يطرح تساؤلا عريضا بالنسبة للوسط القروي والذي لازال بعيدا عن مواكبة العالم الرقمي في غياب البنيات التحتية الرقمية العالية الصبيب الثابت والمحمول كما كشفت على ذلك جائحة كورونا خلال اعتماد نظام التعليم عن بعد حيث لا زالت الفجوة الرقمية واسعة في هذا المجال، وهل بإمكان هذه الخريطة إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية من

يعرفها الفلاح، أمام تداعيات سنة فلاحية مطبوعة بالجفاف، ونترجا من العلي القدير أن يغيثنا بغيثه العميم. كذلك الارتفاع المهول في أسعار البذور والأسمدة والغازوال، في الوقت الذي تتطلع فيه بلادنا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وضمان السيادة الغذائية التي تركز على فلاح ذات قيمة مضافة، داجمة، قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

في الختام، لا بد من أن لا ننسى السيد الوزير أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيدان الوزيران، وكافة الأطر التابعين للوزارة، الذين ساهموا بتقديم وإعداد هذا المشروع، كذلك المواطنين الذين يساهمون في أداء وإخلاص المستحقات الضريبية دياهم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للنائب المحترم مولاي الحسن بنلفقيه، تفضل السيد النائب.

النائب السيد مولاي الحسن بنلفقيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الاستقلال للوحدة والتعددية، في مناقشة مشروع القانون المالي 2023، في بعده الاجتماعي، هذا البعد الذي حرصت الحكومة عبر مشروع الميزانية السنوية، على ترجمة الأولويات التي جاء بها هاد المشروع، لمواجهة تحديات لا زالت مطروحة بقوة، بهدف بناء مجتمع متضامن تسوده المساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والتوازن المجالي، ومقومات العيش الكريم. تحديات تتعلق بالتصدي بكل حزم ومسؤولية للمضاربات والتلاعب بالأسعار، كما أكد على ذلك جلالة الملك نصره الله.



خلال تجاوز الأزمة الثلاثية الأبعاد التي يعرفها النظام التربوي المغربي كما يراها النموذج التنموي الجديد والمتمثلة في:

-أولا: أزمة جودة التعليم المرتبطة بعدم إتقان أغلبية التلاميذ بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة واللغات في نهاية مسارهم الدراسي؛

-ثانيا: أزمة ثقة المغاربة إزاء المؤسسات التربوية وهيئتها التعليمية؛

-ثالثا: أزمة ما كانت المدرسة التي لم تعد تلعب دورها في الارتقاء الاجتماعي وتشجيع تكافؤ الفرص.

وفي هاد الميدان ديال التعليم السيد الرئيس، ندعو نتوجهو للحكومة بواحد الطلب هو إنشاء جامعة مستقلة بجهة درعة - تافيلالت اللي كيما كتعرفو هي جهة كبيرة وفيها تحتوي على 5 دالأقاليم، ولكن مع الأسف ما فيهاش جامعة مستقلة فيها 2 كليات، كلية الراشيدية واللي كتحتوي على أزيد من 32 ألف طالب وتابعة لجامعة مولاي اسماعيل في مكناس وكلية في ورزازات اللي حتى هي كتحتوي على عدد كبير من الطلبة وكتنتمي لجامعة أكادير، إذن لا يعقل أنه جهة قائمة بذاتها وما فيهاش جامعة مستقلة وكذلك نطالب بإحداث معاهد؛

وفي هذا الصدد، السيد الرئيس، نبغي نقول لكم أن الناس في جهة درعة تافيلالت وخاصة في الراشيدية استبشروا خيرا بإحداث مدينة المهن والكفاءات، ولكن مع الأسف بدات الأشغال دياها توقيفات، وهذا مشروع ملكي وكتتمناوا أنه يتسرع في إنجاز هاد المشروع هذا وفي إنجاز معاهد أخرى، وفي انتظار ذلك السيد الرئيس نتمنى من الحكومة أنها تزيد في المنح وفي الأحياء الجامعية لأنه هناك نقص كبير في الإيواء هذا فيما يخص التعليم؛

أما في ما يخص الصحة، فهناك كذلك تحديات مرتبطة بإصلاح المنظومة الصحية من خلال التنزيل السليم للورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية بما في ذلك تعميم التغطية الصحية الأساسية التي تعتبر ثورة حقيقية لتمكين فئات عريضة من المواطنين من حقهم الدستوري في التطبيب والعلاج خاصة

بالمناطق النائية التي لا زالت الساكنة تعاني من الصعوبات والإكراهات التي تواجهها في الولوج الميسر للخدمات الصحية، وهنا كذلك ما تفوتنيش الفرصة باش نترجاو من الحكومة أنها تسرع في جهة درعة تافيلالت وفي إقليم الراشيدية بالخصوص بإنشاء كلية الطب والمستشفى الجامعي، لأنه لا يعقل أنه أقرب مستشفى جامعي على مدينة الراشيدية بعيد ب 350 كيلومتر وهو اللي في فاس فتتطلبو من هاد المنبر أن الحكومة تسرع لنا بهاد المشروع الهيكلي والمهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن معالجة الإشكالية الاجتماعية في شموليتها في إطار بناء دائم الدول الاجتماعية الجديدة التي دعا إليها جلالة الملك، تمر حتما عبر جعل المواطن في صلب السياسات العمومية والقطاعية والشأن العام الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي وتقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية التي تتنافى وقيم المواطنة الحقبة المبنية على الالتزام بين الحقوق والواجبات وسيادة القانون، بعيدا عن الحلول المرحلية التي أبانت عن قصورها في إعطاء البعد الاجتماعي مدلوله الدستوري الحقيقي بما يضمن تحصين المجتمع المغربي وترسيخ الاستقرار وتعزيز السلم الاجتماعي في ظل عالم مطبوع بالتوترات والنزاعات الإقليمية والقارية والدولية مادام مشروع القانون المالي بما يحمله من توجهات عامة وأولويات واختيارات وأرقام وفرضيات وتوقعات وتوازنات ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو أداة لتدبير السياسات العمومية والقطاعية، ومدى آثاره الإيجابية على المواطن من حيث تحسين قدرته الشرائية وضمان حقه الدستوري في مقومات العيش الكريم، وتمكينه من الولوج الميسر للسكن اللائق والتطبيب والعلاج والتعليم النافع والشغل المنتج والماء الشروب، والعيش في بيئة سليمة والتنمية المستدامة وغيرها من مقومات الحياة الكريمة. وفي الأخير، نشكروكم



الصحراء المغربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فإننا نثمن التوجه الملكي السامي في هذه المرحلة الحاسمة للدفاع عن مغربية الصحراء من منظور متكامل يزاوج بين البعد السياسي الدبلوماسي والبعد التنموي الشامل، ونؤكد الأهمية القصوى لدعوة جلالته على ضرورة مواصلة التعبئة واليقظة من أجل الدفاع عن وحدة الوطن وتعزيز تقدمه وارتباطه بعمقه الإفريقي.

من جهة أخرى، نعبّر في الفريق الاشتراكي عن ارتياحنا للقرار الأممي رقم 2654 المتعلق بقضية الصحراء المغربية والذي نعتبره تعزيزا للدينامية الإيجابية التي أحدثتها وتحديثها المبادرة المغربية للحكم الذاتي من خلال تواصل حشد الدعم الدولي لمغربية الصحراء، وتأكيدا لضرورة المساهمة الفعلية والجادة بكامل الفاعلين بمن فيهم الجزائر في المسلسل السياسي بهدف التوصل إلى حل نهائي للنزاع الإقليمي المفتعل وذلك على أساس مبادرة الحكم الذاتي وفي إطار السيادة الوطنية للمملكة.

أيها السادة والسيدات،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2023 المعروض على أنظار البرلمان يأتي للأسف الشديد كاستمرار للميزانية الحالية على الرغم من تدبير الحكومة لسنة مالية من ولايتها والتي كان من خلالها أن تنصت لمعاناة المغاربة، وأن تستجيب لانتظاراتهم وتطلعاتهم الواقعية والآنية والمشروعة ولذلك وبعد المناقشات المستفيضة في لجنة المالية والتنمية الاقتصادية نقر بأن العنوان البارز لهذا المشروع هو الفشل الحكومي في مباشرة الإصلاحات الجوهرية التي تتطلبها الدولة الاجتماعية ليس كشعار للاستهلاك السياسي وإنما كقناعة فكرية وإيديولوجية، لم نجد في مشروع قانون المالية لسنة 2023 حضورا واضحا لإقرار التدابير الحقيقية للقيام بالإصلاحات الضرورية من قبيل الإصلاح الجبائي، إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والتي أصبحت تكتسي يوما بعد يوم طابعا شموليا واستعجاليا، وأصبح غير قابل للإرجاع أو التجزيء بحكم التحديات التنموية المطروحة على بلادنا. ونظرا للموارد المالية

وكنتمناو سيدي ربي يرحمنا برحمته، شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، نمر إلى الفريق الاشتراكي السيد الرئيس السيد النائب المحترم السيد عبد الرحيم شهيد، السي محمد ملال؟ تفضل السيد الرئيس شنو التوقيت؟

النائب السيد محمد ملال (نقطة نظام):

..أنا أسجل مر أخرى غياب السيدات والسادة الوزراء عن هذه الجلسة الدستورية السنوية، لأن نلاحظ أولا أن هاد العادة يجب معالجتها، السيد الرئيس، إيلا اسمحتي التوقيت ديالي الله يخليك، هذه ملاحظة فقط السيد الرئيس إيلا سمحتي.

السيد الرئيس:

تفضل راه التوقيت داخل التوقيت ديالك تفضل.

النائب السيد محمد ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

يلتئم مجلسنا الموقر ليستكمل مسطرة مناقشة التصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 في سياق دولي ووطني موصول بالعديد من التحديات التي تواجه بلادنا على المستويات السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وفي طليعة هذه التحديات التوجه الدبلوماسي الملكي بخطى ثابتة وعزيمة قوية نحو الإقرار الدولي الكامل بمغربية الصحراء، وبهذه المناسبة لا يسعنا في الفريق الاشتراكي إلا أن نعتر بمواقف جلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 47 للمسيرة الخضراء وبالتراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا في إطار البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي تم الالتزام به بحوالي 80% من غلافه المالي البالغ 77 مليار درهم، وإذا نعتر كمغاربة بما تحقق على أرض



الواجب تعبئتها لتفعيل المشاريع الاجتماعية ذات الأولوية وضمان ديمومة تمويلها، فالجمال الضريبي مثلاً في بلادنا لم يعرف منذ سنة 1984 أي إصلاح هيكلي شامل على الرغم أن الاقتصاد الوطني خضع لتغيرات جذرية أدت إلى بروز قطاعات صناعية جديدة واستفادت بعض القطاعات من الظرفية الحالية من قبيل سوق المحروقات وصناعة الأدوية، ومع ذلك لم تتم مباشرة الإصلاحات الأكثر إلحاحاً من أجل توسيع الوعاء الضريبي مما أدى إلى استمرار الضغط الضريبي على الموظفين والأجراء، وارتفاع الضريبة على القيمة المضافة.

لم تتحلى الحكومة بالشجاعة اللازمة لمباشرة إصلاحات رزمانة الإجراءات الجبائية لمواجهة الطبقة المتوسطة باعتبارها صمام أمان التوازن الاقتصادي، وآلية تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية، ظلت في هذا المشروع هي نفسها الطبقة التي تخضع لاقطاع الضرائب من المنبع دون أدنى تحفيزات في مقابل خدمات عمومية جد متدنية ترغمها على اللجوء إلى المدارس الخصوصية والمصحات الخاصة.

لم تجرؤ الحكومة على مراجعة الاستثناءات الضريبية أو إجراء أي تقييم للآثار الاقتصادي والاجتماعي للإعفاءات المعمول بها لسنوات عديدة، والتي تحرم خزانة الدولة سنوياً من موارد تقارب 2,5% من الناتج الداخلي الخام، تغاضت الحكومة مع الأسف مع تضمين الضريبة على الأرباح الكبرى وخاصة على شركات المحروقات رغم التنصيص الواضح عليها في توصيات التقرير الصادر عن مجلس المنافسة، الأكثر من ذلك أن الحكومة تغاضت في إعدادها لمشروع قانون المالية 2023 عن الأخذ بالتوصيات والاقتراحات العميقة والمتنوعة للمؤسسات الوطنية والدستورية، وما خلص إليه التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، والتقرير السنوي لبنك المغرب وتقارير المندوبية السامية للتخطيط وغيرها.

ورغم تنبيهاتنا المتكررة لها بأهمية الانفتاح على الفاعلين المؤسساتيين والمهنيين، وضرورة إعمال المنهجية التشاركية في بلورة الميزانيات العمومية لم تتخلص الحكومة من مقاربتها الانفرادية ومواصلة سياسة التغول العددي، ولم يتسع صدرها لمطالب العديد من الفرقاء السياسيين والفاعليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، وهو ما ينذر بإمكانية خلق حالة احتقان بإقرار تدابير جبائية من جانب واحد كما يقع مع مهنة الحمامة.

فيما يتعلق بالبعد الجهوي، لم يأت المشروع بأي تصور لإصلاح المنظومة الجبائية الجهوية والمحلية لجعل الجماعات الترابية قادرة على تحقيق التحول التنموي الشامل وتفعيل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. ولكل هذه الاعتبارات والاختلالات التي نسجلها فيما يرتبط بالإجراءات الجبائية نؤكد أن التحول الفعلي في قوانين المالية التي نريدها آلية لدعم الإقلاع التنموي الشامل لبلادنا لم يتحقق بالمنظومة الجبائية ذاتها التي أبانت عن محدوديتها وعجزها التام في تعزيز موارد الدولة وتكريس العدالة والإنصاف الجبائيين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

إن عجز الحكومة عن تفعيل الإصلاح الجبائي الحقيقي لن يمكن من تعبئة الموارد المالية بطريقة منصفة وعادلة، ولن يسمح على المدى القريب والمتوسط من معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المطروحة، ويزداد الأمر تعقيداً حين نستحضر الفرضيات والأرقام التي انطلقت منها في تحديد أهدافكم غير الواقعية بالطبع، خاصة نسبة التضخم التي حددتموها في نسبة 2%.

بالفعل أشرتم إلى التداعيات السلبية التي تطبع السياق الدولي والوطني؛ استمرار الجفاف، تفاقم مشكل ندرة المياه، تقلب سوق المحروقات، تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية وغيرها... لكن توقعاتكم اكتفت بالوجه السلبي للظرفية الدولية الراهنة ولم تفسر



بالشكل الكافي في وجهها الإيجابي وخاصة الارتفاعات الملموسة والواعدة لبعض الموارد المغربية في السوق العالمية، ولتحويلات مغاربة العالم، وجلب الاستثمارات الأجنبية واقتحام قطاعات جديدة مبتكرة. فالمطلوب اليوم في مالتنا العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار نصفي الكوب الفارغ والممتلئ، وأن تعزز حكمة التدبير المالي في مختلف المجالات العمومية، فلا يعقل أن يستمر الوضع على ما هو عليه الآن، وأن تستمر في الرفع الملحوظ في الاستثمار العمومي ونسجل نتائج تنمية واجتماعية لا تناسب حجم المبالغ المرصودة والميزانيات، ولا تنعكس آثاره الإيجابية على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات، فإلى متى سنهادن مع ضعف منظومة الحكامة والتتبع والمراقبة المتعلقة بالاستثمارات العمومية خاصة أمام التأخر الحاصل الذي أشار إليه برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما يتصل بمؤشر التنمية البشرية، والذي صنّف المغرب في المرتبة 123 عالمياً؟.

وفي هذا الصدد، عليكم أن تتحملوا مسؤوليتكم التاريخية فيما يتعلق بترسيخ العدالة المجالية، التي لم تعتمدوا في إطارها إجراءات ملموسة وحقيقية للحد من الفوارق الاجتماعية والترايبية الشاسعة، خاصة أمام ما تعرفه الجهات من مضاعفات سلبية نتيجة الجفاف وندرة المياه وغياب الاستثمار وانعدام فرص الشغل، فمن مسؤوليتكم في هذا المشروع أن تضعوا أفقا منظورا لاستكمال هياكل الجهوية المتقدمة تراهن عليها بلادنا باعتبارها مشروعا ذي طبيعة استراتيجية لتحقيق التنمية البشرية والمجالية.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2023، لا يقدم أجوبة شافية لصيانة المكتسبات والقضاء على الفقر والهشاشة، حيث فقدنا ما يقارب من 7 سنوات من التقدم المحرز في المجال بحسب المندوبية السامية للتخطيط، وتراجعت المستويات التي كنا فيها سنة 2014. مشروع لا يقدم أجوبة مقنعة عن كيفية إحداث مناصب الشغل، وبالتالي الوفاء الجزئي بالتزامكم بإحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الولاية الحكومية، لا أجوبة

عن كيفية محاربة البطالة خاصة في ظل نسبها المرتفعة التي تفوق 12%، واستمرار نزيف فقدان الشغل في الوسط الحضري والقروي، لا أجوبة عن وضع منظومة متكاملة للمخزون الاستراتيجي في المجالات الطاقية والمائية والغذائية والدوائية، غياب الوضوح اللازم في الآجال المتعلقة بتفعيل الإصلاح الاجتماعي الطموح وفق مقتضيات الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك يوم 14 أبريل 2021، غياب أية استراتيجية أو مخطط حكومي يهم الإصلاح المؤسساتي والبيداغوجي للتعليم الأولي وربطه بالتعليم الابتدائي، لا أجوبة جريئة ومنصفة لوقف التراجعات الخطيرة في وضعية النساء خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما تشير التقارير الدولية والوطنية، الصمت المطبق أمام الاحتلال المؤقت للملك العمومي للدولة، ومحاربة أشكال الريع والاحتكار والمضاربة بإقرار تدابير حقيقية لتعزيز المنافسة وإعمال القواعد القانونية ودفاتر التحملات، الاكتفاء بالتلويح بالميزانية المرصودة للأمازيغية ولا وجود لأي تخطيط أو برجة لتفعيل قانون تنظيمي مرّ على دخوله حيز التنفيذ 3 سنوات، يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وهو القانون الذي لم تتمكن القطاعات الوزارية والجماعات الترابية من تنزيله وفقا للمادة 32 من القانون المذكور.

أيها السادة السيدات،

إن مشروع قانون المالية 2023، لم يستوعب بما يكفي من العمق استعجالية المشاريع الإصلاحية التي دعا إليها جلالته الملك في خطاباته السامية خلال السنتين الأخيرتين، وخاصة في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الحالية، فقد كان من الضروري أن لا يرتكن المشروع للحفاظ على التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، كان من الضروري أن يتضمن المشروع الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار، والماء، ومدونة الأسرة، وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وغيرها... كان من



ونتأسف لكون الحكومة المتعنتة بالطبع بأغلبيتها العددية والحكومة بمرجعيتها الليبرالية من خلال هذا المشروع، لم تتفاعل بإيجاب مع التعديلات التي سثبت الأيام جديتها ومعقوليتها، فهذا قدر التعديلات التي نتقدم بها أمام حكومة لا تستطيع استيعاب أبعادها إلا بعد مرور سنة كاملة كما وقع مع تعديلات تقدمنا بها أثناء مناقشة مالية 2022 وجاءت بها الحكومة خلال هذه السنة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

إن مشروع قانون المالية الذي تستعرضونه في السنة الثانية من ولايتكم الحكومية يؤكد مرة أخرى وجهة موقفنا كفريق اشتراكي صوت ضد البرنامج الحكومي، وثبتت الوقائع من جديد أن الميزانيات التي تعتمدونها لتطبيق برنامجكم الحكومي لا تستجيب لمتطلبات الأولويات الحقيقية للدولة الاجتماعية، كما أنها لا تتفاعل بالمطلق مع الحاجيات الملحة لأغلب فئات الشعب المغربي وخاصة فيما يتعلق بحماية القدرة الشرائية والتخفيف من حدة غلاء أسعار المواد الاستهلاكية والمحروقات.

للسنة الثانية على التوالي تخيرون أماننا في سياساتكم وفي إجراءاتكم المالية المفتقدة للجرأة الإصلاحية، والشجاعة السياسية من أجل فرض إيقاع حكومي يساير الثورة الاجتماعية الهادئة التي أطلقها جلالة الملك، ويواكب المتطلبات المتزايدة للمغاربة وخاصة طبقاتهم المتوسطة والفقيرة.

في الأخير، السيد الرئيس، السيد الوزير، هذا مشروع قانون مالي نعتبره مشروع قانون مالي عادي في ظروف استثنائية، اختار الحلول السهلة وهي التضريب وضرب جيوب المواطنين والمواطنات، وتأسيسا على كل ما سبق ذكره سنصوت ضد هذا المشروع التفقيري والعادي في ظروف استثنائية، والله يرحمنا بالشتاء إن شاء الله.

اللازم تقوية البعد الاجتماعي في الميزانية العمومية ثم بلدا شامخا يؤسس تحت قيادة جلالة الملك، لتحول اجتماعي كبير مرتكزاته المسؤولية والعدالة والتضامن.

ومن هذا المنطلق، بادرنّا في الفريق الاشتراكي كمعارضة بناءة وقوة اقتراحية إلى بلورة 65 تعديلا على مشروع قانون المالية لسنة 2023، وهي كلها تعديلات واقعية ذات بعد اجتماعي تهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية بين الأغنياء والفقراء وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات. ونذكر من بين هذه التعديلات:

- حماية القدرة الشرائية وصحة وسلامة المواطنين من خلال مراجعة جدول الضريبة على الدخل ورفع الدخل المعفي من أداء الضريبة إلى 50.000 درهم، وتحسين إعفاءات عن دخول المتقاعدين، وإعفاء مجموعة من التجهيزات الطبية الأساسية من الرسوم الجمركية، وإعفاء الفوائد من التوفير من أجل السكن والدراسة من التضريب في حدود 600.000 درهم، بالإضافة إلى خصم مصاريف التمدريس من الدخل الخاضع للضريبة؛

- تعزيز وتشجيع المجتمع المدني من خلال إعفاءات ضريبية في هذا الشأن؛

- تشجيع الشغل وحماية المقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر الحفاظ على نسبة 10% كضريبة على الشركات التي لا تتجاوز أرباحها 500.000 درهم، وتطوير شروط برنامج الإعفاء من أداء الضريبة على الدخل بالنسبة للمقاولات الصغيرة والحديثة النشأة وحماية المقاول الذاتي؛

- تبسيط مساطر التحصيل الضريبي وذلك من خلال إعفاء الفلاحين الصغار من إجبارية التصريح الضريبي لخصوصية هذه الفئة، وحذف التدابير الواردة في مشروع قانون المالية التي تخص مجموعة كبيرة من المهن، وحث الحكومة على تطوير آليات المراقبة والتحصيل بدل وضع مقترحات تؤدي في نهاية المطاف إلى تعقيد المساطر الإدارية.



السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الحركي السيد الرئيس النائب المحترم السي إدريس السنتيسي في حدود 15 دقيقة.

النائب السيد إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي:

بسم الله خير معين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، هاد الموعد الدستوري اللي تعاملنا معه بكثير من المسؤولية، انطلاقا من موقعنا في المعارضة المواطنة وطبعا المسؤولية.

السيد الرئيس المحترم؛

في البداية، لا بد من التأكيد بأن الوحدة الترابية لبلادنا تظل في صلب انشغالنا الوطني الجماعي، باعتبارها قضيتنا الوطنية الأولى، ولا يسعنا في الفريق الحركي، إلا أن نسجل بتقدير كبير التقدم الحاسم والنجاحات الدبلوماسية اللي حققناها لبلادنا فهاد الإطار من خلال الدعم المتصاعد للعديد من الدول الشقيقة والصديقة على امتداد أرجاء المعمور. كما نتمن مضامين الخطابين المملكين الساميين بمناسبة 20 غشت وذكرى المسيرة الخضراء، والمقاربة التي تزاوجت بين المنظور السياسي والدبلوماسي والتنموي، وبين اعتبار ملف الصحراء بمثابة النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وقيس بها صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات. في هذا السياق، في هذا السياق ووفاء لروح المسيرة الخضراء، نتطلع إلى أن تبادر الحكومة إلى العناية بالأوضاع الاجتماعية للمتطوعين في المسيرة الخضراء وذوي الحقوق من أبناء المتوفين منهم.

الرئيس المحترم،

إن الروح الإيجابية التي تحملها خطابات جلالة الملك وخطواته الميمونة الحاملة لمشاريع استراتيجية، هي التي تزيد من قوة إيماننا

بمستقبل بلادنا رغم ما يعيشه العالم من أزمات وتقلبات، ورغم ضعف الأداء الحكومي في التسريع بالإصلاحات، وإنجاز المشاريع والاستجابة لانتظارات المواطنين. وهنا لا بد أن نذكر الحكومة بأن التوجيهات الملكية على الأقل منذ افتتاح هذه الولاية التشريعية لا زالت تنتظر تنزيلها على أرض الواقع، ويتعلق الأمر على سبيل المثال لا الحصر بالقضايا الآتية:

أولا- إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لا سيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، مما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد؛

ثانيا- التنزيل الفعلي للنموذج التنموي؛

ثالثا- تحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضع المرأة؛

رابعا- إحداث آلية خاصة مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج ودعم مبادراتها ومشاريعها إلى غير ذلك...

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية يعتبر في الحقيقة موعدا سنويا مهما، ومحطة أساسية لاختبار مدى وفاء الحكومة بتعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي، وقبلها قبل منها الالتزامات الانتخابية للأحزاب المحترمة الممثلة في الحكومة. فقانون المالية لا يمكن اختزاله في الأرقام فقط على أهميتها، بل يعتبر هاد القانون فرصة لمعرفة توجهات وإرادة الحكومة في حل المشاكل المطروحة وقدرتها على ابتكار الحلول لهذه المشاكل، لتحقيق الكرامة والسعادة للمغاربة لا علاقة له بالمقاربة المحاسبية، بالطبع، بالطبع لا يمكننا كمعارضة أن نذكر بعض الإيجابيات المتمثلة أساسا في الاعتمادات التي تم ضخها في بعض القطاعات كالتعليم والصحة، ورفع الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي رغم أن نسبة التنفيذ ما تجاوزاتش 70%، وبالتالي فنحن كفريق منبثق من حزب بعمق وطني أصيل، لا يمكننا إلا أن نتمنى النجاح، لا يمكننا أن نتمنى إلا النجاح لهذه التجربة الحكومية، لكن نقول بأن هذا المشروع لا زال بعيدا عن



لقد كنا نتطلع بأن تكون هذه الحكومة، هذه الحكومة مبدعة حقا في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية، بل كنا نتمنى أن تكون هذه الحكومة حكومة دائمة التواصل مع البرلمان ومع الرأي العام، كما انتظرنا بحكم الظروف الاستثنائية اللي عاشها العالم أن يأتي السيد رئيس الحكومة للبرلمان في إطار الفصل 68 من الدستور لتقديم بيانات تتعلق مثلا بالارتفاعات المتتالية للأسعار والجفاف والندرة المائية، وقبل ذلك انتظرنا حضورا منضبطا للسيد رئيس الحكومة مرتين في الشهر في كل مجلس من مجلسي البرلمان، وهو الأمر الذي لم يتحقق مع العلم أن الفريق الحركي تقدم بتسع أسئلة اللي يعني تدخل في إطار السياسة العامة، بل إن حجم الاحتقان الشعبي كان يتطلب في نظرنا تفعيل الفصل 103 من الدستور المتعلق بمنح الثقة أو سحبها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

نحن اليوم أمام أول مشروع أعدته هذه الحكومة، وهو مشروع لا يمكن أن يغيّر في الواقع في واقع المغاربة شيء، ولا يمكنه أن يرفع من قدرتهم الشرائية أصلا، كما أنه مشروع عاجز عن تكريس الدولة الاجتماعية كعنوان عريض للبرنامج الحكومي، فالأرقام والمؤشرات الحكومية المتفائلة والبراقة التي حملها المشروع لا تستجيب للوضعية الواقعية للمغاربة، ولم تأخذ بعين الاعتبار الأرقام الصادمة لبعض المؤسسات الوطنية كالمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب، والتي تفيد بأنه 81% من الأسر المغربية تدهور وضعها الاقتصادي بشكل كبير جراء ارتفاع الأسعار، و44% من الحسابات البنكية فيها أقل من 0، و3،2 مليون مغربي من الطبقة المتوسطة أصبحوا يترشحون بين الهشاشة والفقر، كما أن هاد الحكومة لم تتخذ أي إجراءات للمحافظة على قفة الفقير والطعام اليومي ديالو. لقد أكدت كل المؤشرات والممارسات والقرارات المتخذة إلى حد الآن إلى حد الآن بأن

قواعد القانون التنظيمي للمالية، وعن طموح بناء سياسة عمومية جديدة تربط الأرقام بأهداف اقتصادية واجتماعية محددة في الزمان والمجال، وقابلة للخضوع للرقابة البرلمانية، مشروع يظل رهينا بكرم السماء وتراجع الأسعار في السوق الدولية، وحجم العملة التي يوفرها مغاربة العالم في سياق صعب.

السيد الرئيس،

لقد كان أمل المغرب والمغاربة معقود على هاد الحكومة وعلى وعودها وتعهداتها، سواء من خلال البرامج الحكومية، أو من خلال برامج الأحزاب السياسية التي حازت على الأغلبية، لكن مع الأسف خابت هذه الآمال والطموحات، فالالتزامات العشر التي تضمنها البرنامج الحكومي بقيت مجرد أدبيات للاستهلاك السياسي، فلم يتحقق منها إلا النزر القليل، علما أننا قطعنا قرابة 20% من هذه الولاية الحكومية. الحكومة لم تستطع بلورة التزاماتها في المخطط التشريعي، فرغم أن هذا المخطط غير ملزم فإنه مؤشر من مؤشرات حكومات الكفاءات، لقد سبق للحكومة أن تذرعت سابقا بأن المدة التي تحملت فيها المسؤولية قصيرة وبالتالي لا يمكن الحكم على أدائها بحكم دهشة البداية التي أصبحت مع توالي الشهور والأيام من أعطاب الولادة، الحكومة تذرعت أيضا بالسياق الدولي واختلال سلاسل الإنتاج والتوريد على المستوى العالمي، وارتباك أسواق الطاقة والمواد الأولية والغذائية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، بالإضافة إلى التقلبات المناخية، لكن لم نلمس ما يبرهن على أن حكومة الكفاءات استطاعت أن تستفيد من الفرص والآفاق التي تفتحها هذه التحولات، بل إن الحكومة اجتهدت فقط في توزيع الدعم والثروة بدل الاجتهاد في إنتاجها واستهدفت بالدرجة الأولى جيوب المواطنين بدل الرفع من قدرتهم الشرائية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة الزملاء الأجلاء،



بعدا معني بهاد le SMIG قلة قليلة، وراه أرباب العمل هما
اللي تيأديوه ماشي الحكومة اللي أداتو، وهنا نطرح بعض الأسئلة:
أين الوعد بإدماج الأساتذة أطر الأكاديميات؟ ماهي الزيادة...؟
مداخلة النائب السيد إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي
(مسلمة للرئاسة)

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء الوزيرة المحترمة

السيدات والسادة النواب الأفاضل

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون
المالية للسنة المالية 2023، هذا الموعد الدستوري الذي تعاملنا
معه بكثير من المسؤولية انطلاقا من موقعنا في المعارضة المواطنة
والمسؤولية.

السيد الرئيس المحترم

في البداية لابد من التأكيد بأن الوحدة الترابية لبلادنا تظل في
صلب انشغالنا الوطني الجماعي باعتبارها قضيتنا الوطنية الأولى،
ولا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نسجل بتقدير كبير التقدم
الحاسم والنجاحات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا في هذا
الإطار، من خلال الدعم المتصاعد للعديد من الدول الشقيقة
والصديقة على امتداد أرجاء المعمور.

كما نثمن مضامين الخطابين الملكيين الساميين بمناسبة 20
غشت وذكرى المسيرة الخضراء، والمقاربة التي زاوجت بين المنظور
السياسي والدبلوماسي والتنموي، وبين اعتبار ملف الصحراء
بمثابة النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وقيس بها صدق
الصدقات ونجاعة الشراكات.

في هذا السياق، ووفاء لروح المسيرة الخضراء نتطلع إلى أن
تبادر الحكومة إلى العناية بالأوضاع الاجتماعية للمتطوعين في
المسيرة الخضراء وذوي الحقوق من أبناء المتوفين منهم.

السيد الرئيس المحترم

التفاعل مع مختلف الإشكاليات لم تكن له أية بصمات، وهو ما
يجعلنا نأسف لحكومة وعدت بتعزيز مسار الثقة، وإذا بها توشك
على تبديد ما تبقى من الثقة في العمل السياسي.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الإطار أود أن أطرح على أسماعكم وأمامكم القضايا التالية
لقياس الالتزامات والأقوال بالأفعال والإنجازات:

1- البطالة وانسداد آفاق التشغيل: لا يمكن أن نحجب الشمس
بالغريبال، فبرنامج "أوراش" أو "فرصة" يعني مجرد برامج دعم
اجتماعي ليس إلا محدودة في الزمان يعني 6 شهور وصافي، ما
كاينش فرص شغل وهذا معروف عند الجميع؛

2- الغلاء الفاحش في كل شيء مما ترتب عنه تدهور القدرة
المعيشية إلى الحد الأدنى؛ الغازوال، المواد الأساسية، مواد البناء،
الأدوية، الأعلاف، les vaccins .. وما عرفت شنوكل
شي "TVA" ضرائب يعني الأمور ماشية بواحد الشكل اللي
الغلاء لا زال طبعاً ماشي بالزيادات نهار على نهار؛

3- الجهوية المتقدمة وانعدام أي أفق لممارسة اختصاصاتها
الذاتية، بالإضافة إلى غياب الإرادة الحقيقية لتنزيل ميثاق اللاتركيز
الإداري، وبالمناسبة نتساءل السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة
لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعميم الربط الفردي بالماء
والكهرباء اللي ما كيتجاوزش 43% في البوادي، هادو ما زال
وليداتهم وعيالهم تيمشيو يسقيو بالبهيمة ويمشيو للسقاية، ألم
يحن الوقت بعد سنة أن نجد الحل لماد الناس على الأقل في إطار
العمل الاجتماعي؟ ألم يحن الوقت لربط مجموعة كبيرة من المدارس
والمؤسسات التعليمية بما يصطلح عليه بالواد الحار والماء وأحيانا
حتى الكهرباء؟ واحنا كنتكلمو على تعميم شبكة الأنترنيت إلى
غير ذلك...؟

4 - الحوار الاجتماعي السيد الوزير، كان من الأولى أن يكون
حوارا مجتمعيا بدل أن يكون حوار اجتماعي فقد اقتصر في
مخرجاته على فئات دون الأخرى، le SMIG شحال من واحد

إن الروح الإيجابية التي تحملها خطابات جلالة الملك وخطواته الميمونة الحاملة للمشاريع الاستراتيجية، هي التي تزيد من قوة إيماننا بمستقبل بلدنا، رغم ما يعيشه العالم من أزمات وتقلبات، ورغم ضعف الأداء الحكومي في التسريع بالإصلاحات وإنجاز المشاريع والاستجابة لانتظارات المواطنين.

وهنا لا بد أن نذكر الحكومة بأن التوجيهات الملكية على الأقل منذ افتتاح هذه الولاية التشريعية لازالت تنتظر تنزيلها على أرض الواقع، ويتعلق الأمر على سبيل المثال لا الحصر بالقضايا الآتية:

- إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

- التنزيل الفعلي للنموذج التنموي.

- تحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعية المرأة.

- إحداث آلية خاصة مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج ودعم مبادراتها ومشاريعها.

السيد الرئيس المحترم

- إن مشروع قانون المالية يعتبر في الحقيقة موعدا سنويا مهما، ومحطة أساسية لاختبار مدى وفاء الحكومة بتعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي، وقبلها الالتزامات الانتخابية للأحزاب الممثلة في الحكومة.

- فقانون المالية لا يمكن اختزاله في الأرقام فقط على أهميتها، بل يعتبر هذا القانون فرصة لمعرفة التوجهات، وإرادة الحكومة في حل المشاكل المطروحة وقدرتها على ابتكار الحلول لهذه المشاكل. فتحقيق الكرامة والسعادة للمغاربة لا علاقة له بالمقاربة المحاسبية.

- بالطبع لا يمكننا كمعارضة أن ننكر بعض الإيجابيات المتمثلة أساسا في الاعتمادات التي تم ضخها في بعض القطاعات

كالتعليم والصحة، ورفع الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي، رغم أن نسبة تنفيذه لا تتجاوز 70 في المائة، وبالتالي فنحن كفريق منبثق من حزب بعمق وطني أصيل، لا يمكننا إلا أن نتمنى النجاح لهذه التجربة الحكومية.

- لكن نقول بأن هذا المشروع لازال بعيدا عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، وعن طموح بناء سياسة عمومية جديدة تربط الأرقام بأهداف اقتصادية واجتماعية محددة في الزمان والمجال، وقابلة للخضوع للرقابة البرلمانية، مشروع يظل رهينا بكرم السماء وتراجع الأسعار في السوق الدولية، وحجم العملة التي يوفرها مغاربة العالم في سياق صعب.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء

حضرات السيدات والسادة النواب

- لقد كان أمل المغاربة معقودا على هذه الحكومة وعلى وعودها وتعهداتها، سواء من خلال البرنامج الحكومي أو من خلال برامج الأحزاب السياسية التي حازت على الأغلبية، لكن مع الأسف خابت هذه الآمال والطموحات.

- فالالتزامات العشر التي تضمنها البرنامج الحكومي بقيت مجرد أدبيات للاستهلاك السياسي، فلم يتحقق منها إلا النزر القليل، علما أننا قطعنا قرابة 20% من هذه الولاية الحكومية (أي الخمس).

- الحكومة لم تستطع بلورة التزاماتها في مخطط تشريعي، فرغم أن هذا المخطط غير ملزم فإنه مؤشر من مؤشرات حكومة الكفاءات.

- لقد سبق للحكومة أن تذرعت سابقا بأن المدة التي تحملت فيها المسؤولية قصيرة، وبالتالي لا يمكن الحكم على أدائها، بحكم دهشة البداية، التي أصبحت مع توالي الشهور والأيام من أعطاب الولادة.

- الحكومة تذرعت أيضا بالسياق الدولي واختلال سلاسل الإنتاج والتوريد على المستوى العالمي وارتباك أسواق الطاقة والمواد الأولية والغذائية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا بالإضافة إلى التقلبات المناخية. لكننا لم نلمس ما يبرهن على أن حكومة "الكفاءات" استطاعت أن تستفيد من الفرص والآفاق التي تفتحها هذه التحولات، بل إن الحكومة اجتهدت فقط في توزيع الدعم والثروة، بدل الاجتهاد في إنتاجها، واستهدفت بالدرجة الأولى جيوب المواطنين بدل الرفع من قدرتهم الشرائية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء

- لقد كنا نتطلع بأن تكون هذه الحكومة مبدعة حقا في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية، بل كنا نتمنى أن تكون هذه الحكومة حكومة دائمة التواصل مع البرلمان ومع الرأي العام.

- كما انتظرنا بحكم الظروف الاستثنائية التي عاشها العالم أن يأتي السيد رئيس الحكومة إلى البرلمان في إطار الفصل 68 من الدستور لتقديم بيانات تتعلق مثلا بالارتفاعات المتتالية للأسعار وبالجفاف والندرة المائية، وقبل ذلك انتظرنا حضورا منضبطا للسيد رئيس الحكومة مرة في الشهر في كل مجلس من مجلسي البرلمان، وهو الأمر الذي لم يتحقق.

- بل إن حجم الاحتقان الشعبي كان يتطلب في نظرنا تفعيل الفصل 103 من الدستور المتعلق بمنح الثقة أو سحبها.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

- نحن اليوم أمام أول مشروع أعدته هذه الحكومة، وهو مشروع لا يمكن أن يغير في واقع المغاربة شيئا، ولا يمكنه أن يرفع من قدرتهم الشرائية المتدهورة أصلا، كما أنه مشروع عاجز عن تكريس الدولة الاجتماعية كعنوان عريض للبرنامج الحكومي.

- فالأرقام والمؤشرات الحكومية المتفائلة والبراقة التي حملها المشروع لا تستجيب للوضعية الواقعية للمغاربة، ولم تأخذ بعين الاعتبار الأرقام الصادمة لبعض المؤسسات الوطنية كالمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب، والتي تفيد بأن 81% من الأسر المغربية تدهور وضعها الاقتصادي بشكل كبير جراء ارتفاع الأسعار، و44% حسابها البنكي صفر درهم و3.2 مليون مغربي من الطبقة المتوسطة أصبحوا يتأرجحون بين الهشاشة والفقر، كما أن هذه الحكومة لم تتخذ أية إجراءات للمحافظة على قفة الفقير وطعامه.

- لقد أكدت كل المؤشرات والممارسات والقرارات المتخذة إلى حد الآن، بأن التفاعل مع مختلف الإشكاليات لم تكن له أية بصمات، وهو ما يجعلنا نأسف لحكومة متعثرة وعدت بتعزيز مسار الثقة، وإذا بها توشك على تبديد ماتبقى من الثقة في العمل السياسي.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة النواب

- وفي هذا الإطار، أود أن أطرح عليكم القضايا التالية لقياس الالتزامات والأقوال بالأفعال والإنجازات.

أولا: البطالة وانسداد آفاق التشغيل (لا يمكن أن نجلب الشمس بالغربال)، فبرامج أوراش أو فرصة تعتبر مجرد مساحيق عابرة ولا يمكنها أن تحل إشكالية التشغيل.

ثانيا: الغلاء الفاحش في كل شيء، مما ترتب عنه تدهور القدرة المعيشية إلى الحد الأدنى: الغازوال-المواد الأساسية، مواد البناء، الأدوية، الأعلاف-الخدمات وغيرها....

ثالثا: الجهوية المتقدمة، وانعدام أي أفق لممارسة اختصاصاتها الذاتية، بالإضافة إلى غياب الإرادة الحقيقية لتنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري.

بالمناسبة نتساءل عن الإجراءات المتخذة لتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعميم الربط الفردي بالكهرباء الذي لا يتجاوز 43%.

رابعاً: الحوار الاجتماعي، كان من الأولى أن يكون حواراً مجتمعياً، فقد اقتصر في مخرجاته على فئات دون أخرى وهنا نطرح بعض الأسئلة:

- أين الوعد بإدماج الأساتذة أطر الأكاديميات؟

- ماذا عن الزيادة الموعودة للأساتذة؟

- ما مصير 18.144 منصب شغل للمربيين الذي التزمت به الحكومة؟

- لماذا تصر الحكومة على فرض عتبة الثلاثين في الترشح للتعليم؟

خامساً: بعد التزام الحكومة في برنامجها بتخصيص مليار درهم لترسيم الأمازيغية، وهي مبادرة محمودة، نسائلكم حول مخطط الحكومة لتفعيل هذا الرهان؟

وماذا عن المخططات القطاعية المنصوص عليها في القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

سادساً: بخصوص المنطق الاقتصادي للمشروع، وباستثناء بعض الإصلاحات الضريبية، وتقليص بعض النسب، ماذا قدم المشروع للمقاولات الوطنية المفلسة والتي في طريق الإفلاس والتوزيع العادل والمنصف للاستثمارات العمومية مجاليا واجتماعيا.

السيد الرئيس المحترم

من موقعنا كمعارضة مسؤولة، تقدمنا إلى الحكومة خلال الدورات التشريعية، وأيضاً في الفترات الفاصلة بين الدورات بالعديد من الاقتراحات كخلق لجنة لتتبع الأسعار مثلاً، وهي التوصية التي جاء بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، باقتراح مرصد للتتبع، كما واكبنا مختلف النصوص التشريعية

باقتراحات بناءة، وها نحن اليوم نتقدم كمعارضة بقرابة 70 تعديلاً تتماشى وانشغالات المجتمع، من خلال:

- تخفيض ضغط المشاشة وحماية القدرة الشرائية للفقراء؛

- توطيد البعد التضامني والعدل الضريبية على الشركات؛

- توطيد مكاسب المقاول الذاتي، بالإضافة إلى حماية الاستثمار؛

- رفع الحيف الضريبي على بعض الفئات كالمقاعدين.

- محاربة غلاء الأدوية؛

لكن مصيرها كان كالعادة الرفض المغلف بتأجيل دراستها إلى غاية سنة 2024.

ختاماً، السيد الرئيس، بإيمان وطني صادق نسجل، تطلعنا إلى أن تعيد الحكومة النظر في منهجية عملها، لأن الأوزان الانتخابية المتحولة لا تمنح دائماً الحق في الانفراد بقرارات وخيارات سياسية واجتماعية كبرى، هي من صلاحيات المجتمع بأكمله، قرارات غير مدروسة تعبت بمستقبل نتقاسمه جميعاً في وطن عظيم يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، وطن من حجم المغرب نعتز أن نكون من طينه وترايه.

وفقنا الله جميعاً لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة خديجة الزومي، رئيسة الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم، والكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي السيد النائب المحترم السيد الشاوي بلعسال، السيد الشاوي بلعسال مرحباً.

النائب السيد شاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،



السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2023. وكما هي العادة، بمناسبة مناقشة مشاريع قوانين المالية في مختلف اللجن القطاعية، كنا في فريقنا من المساهمين في مختلف الجلسات المبرجة بالمناقشة النقدية، وتقديم أداء مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة لها، وذلك انطلاقا من الإنجاز الفعلي على أرض الواقع، ومن الصدى والأثر الذي نظمه كل مرفق من مرافق القطاعات الحكومية خلال السنة التي انقضت من عمر هذه الحكومة. ومن تنفيذ القانون المالي لسنة 2022 الذي اعتبرناه قانونا ماليا انتقاليا ومرحليا، يجمع بين مخرجات حكومة انصرفت، ومداخلات حكومة انطلقت لتباشر مهامها وأدوارها الدستورية وفق برنامجها الجديد.

كما كانت مناقشة هذا المشروع قانون المالية لسنة 2023، فرصة انفتاحية على فعاليات مهنية ومجموعات ممثلة لقطاعات خدماتية وتجارية متنوعة، جاءت بمبادرة منها حاملة ملفات مطلوبة، وتسجيل مواقفها من بعض التدابير الذي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2023، وقد كان من الواجب علينا كمثلثي الأمة نوابا وفريقا أن نتفاعل مع هذه الفعاليات بتعميق النقاش حول مقترحاتها وتسجيل ما يفيد وله قيمة مضافة في إغناء النقاش.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما يحيط بنا من أجواء خانقة وتبعات الأزمات المتتالية منذ بداية سنة 2020 وإلى اليوم، آثار هذه الأوضاع الجاثمة على مجرى الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات تزداد ارتفاعا وضغطا من الارتفاع المتزايد لأسعار المواد الاستهلاكية، والمحروقات، وتكاليف المعيشة اليومية، بسبب الارتباك والاضطراب الذي مس بسلاسل الإنتاج والتوريد والتبادل والنقل الدولي والوطني، وتقلبات أسعار

صرف العملات المرجعية. مناخ اقتصادي ومعيشي قائم يتفاقم يوميا بسبب تأخر هطول أمطار الخير، وارتفاع درجات الحرارة، وانسداد الأفق القريب وضبابية الرؤية المستقبلية. وإن هذا الواقع السائد والمقلق كان حاضرا في لغة ومفردات المناقشة العامة والتفصيلية وفي صياغة المواقف من بعض مقتضيات وتدابير مشروع القانون المالي لسنة 2023، والتشكيك في مدى صمود بعض فرضياته التي تتوقف على تحسن الأجواء المناخية، وعودة الدورة الشتوية المألوفة والتساقطات المطرية والثلجية المنتظمة.

السيد الرئيس المحترم،

إلا أنه بالرغم من هذه الأجواء، لسنا متشائمين ما دمنا لسنا وحدنا من يعاني من آثارها، فالعالم كله يعيش تحت تداعياتها، ويعاني من تبعاتها، وقد تكون فرصة للمراجعة والتحسين والتقييم للخروج منها أكثر قوة وصمودا واستعدادا لإثبات الذات الجماعية، وأكثر تضامنا وتقاربا اجتماعيا، واعتمادا على ذكائنا الاجتماعي المشترك لتدبير الأزمة وبناء الدولة الاجتماعية، التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة منذ أزيد من سنة. إنها فرصتنا التاريخية، للتعبير عن الاستثناء المغربي، والاستمرار في مكان القوة الاجتماعية والرأسمال المادي واللامادي، وتنمية مواردنا الطبيعية الجوفية والهوائية والسطحية، لإنتاج الثروة والطاقة، وتوفير العرض المعيشي، والمحافظة على المخزون الاستراتيجي الذي يضمن لنا الأمن الغذائي، والمائي، والطاقي والصحي والصناعي.

لقد وجدت الأزمة الراهنة بلدنا سائرا على السكة الصحيحة، وفي الاتجاه الصحيح، بفضل الأوراش والإصلاحات المنجزة أو قيد الإنجاز، والتراكم المؤسساتي الحديث لأزيد من عقدين خلال الألفية الثالثة، وبتعميق وتعزيز هذا التراكم، ومواصلة الإصلاحات التي يقترحها تقرير النموذج التنموي الجديد، بنفس ديمقراطي عميق وعدالة اجتماعية ومجالية ملموسة على أرض الواقع، سنتحمل جميعا ومتضامنين آثار الأزمة الراهنة. إلا أن التضامن والتماسك، يحتاجان إلى توفير شروط الثقة والمصداقية، المعبر عنها

والبحث العلمي والابتكار، عبر الرفع من المخصصات المالية ومن المناصب المالية المحدثة، وإصلاح الأوضاع المادية لأطر قطاع الصحة من أطباء، وممرضين، وأساتذة التعليم العالي، والرفع من مستوى الحكامة التديرية في كلا القطاعين رغم ظروف الأزمة المالية، وهي قرارات إيجابية، وإشارات قوية للرفع من مردودية كلا المنظومتين الاجتماعيتين الموجودتين في صلب مخرجات النموذج التنموي الجديد.

وتوسيعا لهذا الهدف الاجتماعي المتمثل في تمتين وتنمية الرأسمال البشري، يفتح المشروع القانون المالي آفاق إصلاح منظومة التقاعد وتوحيد صناديقها وأنظمتها في نظامين اثنين، ومن هذا المنبر نسجل ارتياحنا لهذا التوجه الإصلاحية الاجتماعي لمشروع القانون المالي لسنة 2023، إصلاح مقرون باعتمادات مهمة، ومناصب ووظائف جديدة، وعدالة مجالية في توزيع العرض الصحي والتعليمي من خلال منشآت وبنيات تحتية قيد الإنجاز أو مبرجة، وذلك إعدادا للرأسمال البشري بموازاة مع البرامج الاجتماعية الأخرى، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي دخلت في النسخة الثالثة وتدير أكثر حكمة واستهدافا.

ونعتقد في فريقنا، أن تنزيل ورش الدولة الاجتماعية بجميع ركائزه يتطلب اعتماد حكمة تديرية ملائمة لطبيعة هذا المشروع الهادف إلى إحداث تحول البنية الاجتماعية وإدماج الفئات الهشة والمهمشة في النسيج الاجتماعي النشط، والرفع من مستواها المعيشي، وتمكين المتدربين من الأسر الهشة من مواصلة دراستهم وتكوينهم وتأهيلهم لتحمل مسؤولية مستقبلهم.

إننا فعلا أمام رسالة إصلاحية تحتاج إلى تأطير ومتابعة وقياس النتائج، وإعادة التأهيل الاجتماعي لملايين الأسر المستهدفة وفق مقارنة تعاقدية اجتماعية لملايين الأسر المستهدفة، تعاقدية اجتماعية، لا تقتصر على مجرد توفير تغطية صحية وطبية واجتماعية وبدون مصاحبة تأطيرية من محو للأمية، وغرس لقيم المسؤولية والانخراط في الدينامية التحولية الإرادية للدولة والمجتمع،

بالإنجاز وفعالية السياسات ولغة الحوار والإقناع، والقبول بالنقد البناء البعيد عن لغة العدمية والتئيس والتبخيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لدينا إكراهاتنا وتحدياتنا، ومضايقات من محيطنا المباشر بشكل مزمن، لكن لن تشنينا عن السير بثبات وثقة في النفس، ودينامية متميزة في تنويع وتشبيك علاقاتنا القارية والدولية، وكسب المزيد من العلاقات، والتأييد لصالح قضايانا الاستراتيجية، وفي مقدمتها القضية الوطنية بفضل النموذج الدبلوماسي الذي يقوده صاحب الجلالة نصره الله وأيده، بكل نضالية وحضور دولي على جميع الواجهات، وثبات على المواقف ووضوحها، وتوسيع دائرة الإشعاع الدولي للمغرب، والنجاح في عقد مئات الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة بمضامين متنوعة اقتصادية، اجتماعية، تنمية، صناعية، سياحية، ثقافية، أمنية تكرر انفتاح بلدنا على محيطه الأفريقي، والغربي، والإسلامي، والمتوسطي، والدولي في تناغم تام مع مركزاته الدستورية الحديثة والعميقة.

السيد الوزير،

السيد الرئيس المحترم،

إن ثقتنا في نظامنا ونموذجنا، تؤهل بلادنا للوقوف بكل ثبات في وجه الأزمات العابرة، والصمود أمامها، مستفيدا من الاستقرار والأمن الروحي، والسياسي، والقانوني المشهود بها من مختلف شركائنا التقليديين والجدد، وذلك التزاما وتفعيلا للبرنامج الحكومي ومضامين القانون الإطار الحماية الاجتماعية، والنصوص القانونية والتنظيمية الصادرة لوضع ورش الحماية الاجتماعية والصحية، واستهداف الهشاشة الاجتماعية والفقر والعجز الصحي لدى الأشخاص المسنين.

ومن بين الأهداف التي يرمي مشروع قانون المالية لسنة 2023 تحقيقها، هو العناية بالرأسمال البشري وتثمينه عبر تطوير وإصلاح المنظومة الصحية، ومواصلة تعميق المنظومة التربوية والتعليمية



الداخلية من خلال الاستراتيجيات والمبادرات والإصلاحات، التي ستعود بالخير والربح على الجميع.

واعتبارا للظروف والإكراهات الدولية ووعيا بها، لتقدير المرحلة الراهنة وتحملها وإظهار الاستعداد، فإننا في فريقنا بكل مسؤولية سياسية ومقتضيات وتدابير مشروع القانون المالي، تقدمنا مع فرق الأغلبية، بمجموعة من التعديلات التي من شأنها إغناء هاد المشروع...

السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الرئيس.. شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التقدم والاشتراكية، السيد الرئيس السيد النائب المحترم السي رشيد حموي.

النائب السيد رشيد حموي رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيد الوزير، مايسترو الحكومة، الكراسي الفارغة للوزراء، صباح الخير، أنا في الحقيقة عاد دابا طاحت لي واحد الفكرة زعما علاش ما نديروش حكومة فيها رئيس الحكومة، وزير المالية، وزير الداخلية، ووزير الصحة، غتسير البلاد والخارجية، شكرا. الداخلية كدير النقل المدرسي، كدير l'assainissement، كدير l'INDH، كدير هاد 4 القطاعات كافية وغادي نسيرو البلاد، بلا ما نعمرو ببعض الوزراء أشنو هو الدور دياهم؟ كيهزو الفلوس من عند المالية وكيوزعوهم على بعض المؤسسات، يخليو وزير المالية ويعطي هادوك المؤسسات وتمشى البلاد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

مناقشة مشروع قانون المالية هو لحظة ديمقراطية بامتياز، الانتقادات ديال الفريق ديانا هي انتقادات بناءة، والملاحظات اللي كنحرصو عليها للتنبيه للحكومة، وبطبيعة الحال نتمنى

كما نتمنى المقاربة المعتمدة في هيكلة مشروع القانون المالي لسنة 2023 بالاقتران بين الهوية الاجتماعية والهدف التنموي عبر خيار الاستثمار، بعد أن توفرت كل الشروط الأساسية لتحقيق نقلة استثمارية نوعية من ميثاق جديد وحديث للاستثمار، ومراكز جهوية بشخصية معنوية، ولجان جهوية ومؤسسات متخصصة في تقييم المشاريع الاستثمارية.

إن الاستثمار يشكل رافعة فعالة لتحقيق النمو، وفرص الشغل، والتوظيف الجيد للرأسمال البشري، وإنعاش المقاولات والحزينة العامة، وإننا في فريقنا نتمنى الدينامية الاستثمارية التي يقترحها مشروع قانون المالية بعدما تم توفير إطارها القانوني المناسب، وإحداث مؤسسة صندوق محمد السادس للاستثمار، وإطار قانوني حديث جدا للمناطق الصناعية توجه استراتيجي يحظى بالرعاية الملكية، وخصصت له موارد مالية مهمة، وبنيات تنظيمية متخصصة لمواكبته واحتضان المشاريع الاستثمارية المقبلة وطنية وأجنبية. ونأمل أن يتم تعبئة هذه القدرات الجاهزة وتوظيفها بأحسن الأساليب التدييرية للتعاطي الفعلي والجاد مع الفرص الاستثمارية وجلبها واحتضانها بكل تنافسية وجاذبية حتى تحقق رهانات وقدراتنا الذاتية ومن غير بنزين ولا غاز. ونذكر مرة أخرى بوجود فرص كبيرة وواعدة للاستثمار من خلال جاليتنا المقيمة بالخارج، التي أصبحت تشكل مصدرا متعدد للموارد، مصدرا للتنمية السياحية على مدار السنة، طاقات مؤهلة للولوج إلى مجالات استثمارية حديثة، إلا أن هذا المورد يتطلب انخراط المؤسسات البنكية المستقبلية لتحويلات الجالية والمستفيدة الدائمة من أرصدة مغاربة العالم، وغير مقبول أن تظل المنظومة البنكية على هامش المجهود الذي تبذله الدولة لمواجهة الركود الاقتصادي والأزمات المتتالية، التي يتحملها آثاها المواطنون والمواطنات المغاربة من مختلف مواقعهم.

إن مبدأ المسؤولية المجتمعية، تدعو الجميع إلى الانخراط والمساهمة الفعلية في التخفيف من آثار وتداعيات الأزمات، وتحصين الجبهة



الإصلاح الجبائي؛ توسيع الوعاء؛ النمو الاقتصادي؛ دخل الكرامة للمسنين؛ تطوير اللامركزية والجهوية؛ إصلاح التقاعد؛ إصلاح صندوق المقاصة؛ إدماج القطاع الغير المهيكّل؛ وغير ذلك من العشرات من الوعود التي زعمتموها على الناس، وها قد مرت سنة على حكومتكم وأنتم تخلفون مرة أخرى الوعود.

فالحكومة السياسية القوية ليست بالعدد، بل بالقدرة في اتخاذ قرارات وتدابير وإن كانت قاسية وتتحمّل مسؤوليتها في ذلك وتكون لها القدرة في إقناع الناس بهذه التدابير، من حسن حظكم أن الاقتصاد الوطني حقق خلال سنة 2022 نمو بنسبة 7,9%، وانتعاش الإيرادات الضريبية التي لم تحسن الحكومة مع الأسف استعمالها في خفض اللازم لعجز الموازنة والحد من الطفرة التضخمية، لديكم وثيقة النموذج التنموي، التي تعفيكم من الكثير من الجهد التشخيصي وحتى من جهد التفكير في الاختيارات، كما لديكم المكانة الصاعدة لبلادنا دوليا، ودبلوماسيا، وطنيا نشيطة تمكنت من تنويع الشراكات مع بلدان عديدة، كما لديكم كذلك موارد مالية إضافية من جراء تعافي السياحة، وعائدات مغاربة العالم ومداخل الفوسفات، ولديكم كذلك شركات عملاقة راكمت أرباحا هائلة ليست بسبب جهدها ولكن بسبب أزمة "كورونا"، شركة الاتصالات حققت أرباح لم تقم بأي مجهود جات "كورونا" طلع le chiffre d'affaire دياها ولم تؤدي يعني للخزينة الدولة تضامنا مع الوضعية اللي كنعيشوها هذا كمثال فقط، ولديكم أهم نعمة وهي نعمة السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار الذي علينا جميعا أن نحّميه ونحافظ عليه. فهل لديكم الإرادة السياسية والجرأة الكافية لتحويل هذه النقط الإيجابية إلى عناصر قوة لمباشرة الإصلاحات ورفع الموارد، والقيام بإجراءات ملموسة وذات أثر على المعيش اليومي للمغاربة؟ أم ستكتفون بالتشكي من الأزمة التي تواجهها معظم البلدان؟ أم ستكتفون بإجراءات باهتة المفعول والأثر بتبريرات العجز والاختباء وراء جلالة الملك؟

النجاح لهاد الحكومة، لأن نجاح الحكومة هو النجاح لبلادنا. في البداية، لا بد أن نستحضر هاد اللحظة الدستورية، لثمين المكتسبات في القضية الوطنية، وخصوصا في تثبيت وحدتنا الترابية، وهي المكتسبات التي تأتي معها تحديات تستدعي اليقظة وتمتين الجبهة الداخلية. كما نستحضر كذلك مختلف التوجيهات الملكية في الآونة الأخيرة، والمتعلقة أساسا بالاستثمار، بالمساواة، وقضايا مغاربة العالم، وبإشكالية الماء، وغيرها من القضايا السياسية التي يتعين على الحكومة والبرلمان أن يباشر الإصلاحات الضرورية بشأنها. وهي مناسبة كذلك لكي نجدد إشاراتنا بالتقدم الحاصل على مستوى المشروع الأفريقي الكبير، المرتبط بأنبوب الغاز بين نيجيريا الشقيقة والمغرب.

عودة لقانون المالية، وانطلاقا من كوننا فريق مسؤول، فإننا نقول للحكومة الله يحسن عوانكم، جئتم في ظرفية صعبة، لا داعي للتفصيل فيها، لا من قبلكم ولا من طرفنا كمعارضة، لأن التبرير لن يملأ القفة، ولن يؤدي فاتورات يعني البنزين، ولن يرفع القهرة على المغاربة، الذين اليوم يكتنون بغلاء الأسعار في ظل صمت الحكومة. إن غلاء الأسعار السيد الوزير، ليس كلاما نقوله في الحكومة والبرلمان، وليس نقاشا في الصالونات، إنه واقع مع الأسف مرير. أخرجوا إلى الأسواق وإلى محطات البنزين، لتروا حجم المعاناة، إسألوا الشباب حول فرص الشغل لتعرفوا هول المأساة، زوروا الأقاليم النائية والمناطق القروية لتقفوا على مستوى اليأس، والإحباط، والذهول، إسألوا المقاولين الصغار لتكتشفوا حجم الخسارة والإفلاس. هذا هو الواقع مع الأسف السيد الوزير، بعيدا عن اللعب بالأرقام وتضخيم المنجزات الحكومية، لا نقول هذا الكلام من باب المزايدة، أو لأننا في المعارضة، ولا نقوله لأننا نريد تسويد الأوضاع فدورنا هو فتح باب الأمل والتفاؤل لكن أعطونا أسبابا معقولة للتفاؤل حتى لا يصير التفاؤل مجرد سداجة أو تضليل. ولا ينسى المواطن المغربي أنكم جئتم بشعارات ووعود جميلة، متفائلة، وردية: الزيادة في أجور الموظفين والأساتذة؛



تحدثون عنها الحكومة بخصوص قطاع التعليم 10%، وإن كانت صحيحة على الأوراق فهي دون الزيادة التي سجلتها الميزانية ما بين سنة 2022 و2023، اللي بلغات 14. % وعلى هذا الأساس، يبدو أن هناك مجهود خاص واستثنائي في قطاع التعليم، يحتاج إلى موارد إضافية لتحسين الجودة وضمان المجانية.

وفي نفس الوقت يلاحظ أن الميزانية المرصودة للفلاحة سجلت ارتفاع يقدر ب 14,6، كتنقلو الأولوية هو التعليم وهو الصحة، اليوم بحاد الأرقام وبحاد القراءة، راه الأولوية ديالكم هي الفلاحة، بحاد الزيادة اللي درتو، وما بغيناش نفهمو اليوم عندنا 2 سنوات ديال الجفاف متتالية، اليوم ملّي كتنقلو عندي الأولوية للصحة والتعليم، خص بعض القطاعات الأخرى تساهم فهاد القطاعات، اليوم كنعلقى وزير الفلاحة ما زال كل نهار في التلفازة كيدشن مشاريع فلاحية، والفلاحة كتناكل 80 % من الماء، الشتاء ما كاينش، الماء في أزمة واحنا غادين في الفلاحة. بأي منطق تفكر هاته الحكومة؟ راه ما بغاش يتفهم لي هاد المنطق، والزيادة اللي تزدت في القطاع الفلاحي، احنا ماشي ضد الزيادة في الفلاحة، ولكن تمشي لهادوك الفلاحا الصغار في الجبال، ما تمشي للفلاحا الكبار وتعطيهم الإعانات، هاد الفلوس كلها غتمشي للوبيات ديال الفلاحة، ونسينا التعليم ونسينا الصحة ونسينا الفلاح الصغير. تتلاعبون بالأرقام فقط، لكن قراءتنا كانت صحيحة، وهاد الشي بالأرقام و tableau عندنا.

قرتم الزيادة في الأجور بالنسبة للقطاع الخاص، بالله عليك 100 درهم بالنسبة لسميك، واش اليوم "السيمك" كيطلب؟ زدتها في الأوراق، عندنا هاهما les femmes de ménage دابا في البرلمان خرجو سولوهم، خرجو للوزارات سولوهم، اللي خدامين في وزارات حكومية، شحال كيشيدو اقل من "السيمك"، هاد 100 درهم اللي بغيتو تزيدوها كي غديرو لها؟ زدتها في الأوراق، راه هداك المواطن ما غاديش توصلو هاديك 100 درهم، وهاد

فيما يتعلق بالفرضيات، تتوقع الحكومة نسبة نمو 4%، تتوقع كذلك محصول حبوب 75 مليون قنطار، وسأتكلم بلغة الفلاحة نحن في منتصف شهر نونبر وقت حلال الزريعة فات، ونطلبو من الله يجيب الشتاء، توقع سعر البوتان 800 مليون دولار، 800 مليون دولار للطن، تتوقعون معدل التضخم في نسبة 2%. وعليه، فإننا أمام فرضيات غير واقعية وغير منسجمة مع مؤشرات الاقتصاد العالمي الذي يخضع لنفس التأثيرات العالمية ناهيك عن التضاربات بين الحكومة وعدد من المؤسسات الدستورية، قلنا لكم بمناسبة قانون المالية 2022 نفس الملاحظات، وكانت النتيجة أنكم لم تحققوا لا نسبة النمو ولا 70 مليون قنطار وكذلك لا بالنسبة للنسبة ديال التضخم كل الأرقام كانت خاطئة.

السيد الوزير، مشروع قانون المالية لم يأتي بحلول تمويلية مبتكرة، بل فقط بمزيد من تضريب الفئات الخاضعة أصلا للضريبة، أشخاص وشركات، ثم الاستدانة لتظل مثالا التمويلات في إطار الشراكات بين القطاع الخاص والعام في خبر كان، مشروع القانون بطبيعة الحال المالية اللي تحدثو وبالغتو كثير في الحديث عن الدولة الاجتماعية، مقدمة بعض المعطيات الخاصة بقطاع التعليم والصحة، والتركيز على الزيادة الهائلة في الميزانية المرصودة لهما. واعتمادا على نفس المعطيات، نقدم من جهتنا قراءة مختلفة عن القراءة الحكومية، وهذا معروف لدى الإحصائيين أن الأرقام يمكن قراءتها في زوايا مختلفة، طالما أن الإحصائيات ليست محايدة، بل قابلة للتطويع والتوجيه حسب ما نسعى إليه من أهداف، وهكذا يتضح جليا من خلال مقارنة ميزانية المرصودة لقطاع الصحة وقطاع التعليم، بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة، أنها تمت زيادة طفيفة جدا لميزانية الصحة، حيث انتقلت حصتها من 6,57 % سنة 2022، إلى 6,9 % سنة 2023، أي بزيادة 0,32 نقطة فقط.

وبالنسبة للتعليم كاين تراجع، حصة التعليم انتقلت من 17,45 % إلى 16,90 % أي -0,55 نقطة، وبالتالي فالزيادة التي



السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

كان بودنا أن يكون معنا رئيس الحكومة لأن هو اللي جاء قدم قانون المالية في الجلسة العامة، ولكن ما كاين باس، كان على الأقل تكون معاكم السيدة الوزيرة وزيرة الاقتصاد والمالية احتراماً لهذه المؤسسة التشريعية بدل أن يعني يقام يعني اجتماع ديال المجلس الحكومي فهاد التوقيت فكان الأولى أن يعطى أهمية أكبر للبرلمان.

يشرفني أن أتناول السيدات والسادة النواب والنائبات المحترمين، الكلمة باسم مجموعة العدالة والتنمية لمناقشة مشروع قانون المالية 50.22 ل2023، والذي يأتي في خضم ذكرى المسيرة الخضراء ومسيرة تكريس مغربية الصحراء التي تخطى بإجماع وطني وما تحقّقه قضيتنا الوطنية من إنجازات وانتصارات متتالية، ومنها قرار مجلس الأمن الأخير 2654 الذي يدين مرتزقة البوليساريو ويشيد بمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية، أيضاً هناك مسيرة تنمية الذي أعطى جلالة الملك، حصيلة تطورها من خلال 80 % للميزانية نتاج 77 مليار ديال درهم، فهذه مناسبة أيضاً لتوجيه تحية عالية لقواتنا المسلحة الملكية، وللدرك الملكي، وقوات الأمن، والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي ترابط في الثغور وعلى الصعيد الوطني.

كما نذكر ونحن بهذا المقام بوضعية المدينتين السليبتين سبتة ومليلية وكل الجزر الجعفرية، ونرجو الله استعادتها وكافة الثغور المحتلة. أما العمق العربي الإسلامي المغرب وقلبه النابض المتجلي في الدعم اللا مشروط للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لكل أشكال التقتيل، والتهجير، والتشريد للأطفال والمسنين وللنساء والاستيطان من لدن الكيان الصهيوني المحتل، وإذ نعلن في مجموعة العدالة والتنمية رفضنا لكل أشكال التطبيع نؤكد على موقفنا المبدئي على دعمنا اللا مشروط للشعب الفلسطيني الشقيق وحقه في إقامة دولته وعاصمتها القدس.

الشي بطبيعة الحال في غياب المراقبة للحكومة. كذلك زدتو للصحة، زدتو للتعليم مزيان، ولكن فين هي الزيادة للموظفين الآخرين والأجراء؟ قررتم تخفيض الضريبة على الدخل، وغادي تزداد للموظف ما بين 75 و187 درهم في الشهر، بالله عليك السيد الوزير، 75 درهم 4 لتر مازوط، ولا 3 لتر مازوط، حشومة نقولو بأن خفضنا الضريبة باش غتزداد لو 75 درهم. ودون بطبيعة الحال أن ننسى في قطاع التعليم إحداث هاد 20.000، وعاد تم الإعلان عن المباراة مع الأسف مع نفس الإلزامية ديال 30 سنة، واش الجودة غادي نجيبوها ب30 سنة السيد الوزير؟ راه ما بغيناش نفهمو وما بغى حتى واحد يفهم هاد المعايير اللي كدير الحكومة في بعض الإصلاحات.

أما فيما يخص التعليم العالي، وكان الحديث ديالنا في الجلسة الماضية المنح، منح الطلبة اليوم كاين الهدر الجامعي، لأن اولاد الفقراء ما لقواش باش يقرأو، السيد الوزير باغي يتراجع على الأولوية الجامعية، السيد الوزير، كيقل لك زدنا في الميزانية بالمنح ملّي كنمشيو للأقاليم ديالنا كنلقانا كنقصو، ولهذا دائما كنرجع الأرقام لا تدل على أن الحكومة تعمل مجهود.

بالنسبة للاستثمار كذلك كيفاش كنقول الأولوية للاستثمار وأنا مخصص لها 3 دالمليار، والفلاحة مخصص لها الملايير، إيلا كانت الأولوية ديالنا خص هاد الشي يمشي للاستثمار الحقيقي، احنا كنتمناو الحكومة هاد الإجراءات كلها اللي جابتها تعاود الأولويات ديالها، وتعاود السياسة الفلاحية اللي اليوم كتنهج من أجل الحفاظ على الماء، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية النائب المحترم السي مصطفى الإبراهيمي.

النائب السيد مصطفى الإبراهيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.



السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والبرلمان،

نناقش ثاني مشروع قانون مالية بعد انتخابات 8 شتنبر التي جرت في ظروف والملايسات المعروفة من تعسف تشريعي للقاسم الانتخابي الغريب وللاستعمال المفرط للمال غير المسبوق للمال الحرام، والجود وشراء الدم أفرزت أغلبية مهيمنة على الحكومة وعلى الجماعات الترابية والجهات والبرلمان، فانتقلنا من التحكم إلى الهيمنة على المؤسسات المنتخبة للذي يدفع أكثر وللمجموعة من العائلات، وهناك من يتبجح أنه يمكن أن يوصل حتى القطط إلى المؤسسات المنتخبة. وإذا كانت الاستحقاقات السابقة عرفت بمسيرة ولد زروال، فهذه تم اختزالها في فضيحة الدخيسة ونتيجة الكفاءات المفرطة والمتابعات القضائية للمنتخبين الجماعيين والبرلمانيين ممن لم ينفعه الترحال السياسي من المتابعات القضائية والإدانة القضائية.

النتيجة الثانية وهي حكومة مشلولة أمام وضع اقتصادي واجتماعي متأزم فلا هي تقوم بالإصلاحات ولا هي تشرح للناس المبادرات لمواجهة التهاب الأسعار وانحدار الطبقة المتوسطة للفقر، وباستثناء إجراءات المشروع الملكي للحماية الاجتماعية.

وفي ظل هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية تتحمل الأسر المغربية التي تتعرض وقيم المجتمع المغربي إلى سلسلة من دعوات التفسخ والانحلال الخلقي والتسامح مع الخيانة الزوجية ودعم بالمال العام أنشطة تكتسي طابع الفن والفن منها براء، تدعو لاستهلاك المخدرات والخمور والكلام النابي على المنصات وأمام الجمهور من شباب ويافعين، وبدل أن تستنكر الحكومة هذه التصرفات عمد بعض أعضائها للدفاع عنها نظرا لأن لهذه الانحرافات جمهورها. ونحن ننبه الحكومة أن مفتاح الحلول لكل مشاكل المجتمع هو الحفاظ على مؤسسة الأسرة حسب الفصل 30 من الدستور واستقرارها، والتربية على القيم الإسلامية، وحمايتها من

دعوى الانحلال والتفكك وارتفاع نسب الطلاق والتشرد وتشرد الأطفال جزء منها بسبب صعوبات اقتصادية.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نناقش مشروع ميزانية 2023 في ظل أزمة اقتصادية بسبب الجائحة والجفاف والحرب في أوكرانيا، فالحمد لله، بالنسبة للجائحة خلتها مورانا بفضل الإجراءات الاستباقية لجلالة الملك، بفضل الصندوق اللي تدار فهاديك الوقية واللي كنشوفو هاد الحكومة ما قادة تدير حتى شي صندوق لمواجهة الغلاء اللي هداك الصندوق اللي تدار بـ 23 مليار وتلقيح 25 مليون من المغاربة بـ 8 دالمليار ديال الدرهم، وقد سلمت لهذه الحكومة المهام وعندها نسبة النمو 7,8% وهذا غير مسبق في تاريخ المغرب. لذا نظرا لتحسن الوضعية الوبائية بقا عندنا غير بعض الحالات الحميدة، سنتقدم في مجموعة العدالة والتنمية بمقترح قانون لإلغاء حالة الطوارئ التي تم إقرارها بمرسوم قانون، فسنقدم بمشروع قانون في هذا الصدد.

وتبقى الحماية الاجتماعية الشاملة التي أمر بها جلالة الملك حفظه الله، المشروع الأبرز الذي يتوجب على الحكومة تنزيله من خلال برنامج زمني مضبوط وموارد مالية وترسانة تشريعية محددة، بالإضافة إلى ما التزمت به من برامج اجتماعية، إلا أن الحكومة لم تلتزم ببرنامج الأجنحة الزمنية بحيث كان أخصها تنتهي من المهن الحرة والمستقلين نهاية 2021، وكان أخصها تنتهي من "الراميد" نهاية 2022، باقي لنا أسابيع ولحد الآن ما زال "الراميد" ما زال ما بداوش الناس كيستافدو كان خصهم يداو يستافدو خلال 2022، أما المهن الحرة فلم يسجل بها إلا 2,2 مليون مسجل، وكان من المفروض أن يستفيد منها 11 مليون في نهاية 2021.

كما أن التسجيل بالسجل الاجتماعي لا زال في مرحلة التجربة مما يطرح علامة استفهام حول تحول "الراميد" إلى التأمين الصحي



على أية معايير للاستفادة، كما أن مسألة التعويضات العائلية المقررة سنتي 2023 و 2024 ب 19 مليار تبقى معلقة بإصدار قانون خاص لم يحل بعد على البرلمان، وتوفير الموارد المالية بصندوق التماسك الاجتماعي والتي لا تتعدى ما رصد خلال هذه السنة 9,5 مليار ستخصص للتأمين الصحي ماشي للتعويضات العائلية فبماذا، وكيف ستمول التعويضات العائلية خلال 2023 دون إطار قانوني ولا موارد يخصص بها البرلمان؟ دابا حتى إيلا غادي يجيبو شي موارد غادي يجيبوها يمكن واقبلا بلا ما يخصص بها البرلمان وهذا منافي للقانون.

عدم الوفاء بالتزامات التصريح الحكومي بمدخول الكرامة للأشخاص المسنين، فينا هو مدخول الكرامة اللي غادي يعطيو لهادوك الناس 1000 درهم خلال سنة 2022؟ كايين شي واحد اللي تلقى هاد 1000؟ والذي سيكلف 11 مليار، ولا منحة الولادة على الطفل الأول والطفل الثاني 1000 درهم و 2000 درهم فينا هي؟ والسؤال كيف لصندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي الذي لم ترصد له الحكومة إلا 10 المليار أن يوفر الالتزامات للتعويضات العائلية وهاد الشي ديال الكرامة اللي خصو يوفر تقريبا ويتطلب الكثير حتى 40 مليار ديال الدرهم.

فيما يتعلق بالتعليم والصحة، هناك مجهود فيما يتعلق بالميزانية ولكن الموارد البشرية للصحة 5500، واش ب 5500 هي اللي دّارت العام اللي فات واللي قبلو هي اللي غنستقبلو بها 22 مليون ديال المغاربة بالنسبة للتغطية الصحية؟ ولهذا راه حتى الذي فاجأنا في هذا المشروع القانوني اليوم هو الضغط الضريبي في الوقت اللي كنلقوا الهجرة ديال الأطباء سواء في الداخل أو الخارج ملي غادي تزيديو ضغطو عليهم غادي يزيديو يمشيو لنا للخارج. السؤال الآخر وهو بالنسبة الأساتذة ما زال كينتظرو 2500 درهم، فينا هي 2500 اللي كانت في التصريح الحكومي؟ لحد الآن مكايينش.

أما الشغل، التصريح الحكومي قال باللي غادي يدير مليون، شحال درتو هادي عام من هاد المليون منصب مالي؟ وبالتالي فهاد الشي غادي ييقى معلق، فقط هداك المشروع ديال "أوراش" اللي ولى فيه التوظيف الحزبي، واللي ولات فيه الزبونية، وهو بالمناسبة مشروع للعمل الغير اللائق والغير القار واش هذا هو التشغيل؟ أما "فرصة" ما كنتكلموش عليها دارت في نقطة واحدة ل 1000 منصب.

فيما يتعلق بالجانب الضريبي، دّارو واحد 2 ديال الإجراءات خفضو بغاو يوحّدو من 20 ل 20 و 35 على الضريبة على الشركات والمقابل مشاو وخفضو على الأرباح توزيع الأرباح من 15 ل 10% وهذا يناقض أولا التعدد الضريبي ما زال باقي كايين 3؛ ثانيا دابا 40 % فقط على بنك المغرب و CDG ومؤسسات الائتمان في الوقت اللي مجلس المنافسة كيقول لكم بلّي خصكم ديروها على الشركات ديال المحروقات وما دّارنش على الشركات ديال المحروقات، وما دّارنش الضريبة الاستثنائية اللي كينادي بها مجلس المنافسة واللي داروها واحد المجموعة من الدول بما في ذلك الدول الغنية واللي صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأن هادي أرباح استثنائية وغير أخلاقية اللي دّارت في وقت الأزمة على حساب الفقراء، وهاد الشركات عندنا احنا 3 ديال الشركات اللي محتكرة ولكن ما كانتش الشجاعة السياسية لهاد الحكومة أنها تمشي وتدير التضريب لهذه المحروقات، أما ملّي كنتعطي 5 ديال النقط لتوزيع هاد الأرباح...

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا انتهى التوقيت، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة شفيقة الشرف عن جبهة القوى الديمقراطية في حدود 5 دقائق.

النائبة السيدة شفيقة لشرف:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء الغائبين بالطبع،

السيدات والسادة النواب البرلمانيون،

مشروع القانون المالي في صيغته الحالية لا يرقى لطموحات المغاربة ولا لانتظاراتهم، ويبقى مجرد شبه نسخة طبق الأصل من المشاريع قوانين المالية السابقة، لأنه لا يتجاوب مع الظرفية الحالية، ولا يحترم مبدأ صدقية التوقعات. مزيان نتفألو والتفأول شيء إيجابي ولكن يكون تفأول معقول في الوقت الحالي اللي كنشوفو دول العالم بأسره تتجه نحو ركود غير مسبوق بسبب عوامل وتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، نتحدث لنا الحكومة الحالية عن نسبة نمو 4%، كيف يعقل أن نستحضر السياق الدولي والوطني؟ واش استحضراتو هاد الحكومة؟ واش استحضرات الجفاف؟ بطبيعة الحال لا لأنها مبنية على فرضية، هاد التفأول المبالغ فيه للحكومة سيضر بمبدأ صدقية التوقعات وهذا شيء أكيد.

السيدة الوزيرة المحترمة الغائبة، مشروع القانون المالي يكرس لتفكير الطبقة الوسطى من خلال الضرائب المفروضة فيه على فئات عريضة من أصحاب المهن الحرة، وسيزيد من تفاقم مستوى العيش وضرب القدرة الشرائية للمواطن، دون أن نتحدث عن الفئات الهشة والفقيرة التي لا حول ولا قوة لها. السيدة الوزيرة، مبدأ مجانية القضاء، هو أحد ضمانات التقاضي، لا يعقل أن تفرض ضريبة على المتقاضين، أو على المواطنين، وذلك بتمرير هذه السياسة، وجعل المحامي يستخلص ضرائب لفائدة الخزينة على حساب المواطنين، وغادي يحسب علينا التاريخ بأن المحامين دافعوا على المواطن ضد الحكومة، وهادي غادي يسجلها التاريخ. وأقول كذلك نحن سنصوت بلا ضد مبدأ ضرب مجانية القضاء، لأن نحن نطالب بعدالة ضريبية، واحترام خصوصية مهنة المحاماة، ومراعاتها في سن نظام ضريبي منسجم، مع الأخذ بآرائهم وإشراكهم في الحوار، وللأسف هذا ما تفتقر له حكومتكم، تفتقر للحوار الديمقراطي.

السيد الوزير، لا يعقل أننا نحرمو امرأة عندها حق أنها طالب بالنفقة، باش تولج للمحكمة خصها تخلص لنا ضريبة، وإذن هنا غتولي عندنا محاكم مالية خاصة، ما غتبقاش مجانية القضاء.

السيدة الوزيرة، المقاول الذاتي عاد بادي فرضتو عليه ضريبة ديال 30%، الشركات والمقاولات الصغرى التي رقم معاملاتها لا يتعدى 30 مليون سنتيم، ضاعفتم لهم الضريبة من 10 حتى ل20%، أبهذا الإجراء تدعم حكومتكم حاملي الشهادات والمشاريع والمقاولات الصغرى؟ في حين أن الشركات الكبرى عندها إعفاءات ضريبية تقلصت من 15 حتى ل10%. أين هي العدالة الضريبية؟ وأين تتجلى؟ وكيف درتو ليها؟ خصكم تشرحوا لنا.

مشروعكم المالي ينبنى على تفاوت في العدالة المجالية بين الجهات في توزيع الثروة، ولا يتضمن إجراءات وتدابير لتحفيز النساء في مجال التشغيل، وخلق المقاولات لفائدة المرأة وخاصة المرأة القروية. في الوقت الذي ينادي فيه جلالة الملك حفظه الله، بتشجيع الإستثمار وإعطاء أولوية للإستثمار، نجد أن الحكومة في مشروع قانون المالية 2023 رفعت من ميزانية التسيير في القطاع الصحي، وقلصت الإستثمار في المجال الصحي، بنسبة 0,35% مقارنة مع القانون المالي لسنة 2022. ميزانية التعليم إنخفضت ب 1,5- مقارنة كذلك مع قانون المالية السابق 2022. الأساتذة المتعاقدين في الوقت الذين ينتظرون فيه تسوية ملفهم، وإدماجهم في الوظيفة العمومية وترسيم الحكومة لهم، رفعت قيمة الضرائب التي يأدونها من 17 حتى ل30%.

نوصي هذه الحكومة في هذا الصدد، بإعادة النظر في تسقيف سن الولوج لمباراة الأساتذة المتعاقدين، وإدماجهم وترسيمهم إسوة بباقي الموظفين، كذلك نوصي هذه الحكومة بحذف الضرائب المفروضة على المهن الحرة، وإشراك المعنيين في الحوار، والتداول بشأن ذلك قبل إقرارها، ونوصي كذلك بالزيادة في الضرائب على شركات المحروقات، وفرض ضريبة على

تم التملص من مخرجات الحوار الاجتماعي بخصوص تحسين الدخل عبر الزيادة في الأجور، والمراجعة الضريبية، وإحداث درجة جديدة. كما جاء فارغا من أي إجراءات للتخفيف من الغلاء ومن تدهور المستوى المعيشي للأسر، وقدم بدل ذلك هدايا للأثرياء مع غض الطرف على الشركات الكبرى التي استفادت من الأزمة وحققت أرباح هائلة، وكان من المفروض أن تساهم في التمويل العمومي.

وإذا كانت الدروس البليغة للجائحة قد أكدت مدى أهمية قطاع التعليم في نهضة الأمم وتقدمها ومدى أهمية قطاع الصحة في توفير مقومات مواجهة الوباء والحد من عواقبه وتوفير إمكانيات الصمود والبقاء الوجودي، ومدى أهمية الشغل اللائق الضامن لكرامة الإنسان ومواطنته، إلا أن هذه القطاعات لم تنل من الاهتمام ما يؤهلها لتقوية المغرب وترسيخ دعائم التنمية المستدامة، فما زالت عقلية التفكير في الإصلاح حبيسة الكلفة المالية، وما زالت نفس مخططات تكريس نزيف الطبقة الوسطى التي تتجه نحو الاندثار والالتحاق بالطبقات المستضعفة.

إن مشروع قانون المالية كان أمام اختبار الدولة الاجتماعية المرفوعة كشعار من طرف الحكومة، وهو الاختبار الذي كانت نتيجته الفشل الذريع، للأسف فهو مشروع وضع بمنطق خارج السياق، وخارج اللحظة التاريخية ودقتها، وقد غاب عنه المنظور السياسي الوطني الذي يسعى لبناء المغرب الديمقراطي في إطار تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. الميزانية المخصصة لا تقاس بمبادئ أكبر أو أصغر، بل تقاس بكيف تدبر؟ وفين كتمشي؟ كما كان من المفروض في هاد المشروع أن يعطي إشارات تستهدف محاربة الفساد والريع وترسخ النزاهة والشفافية، ولا معنى لأي أرقام رصدت للاستثمار إذا لم تكن، يعني، محصنة بالحكمة الجيدة، وتعرفو على أن هناك مخططات ضخمة كان كيتأسها رئيس الحكومة في المراحل السابقة، وكان مألها الفشل...

الثروة. قانون المالية تميزي وأنتم تعلمون ذلك، يتم فيه استخلاص الضرائب من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، لذلك وجب إحداث ضريبة على الثروة، حتى تكون هناك عدالة ضريبية، ونحن نعارض ما أقرته الحكومة بخصوص مقتضيات...

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة فاطمة التامني في حدود 4 دقائق.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

أتشرف كنانة عن فيدرالية اليسار بالمساهمة في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، والذي يأتي في ظرفية دقيقة تتمثل في تداعيات الجائحة التي ما زالت ترخي بظلالها على، خصوصا، على المقاولات الصغرى والعاملات والعمال الذين فقدوا الشغل وفقدوا مصدر الرزق، ويتمثل العنصر الثاني في الجفاف وانعكاساته الاجتماعية، ويتمثل العنصر الثالث في الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها. وهي العناصر التي تداخلت لتعمق الأزمة الاجتماعية مما وسع دائرة الفقر، والبطالة، والهشاشة، والتفاوتات الاجتماعية والجالية، وفاقمت معاناة النساء ومزيد من تفكيك الطبقة الوسطى التي كانت تلعب دور التوازن الاجتماعي. وبالتالي كان من المفروض السيد الوزير، أن يكون مشروع قانون المالية مستوعبا لطبيعة الظرفية، مما يستدعي أن يكون مطبوعا بعيد اجتماعي، ومن الطبيعي وللأسف كما جرت العادة جاء مخيبا للآمال وخاليا من البصمة الاجتماعية، ومن الطبيعي أن تكون نتائجه المنتظرة إفقار الفقراء وإغناء الأغنياء. فالإجراءات المتخذة لم تحدث القطائع مع الاختيارات التي، عفوا، مع اختيارات الحكومات المتعاقبة، فالوضع يتسم بالغلاء المهول للأسعار وارتفاع غير مسبوق لأثمان المحروقات وضرب القدرة الشرائية، ورغم ذلك

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة النائبة، انتهى التوقيت، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة نبيلة منيب.

النائبة السيدة نبيلة منيب:**السيد الرئيس،****السيد الوزير،****السيدات والسادة النواب،**

في ظل الأوضاع الدولية المتأزمة، تأثرت بلادنا من استمرار الركود الاقتصادي لما بعد الجائحة، وتداعيات الصراع الجيو استراتيجي، والتحديات الطاقية، ومن تأزم النظام الليبرالي المعولم والكارثة البيئية. وتأثرت بلادنا أكثر من تداعيات الاختيارات اللاديمقراطية التي أدت إلى الفشل، وأدت إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية التي تجسدت في انهيار القدرة الشرائية لفئات واسعة، واتساع دائرة الفقر وتفاقم الفوارق، وارتفاع نسبة البطالة خاصة في صفوف الشباب. الأوضاع تتسم أيضا برودة في مجال الحقوق والحريات، مع سيادة الهاجس الأمني، وتأجيل الإصلاحات التي تحتاجها بلادنا للبناء الديمقراطي بفصل حقيقي للسلط، وإمكانية فعلية لربط المسؤولية بالمساءلة، واستقلال القضاء كسبيل لبناء دولة المؤسسات القوية في خدمة المواطنين والمواطنات، ومجتمع العدالة والكرامة والحرية، ومجتمع المواطنة والمساواة كضرورة حاضرة ومستقبلية للحفاظ على السيادة الوطنية، وتقوية مناعة بلادنا أمام الأطماع والتسلط، وجشع النظام النيوبتريمونيالي المبني على الرعب والنهب، والحد من ضغط المؤسسات المالية، التي جعلت الحكومات تسعد، لأنها يمكن أن تحصل على خط ائتماني، ويمكنها أن تقترض، كما يجب العمل المتواصل للتقدم نحو إيجاد حل نهائي ملف القضية الوطنية، وتفادي أية أخطاء من أجل استكمال وصيانة وحدتنا الترابية، وتعزيز موقعنا على المستوى المغاربي والإفريقي والدولي، وتأکید دعمنا الدائم واللاشروط للقضية الفلسطينية.

إن الاستيعاب الجيد للتغيرات العالمية، يفرض تغيير منطق صرف الميزانية باعتماد مدخل الإصلاح، ومحاربة الفساد، والتوزيع العادل للثروة، والاستماع لتطلعات الجماهير التي تنتفض حتى أمام البرلمان، وأيضا تقارير المؤسسات الدستورية من أجل إحداث قطائع، وتعاقد جديد بين الدولة والمجتمع، ومصالحة تاريخية مع الريف ومع الجهات المهمشة. ولهذا يؤكد الحزب الاشتراكي الموحد، على أن الحكومة انطلقت من فرضيات ضعيفة وبعيدة عن الواقع، وتبقى بذلك بعيدة عن التوجه الذي يفرضه الظرف المتأزم. لا يمكن الاستمرار في تأجيل الإصلاح المالي والضريبي الجذري، والضغط على الطبقة المتوسطة، التي ارتفعت الضريبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة من 10 ل 20، وكذلك الاستمرار في إعفاء هاد الشركات الكبرى التي حققت أرباحا كبيرة خصوصا شركات المحروقات، والتي يقترح حزبا تضريبها ب45%، وفرض الضريبة على الثروة ب 1%، مع ضرورة وضع خطة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي الذي يكلف البلاد 5% من الناتج الداخلي الخام، وضبط المديونية التي وصلت إلى 90%.

ثم أن هناك ضرورة لإقلاع اقتصادي يعتمد على الاستثمار، الاستثمار مهم، ولكن وجب حل إشكاليات مرتبطة به وعلى رأسها إشكالية العقار، وإنصاف ذوي الحقوق من أراضي القبائل والجموع. المغرب ليس منطقة حرة، ولكن دولة ذات سيادة، ولهذا يجب مراجعة اتفاقيات التبادل الحر، وضبط مسألة الاستثمار.

كما أن الدولة الاجتماعية لم تؤطر هذه الميزانية، لأن التدابير لم تنفذ لعمق الإصلاح الضروري، وتم اعتماد الدعم المباشر لمواجهة المستعجل، علما بأن هناك حاجة لتخطيط استراتيجي. الدولة الاجتماعية قوامها التعليم والصحة، الصحة العمومية وليس الوطنية، لا يمكن تدويل مسؤولية الدولة واقتسامه، والتأكيد على مركزية القطاع الخاص، من سيقدم الصحة في المناطق القروية والجلبية، ويقوم بصحة المواطنين المهمشين؟ كما أن 5500 منصب لن تحل أي مشكل.



النهاية سوى الخروج بقانون مالية يلبي طموحنا الجماعي نحو تلبية حاجيات المواطنين وتطوير اقتصادنا الوطني وتحقيق التنمية التي يسهر عليها صاحب الجلالة نصره الله، على الدفع بها للارتقاء ببلادنا دائما نحو الأفضل؛

كما أود أن أعبر عن كامل شكري لكافة المتدخلين أغلبية ومعارضة على تشجيعهم وتنبيههم وعلى انتقادهم وهو ما تفاعلت معه الحكومة بشكل بكل تفهم وتقبل ومسؤولية، كما لا تفوتني الفرصة أن أشيد بعمل السيد رئيس اللجنة النائب شوقي الذي يسر هذه النقاشات طيلة هذه المدة، سأقسم هذه الكلمة إلى جزأين:

الجزء الأول: سأعرض فيه بإيجاز إلى فلسفة المشروع فيما سأحاول خلال الجزء الثاني على تناول مختلف المحاور الهامة التي استأثرت بالاهتمام وتبادل الرأي خاصة منها التي أنجزنا فيها توافقات بعد التعديلات القيمة التي اقترحتها؛ كما سبق وتحدثنا عن ذلك أثناء تقديم المشروع في الجلسة العامة تتمثل المرجعية التي استندت إليها صياغة هذا المشروع إلى التوجيهات الملكية السامية الصادرة في الخطاب الثلاثة الأخيرة من جهة، ومن جهة أخرى إلى مخرجات النموذج التنموي وإلى البرنامج الحكومي.

إن هذه المرجعية تقوم أساسا على قراءة موضوعية وعميقة لمختلف التراكمات الكمية والنوعية التي تم تحقيقها في بلادنا منذ نهاية القرن الماضي إلى اليوم، أي منذ تولي صاحب الجلالة نصره الله عرش أسلافه الميامين، نتذكر جميعا حجم الخصائص الذي كانت تعرفه بلادنا آنذاك في عدة مجالات، سواء على المستوى الاجتماعي أو على مستويات البنية التحتية والاستثمار والحركية الاقتصادية والتنمية بكل أبعادها.

وبفضل العناية الملكية السامية لإشكالية التنمية وتبعه الدائم لتطورها انطلقت الأوراش الكبرى في كل المجالات، حيث شهدنا على التحول الكبير الذي تحقق في بلادنا جسدا انتقلا قويا من وضع الخصائص العام إلى مستويات من التنمية غير مسبوقة، تغير

التعليم العمومي لو لا أبناء الفقراء لضاع العلم، ضاع أبناء الفقراء وضاع العلم، مع هذه التوجهات ومع خطورة التوجه نحو التوظيف بالعقدة. تشجيع البحث العلمي يجب أن ينتقل اليوم من 0,7 إلى 1,5%، ثم حذف الضريبة على البحث العلمي وتشجيع عودة الأدمغة للبلاد، كما أن سياسة خلق فرص الشغل، يجب أن تحكمها سياسة محكمة لتشغيل الشباب، وليس فقط برامج متفرقة...

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، إذا سمحتم سأعطي الكلمة للحكومة للجواب على مداخلات السيدات والسادة الرؤساء، والسيدات والسادة النواب المحترمين، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد

والمالية، المكلف بالميزانية:

كاين الوقت الرئيس؟.

السيد الرئيس:

التوقيت عندك أسيدي 186 دقيقة.

السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد

والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر للإجابة والتفاعل مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023؛

وأود في البداية أن أنوه بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال مجلسكم الموقر طيلة أطوار دراسة مشروع قانون المالية لسنة 23، والتي عكست الالتزام الجماعي بنقاش صريح وهادف لا يتوخى في

بمجال البعد الاجتماعي للمشروع في مقدمته الحماية الاجتماعية طبعاً، ولكن ليست منفردة، فمشروع القانون يضم جوانب أخرى في هذا الباب تتعلق بحماية القدرة الشرائية للمواطنين في هذه الظروف العالمية الصعبة وتحسين الدخل لفئات عديدة ومجهد التشغيل والسكن والصحة والتعليم وغيرها، كلها جوانب طاغية في مشروع قانون المالية تؤكد أن الكرامة كرامة المواطن احتلت فيه موقعا مركزيا جريئا وراء ما عودنا عليه صاحب الجلالة من كون كرامة المواطن جوهر أية سياسة عمومية. العدالة وبالقدر الذي ترتبط به العدالة بالكرامة عموما إذ كرامة بدون عدالة، فقد عمل مشروع قانون المالية على ضمان المساهمة المتوازنة لكافة فئات المجتمع في المجهود الجماعي لإنجاز هذا التحول في إطار التكافؤ والتكافل دون تسييد مصالح فئة على حساب فئة أخرى، وهذا ما يكشفه الجانب الجبائي في هذا المشروع، علما أنه تم الإلتزام التام بمقتضيات قانون الإطار الذي صادق عليه البرلمان، بعد مناظرتين جبائيتين، حضرت فيها آراء كل أطراف المجتمع، أي بمعنى أكثر دقة فإن الحكومة رغم ثقل الإلتزامات، لم تلجأ إلى مقارنة استثنائية، بل آثرت الإبداع لتحقيق التوازن من داخل الإلتزامات المتوافق عليها من طرف كافة الفاعلين، والمجسدة في قانون الإطار، ولكن بما يضمن تحقيق العدالة قبل تحقيق هاجس الموارد الضرورية. وأخيرا التنافسية، وتعكس مختلف الإجراءات الواردة في المشروع، والرامية إلى الدفع بالحركة الاقتصادية، بدءا بالمجهود الاستثماري الأكبر من نوعه حتى الآن، إضافة لمختلف الإجراءات ذات البعد القطاعي، فضلا عن بدأ العمل لتنزيل التعليمات الملكية السامية، الواردة في خطاب افتتاح السنة التشريعية المتعلقة بالاستثمار .

هكذا إذن، تحتل ثلاثية كرامة عدالة وتنافسية، روح وفلسفة مشروع قانون المالية لسنة 2023، كترجمة لتصور عام يترجم المنطلق والمرجعية التي تحدثت عنهما أنا سابقا، متمثلة في التوجيهات الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي والبرنامج

بفعلها وجه المغرب على المستوى العيني المباشر وعلى مستوى عيش المواطنين، وكذلك على مستوى التوقع الاقتصادي التنموي لبلادنا في العلاقة مع محيطنا الدولي، حيث أصبح المغرب من كبار المستثمرين في القارة الإفريقية، بل أكثر من ذلك تعمل بلادنا اليوم كقاطرة للتنمية الإفريقية وليس مشروع أنبوب الغاز نيجيريا- المغرب الذي تناوله صاحب الجلالة في خطابه الأخير سوى واحد من أوجه هذا التحول الكبير .

ومن الطبيعي جدا أن تكون هذه الإنجازات بمثابة تعبير عن اكتمال دورة تنمية كاملة، خلقت شروطا جديدة واحتياجات مختلفة استدعت إنجاز عملية انتقال كبير عبر إطلاق دورة تنمية جديدة بأولويات تستجيب لمتطلبات الراهن في علاقة المغرب بشروطه الداخلية وفي علاقته بدوره المتنامي في محيطه الخارجي، ولعل تنويع أزيد من عقدين من الإبداع العملي في مجال للتنمية البشرية في شموليتها منذ لبناتها الأولى خاصة مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وما تلاها من برامج ومبادرات يحتاج للمرور إلى السرعة القصوى بما يؤهل بلادنا لإنتاج نموذج اجتماعي شامل يعكس التقدم الذي تم إحرازه على مراحل، فكانت المبادرة الملكية النيرة في إطلاق مشروع الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين.

وعلى هذا الأساس، عملت الحكومة منذ سنتها الأولى على تهيئة الأرضية المناسبة لتجسيد هذا الورش، فيما يعتبر مشروع القانون المالي لسنة 23 بمثابة الأرضية الصلبة لاستكمال التنفيذ المباشر، وبالقدر الذي يشكل هذا الورش التاريخي أولوية لمشروع القانون فإن الاستثمار كذلك لا يقل أولوية سواء لاعتباره الآلية الحقيقية للتنمية أو لكونه يكشف خزاننا للمؤهلات الوطنية، التي لا زال لم تستغل على الوجه الأمثل.

إن إنجاز هذا التحول الشامل الذي يستثمر تراكمات ومكتسبات أزيد من عشرين سنة هو المحدد المباشر لإختيارات مشروع قانون المالية لسنة 23، وإذا شئنا تلخيص فلسفة المشروع فإن الشعار الأدق للتعبير عنها هو كرامة، عدالة وتنافسية، الكرامة تلخص

تجسدت على الخصوص عبر الدعم الدولي المتزايد من قبل بلدان مهمة ومؤثرة للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، إضافة إلى الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية، خصوصا عبر تنزيل النموذجي التنموي المندمج للأقاليم الجنوبية التي بلغت نسبة الالتزام به حوالي 80% من مجموع الغلاف المالي المخصص له، ولا يسعني هنا إلا أن أوجه تحية تقدير وعرفان للقوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تفانيهم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، في الدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره، كما أريد أن نؤكد على تجند الحكومة الدائم تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة ومقدساتها، وترصيد كل المنجزات التي حققتها بلادنا مع تسخير كل الإمكانيات لقواتنا المسلحة الملكية للقيام بأدوارها كاملة في الدفاع عن الوطن والمواطنين؛

أيها السيدات والسادة،

مثل ما هو الحال بالنسبة للجلسة العامة فقد مرت أشغال اللجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب للمناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 23 في أجواء إيجابية ومسؤولة لمسناها من خلال التعبئة المكثفة والمجهودات الكبيرة التي بذلتها السيدات والسادة النواب، والتي تجلّت في الحوار المسؤول والنقاش البناء الذي هم مختلف المحاور والمقتضيات التي جاء بها هذا المشروع، وهو ما ينطبق أيضا على كل اللجان القطاعية التي بذلت مجهودات لا تقل أهمية في هذا الصدد، كما لا يفوتني التأكيد على حرص الحكومة على التفاعل الإيجابي مع كل الملاحظات التي تهدف لتجويد مضامين هذا المشروع بما يتلاءم مع توجهاته الكبرى خدمة واستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات؛

وهكذا فقد حرصنا على تمكين السيدات والسادة النواب من الإجابات والتوضيحات اللازمة معززة بالوثائق والأرقام تجاوبا مع كل تساؤلاتهم وملاحظاتهم وحرصنا في نفس الوقت على التعامل

الحكومي. ويعكس تداخل وانسجام مكونات المشروع، بما يجعله مشروعا واقعيا قابلا للتنفيذ من جهة، وكفيلا بخلق أرضية دينامية تنموية شاملة، يتخللها الكثير من التحدي باعتبار الظرفية العالمية، التي تتميز بالضبابية والمفتوحة على المجهول. وعليه فإن نظرا لأي من الإجراءات الواردة في المشروع، لا يستقيم إلا بمدى انسجامه مع هذا الشعار.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

لقد أنصتنا بكل إمعان لكل المداخلات التي تقدمتم بها، وما تضمنته من ملاحظات، ومقترحات، وانتقادات نتقبلها بصدر رحب، وسنحاول التجاوب معها بما يلزم من الجدية والموضوعية، وذلك من منطلق حرصنا على بناء علاقة أساسها التعاون والتكامل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، في سياق تتسارع فيه التطورات على كل المستويات، ويتطلب منا تعبئة كل إمكانياتنا، ودكائنا الجماعي لتحويل الإكراهات إلى فرص واستشراف المستقبل بكل تفاؤل، وتعزيز تماسك الجبهة الداخلية لبلادنا، في مواجهة المتربصين بوحدتنا الترابية.

وما من شك في أن قضية وحدتنا الترابية، تأتي على رأس القضايا التي تستدعي يقظتنا وتعبئتنا الجماعية، من أجل استباق مناورات الخصوم، والتصدي بكل الوسائل للحملات العدائية التي تستهدف المساس بمغربية صحرائنا، وبالمصالح العليا لبلادنا، والتي لن نتردنا إلا إصرارا على التثبيت بثوابتنا، وتمسكا بوحدتنا الترابية تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وقد أكد جلالته في خطابه السامي الأخير، قول جلالته الملك أنها تأتي في مرحلة حاسمة في مسار ترسيخ مغربية الصحراء، وأنها إذا كانت هذه الملحمة الخالدة، قد حررت الأرض فإن المسيرات المتواصلة التي يقودها نصره الله تهدف إلى تكريم المواطن المغربي خاصة في هذه المناطق العزيزة علينا، ولعل خير ما يميز الذكرى الحالية للملحمة المسيرة الخضراء هو تخليدها في سياق الانتصارات الدبلوماسية والسياسية التي حققتها المملكة في قضية وحدتنا الترابية، والتي



الحصول على رقم التعريف الجبائي؛ تخفيض المبلغ الجزائي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل من 20 ألف إلى 10 آلاف درهم بالنسبة للأشخاص الذين لم يحققوا أي رقم أعمال أو الذي دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة والذين يقدمون إقرارا بالتوقف الكلي لمزاولة النشاط خلال سنة 23.

أيها السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 23 كما تعلمون في سياق معقد واستثنائي لا أريد العودة لبسط كل تداعياته وامتداداته سواء على السياق الوطني أو الدولي، ولأن مواجهة هذه التحديات الجسيمة والاستجابة للحاجيات المستعجلة لا يتم عبر الشعارات وكثرة الجدل، فقد واجهنا واجهت الحكومة بالعمل وباتخاذ تدابير مسؤولة وطموحة وواقعية للحد من تداعياتها على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد الوطني والمالية العمومية بشكل عام، دون الإرتكان إلى ديون إضافية تثقل كاهل الأجيال القادمة ودون التقليل من حجم الاستثمار العمومي مع مواصلة تنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، وهي مقارنة لا يمكن اعتمادها دون التوفر على المنظور الاستراتيجي والإرادة السياسية والكفاءة اللازمة.

فقد كان أماننا خيارات سهلة وغير مكلفة سياسيا على المدى القريب، لكنها باهظة التكلفة وشديدة الأثر على المدى المتوسط والبعيد، لعل أبرزها الرجوع إلى النظام السابق للدعم وأريد أنؤكد بهذه المناسبة أن الكلفة المالية السنوية التي كان سيتعين علينا تحملها في حالة الإبقاء على دعم المنتجات البترولية السائلة كانت ستناهز إجمالا 87 مليار درهم، وهو ما كان سيضطرنا للتخلي عن ميزانية الاستثمار بأكملها أي عن تنفيذ المشاريع الاستراتيجية لبلادنا في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها، إضافة إلى فقدان السيادة المالية لبلادنا، لا قدر الله، ورغم ذلك ولمواجهة ارتفاع الأسعار الذي يفرضه السياق الحالي، خاصة فيما يتعلق

مع التعديلات التي تقدمتم بها بما ينبغي من الجدية والشفافية مع الالتزام بالدراسة والتجاوب الموضوعي مع مختلف المقترحات، فمن أصل 210 تنوع التعديلات تم التقدم بها على الجزء الأول من مشروع، تم سحب 41 تعديل بينما تم قبول 46 تعديلا، علما أن الحكومة لم تلجأ في أي وقت من الأوقات للفصل 77 من الدستور وهو ما يعكس الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجنة؛

أما فيما يخص التعديلات المقترحة على التدابير الجمركية فقد تقدمت الفرق البرلمانية بمجلس النواب بمجموعة من المقترحات والتعديلات قبلت الحكومة منها 14 تعديلا تهدف كلها إلى تشجيع الاستثمار، حماية صحة المواطنين، وتخفيض تكلفة الحصول على الأدوية وتحسين تنقيط المغرب من طرف مجموعة العمل المالي من أجل الخروج النهائي والكامل من المنطقة الرمادية. وفيما يخص التعديلات الجبائية، فقد همت بالخصوص الضريبة على الشركات والتي جعلت من تلك التي يفوق ربحها أكثر من 100 مليون درهم أنها تنتقل من 31 إلى 35 في حدود 2026، وعدم تمكينها من تطبيق السعر 20% لهذه الشركات خلال الثلاث السنوات المتتالية؛ التقليل من نسبة التخفيض من 60 إلى 40% المطبقة على الأرباح المتأتبة والمتعلقة ببراء العقارات المبنية من طرف هيئات التوظيف الجماعي؛ حذف المادة 20 من مشروع قانون المالية المتعلقة بالإقرار المفروضة عليها الضريبة المدلى بها من طرف الشركات المهنية للمحاماة وتعويضها بالضريبة على الدخل تؤدي تلقائيا من طرف المحامين وتحدد قيمتها في 300 ألف درهم كمبلغ موحد يؤدي عن جميع مراحل التقاضي وإعفاء المحامين الجدد من أداء الدفعات المقدمة.. أش قلت أنا؟ 300 درهم، أغير صبر معانا اسي بووانو ما عندك ما دير راك صابر.. لا غير 300 درهم كمبلغ موحد يؤدي عن جميع مراحل التقاضي وإعفاء المحامين الجدد من أداء الدفعات المقدمة على حساب طوال 36 شهر الأولى ابتداء من شهر



المواطن اللي تخلص 100 اليوم ONE الدولة تتخلص معه 75 درهم واللي تخلص 200 تتخلص معه 125 درهم، وهو ما ينطبق كذلك على فواتير الماء الصالح للشرب الذي تتحمل ميزانية الدولة جزءا هاما من سعرها؛

سادسا- دعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة وحماية حقوقها من خلال الشروع الفعلي في تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي التي أخذتها الحكومة على عاتقها في إطار اتفاقها الذي أبرمته مع الفرقاء الاجتماعيين، والمتمثل أساسا في مؤسسة الحوار الاجتماعي، وقد بلغت التكلفة المالية الإجمالية للحوار الاجتماعي في سنته الأولى 9.2 مليار درهم، وقد كلفت هذه القرارات مجتمعة ما يفوق 40 مليار إضافية انتاع الدرهم سنة 22، دون اللجوء إلى إثقال كاهل الأجيال القادمة بالديون ودون وقف اعتمادات الاستثمار رغم توفرنا على الترخيص البرلماني بذلك، ودون الرفع من عجز الميزانية أو قلّصنا هذا العجز من 0.6% من الناتج الداخلي الخام، أي بما يناهز 7 ديار المليار انتاع الدرهم. أما بالنسبة للمرسومين الذين لجأت إليهما الحكومة والذين صوتم عليهما يتيح لنا إمكانية، عفوا أما بالنسبة للمرسومين الذين لجأت لهما الحكومة لمواجهة الحاجيات الاستثنائية التي فرضها السياق الحالي، فينبغي التأكيد أولا بأن قانون المالية يتيح إمكانية وقف التنفيذ 14 مليار انتاع الدرهم من نفقات الاستثمار، دون اللجوء إلى مرسوم أو إخبار لجنتي البرلمان، وهو ما لم نقم به حرصا من الحكومة على مواصلة مختلف المشاريع الملتزم بها، وعلى التعامل الشفاف مع المؤسسة التشريعية من جهة أخرى، وهذا ما تجسّد من خلال إخبار لجنتي البرلمان بمرسومي فتح الاعتمادات الإضافية خلال السنة، الأول تعلّق الأمر ب 16 مليار درهم والثاني ب 12 مليار درهم، وجّهت كلها إلى معالجة الإشكالات التي تطرّقت لها سلفا، ومن حقنا في هذه وفي خضم هذه الإجراءات أن نتساءل هل احترمنا مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية؟ وكيف عملنا على عدم تقليص نفقات الاستثمار؟

بالمواد الأساسية وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين اتخذت الحكومة عدة قرارات شجاعة:

-أولاها- قرار مواصلة دعم المواد الأولية الذي ينتظر أن تناهز 40 مليار درهم خلال سنة 2022، حيث من المنتظر أن تبلغ التكلفة الإجمالية لدعم غاز البوطان حوالي 22.1 مليار درهم و 9.1 مليار درهم بالنسبة للقمح المستورد، و 1.4 مليار درهم بالنسبة للدقيق الوطني من القمح اللين، 1.3 دالمليار دالدرهم بالنسبة للسكر المستورد و 3.5 دالمليار درهم للسكر المكرر، وهذا كله من أجل الإبقاء على ثمن قنينة غاز البوطان في 40 درهم حيث تحملت ميزانية الدولة 100 درهم عن كل قنينة غاز يقتنيها المواطن، كما تتحمل ميزانية الدولة ما يناهز 1.67 درهم عن كل كيلوغرام من القمح المستورد للإبقاء على ثمن الخبز في درهم وعشرين سنتيم، وما يقدر ب 2.8 نتاع الدراهم عن كل كيلوغرام نتاع السكر المكرر و 1.5 نتاع الدراهم بالنسبة للسكر المستورد؛

-ثانيا- دعم القطاعات المتضررة بشكل مباشر من الأزمة والتي لها أيضا وقع مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصا من خلال دعم مهنيي النقل بتكلفة بلغت معدل شهريا يقدر ب 540 مليون درهم شهريا و 5 ملايين درهم خلال السنة، لكي تبقى أسعار النقل على حالها حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين؛

-ثالثا- قرار تخصيص 10 دالمليار نتاع الدرهم لمواجهة تداعيات الجفاف من خلال تأمين إمدادات منتظمة من المنتجات الغذائية وضمان استقرار أسعارها؛

خامسا- قرار تخصيص 7 دالمليار نتاع الدرهم لدعم وإعادة تأهيل قدرات المكتب الوطني للكهرباء والماء الذي تأثرت وضعيته المالية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، وذلك بغية الإبقاء على أسعار خدماته في مستوياتها الحالية، حيث تتحمل ميزانية الدولة ما يناهز 75 درهم عن كل 100 درهم، و 125 درهم عن كل 200 درهم يدفعها المواطن في فاتورة الكهرباء،

وكيف تمكّنّا خلال هذه السنة الصعبة من عدم إضافة مديونية إضافية؟ وهو الحل السهل الذي بإمكان أي أحد أن يلجأ إليه، وكيف كان التعامل بشفافية مع المؤسسات التشريعية؟ فعن أي أخطاء إذن نتحدث عنها؟ اقترفتها الحكومة في كل هذه الأمور وفي كل هذه التدابير؟

أيها السيدات والسادة؛

إن الاختيارات التي أطّرت عملنا خلال سنة 22 في ظل سياق أثقل كاهل اقتصادات قارة وساكنة العالم أجمع، هي نفسها التي اعتمدناها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 23، الذي نعتبره مشروعاً يحمل اللمسة السياسية لهذه الحكومة، ويتّرجم تصورها الاستراتيجي لمواجهة التحديات ومعالجة مختلف القضايا المطروحة أمامها، فهاجسنا الأول كما هو هاجسكم هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتقليص أثر التضخم المستورد على معيشتهم اليومي، لكننا حريصون في نفس الوقت على تنزيل التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذجي التنموي والتزاماتنا في إطار البرنامج الحكومي، والتي يأتي على رأس هذه الأولويات ترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاستثمار من أجل خلق الثروة وتوفير المواد الضرورية لاستدامة الإصلاحات الاجتماعية، هذا إلى جانب مواجهة إشكالية ندرة المياه والانكباب على حلّ الملفات العالقة.

وفي هذا الإطار فإن منظور الحكومة لا يقتصر فقط على تنزيل هذه الأولويات بل يتعداه لمعالجة مختلف القضايا الهامة التي ظلت عالقة خلال سنوات لدرجة لم تعد تقبل التأجيل، نظراً لأثرها على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وعلى الظروف المعيشية للمغاربة في الظرف الحالي، وكذلك بالنسبة للسنوات القادمة، وذلك من منطلق تحمل المسؤولية تجاه الوطن والمواطنين، كما هو الحال بالنسبة للملف التقاعد وإعادة الهيكلة المالية لمجموعة من المؤسسات العمومية كالـمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء والماء الصالح للشرب ومأسسة الحوار الاجتماعي؛

فبالنسبة للملف التقاعد فقد دخلت الحكومة فعليا في مشاورات مع الفرقاء الاجتماعيين لتشخيص الوضعية التي نتفق جميعاً على أننا قضينا الوقت الكافي لتشخيصها، بناء على الدراسة التي تم إجراؤها حول هذه الأنظمة، وذلك من أجل وضع التصور والتوجهات الاستراتيجية لهذا الإصلاح في المراحل القريبة القادمة، ونتمنى من جميع الشركاء الدعم والانخراط بشكل مسؤول في معالجة هذا الملف الذي سيضمن ديمومة حقوق المنخرطين.

أيها السيدات والسادة،

إن هذا المشروع الذي يوجد بين أيديكم هو مشروع إرادي يجسد إرادة الحكومة لتنزيل التزاماتها تجاه المواطنين من خلال تدابير ملموسة، تترجم على سبيل التذكير لا الحصر الأرقام التالية:

- تخصيص 300 مليار للاستثمار العمومي، 3 دالمليار درهم لتحفيز الاستثمار الخاص في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار؛

- 1 مليار درهم لتفعيل الاستراتيجية الرقمية؛

- 100 مليار درهم لقطاعي الصحة والتعليم؛

- 26 مليار بإمكاننا أن أرجع للحساب الذي قدمته في مناسبتين مختلفتين، 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على ثمن البوطا غاز في 40 درهم، وثمان السكر والدقيق المدعم في مستوياته الحالية؛

- 15 مليار درهم لتعميم الحماية الاجتماعية وبرامج دعم التمدرس، وسأرجع للتوضيح علاش 15 بالضبط؛

- 10 دالمليار ديال الدرهم لتدبير إشكالية ندرة المياه؛

- 9 ملايين درهم للوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، إحداث ما يفوق من 48 ألف منصب مالي، وهو كذلك مشروع طموح ومتفائل يهدف إلى تحقيق نسبة نمو في حدود 4% رغم تراجع آفاق النمو لدى شركائنا التقليديين بسبب بسيط، لأننا نؤمن بقدرة بلادنا على الانفتاح على شركاء آخرين للحفاظ على الطلب الخارجي في مستويات معقولة، وسنفعل في نفس الوقت مجموعة من التدابير في إطار هذا المشروع لدعم الطلب الداخلي

الحكومة بالإجراءات الضرورية والمناسبة، وأستغل هذه المناسبة أيضا لأوضح من جديد بأن إصلاح صندوق المقاصة يبقى مرتبطا بمجموعة من الإصلاحات، التي حدد خارطة طريقه القانون الإطار رقم 9.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي تمت المصادقة عليه بالإجماع من قبلي مجلسي البرلمان، وأعتقد أنه يجب أن يشكل إصلاح النظام الحالي للدعم قناعة مشتركة لدى الجميع، لأننا جميعا مدركون بأن هذا النظام للدعم يفتقد للنجاعة، كما أن الفئات الفقيرة تستفيد منه بشكل أقل بكثير من الفئات الغنية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن إرساء ركائز الدولة الاجتماعية ليست مجرد شعار، بقدر ما تندرج في إطار منظور استراتيجي يترجم رؤية ملكية حكيمة التنمية وسديدة، ويتجسد من خلال سياسات حكومية محددة المعالم والأولويات والمقاصد بشكل يضمن انسجامها وتكاملها، ويعبر بصراحة عن اللمسة السياسية والإرادة الإصلاحية للحكومة، وهو ما جسّدته الحكومة في إطار مشروع قانون المالية من خلال 3 دعائم أساسية، تكمن في مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية والدعم غير المسبوق لقطاعي الصحة والتعليم إلى جانب الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي. وهنا أفتح قوسا لأؤكد بأن الاعتمادات المفتوحة في إطار صندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية، كافية لتغطية النفقات الخاصة بالحماية الاجتماعية، فمجموع الاعتمادات التي ستكون متوفرة في هذا الصندوق ستناهز 19 مليار درهم، باحتساب الرصيد المرحّل ما سيمكّن من تغطية النفقات المتعلقة بأداء اشتراكات الفئات الهشة والفقيرة في التأمين الإجباري، أي 9.5 ديار المليار انتاع الدرهم انطلاقا من شهر دجنبر 2022، وكذا الشروع في تعميم التعويضات العائلية خلال سنة 2023 بكلفة تقدر بـ 19.5 بالمليار درهم، وهنا لا بد من التأكيد ومن التذكير بالجهودات الاستثنائية التي بذلتها الحكومة منذ الأيام الأولى لتنصيبها من

عبر تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي، ودعم الاستثمار العمومي والخاص إلى جانب الانتعاش الذي تعرفه وسيواصل، إن شاء الله، خلال سنة 2023 في قطاعات كالسياحة والبناء والأشغال العمومية، كما أننا متفائلون بكون التدابير التي سيتخذها بنك المغرب والحكومة لضبط مستوى الأسعار ستمكن من تقليص معدل التضخم إلى 2% وهو مشروع يكرس العدالة من خلال ضمان المساهمة المتوازنة لكافة فئات المجتمع في المجهود الجماعي للتنمية في إطار التكافؤ والتكافل دون تغليب مصالح فئة على حساب أخرى.

وأخيرا، فهذا مشروع واقعي لأننا اعتمدنا فرضية 800 دولار لغاز البوطان بالاستناد إلى توقعات المؤسسات المختصة، والتي أخذت بعين الاعتبار استمرار ارتفاع الأسعار الدولية لهذه المادة، مع الدخول الفعلي للحضر الأوروبي على المنتجات البترولية الروسية حيز التطبيق نهاية السنة الجارية، واحتمال استمرار انخفاض الصادرات منظمة الأوبك من غاز البترول السائل، وهنا لا بد أن أفتح قوسا لأؤكد على مسألة هامة وترتبط بصندوق المقاصة، وهي أن دعم المواد الأساسية سيستمر خلال سنة 23 من خلال تخصيص ما يعادل 26 مليار درهم في هذا المشروع، وقد تمّ احتساب هذه الاعتمادات المخصصة للمقاصة لسنة 23 بشكل سليم ودقيق، وذلك بالاعتماد على فرضيات 800 دولار لغاز البوطان وهي اعتمادات تتوافق فعليا مع الفرضيات المعتمدة، كما أنها تعادل الاعتمادات المتوقع لهذه المادة برسم سنة 22، على اعتبار أن معدل سعر غاز البوطان المسجل إلى نهاية شهر أكتوبر 2023 يبقى في حدود 762 دولار للطن، أما الفارق بين اعتمادات المقاصة لـ 22-23 فهو راجع إلى تكلفة التدابير الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة خلال هذه السنة الاستثنائية، من أجل ضمان تزويد بلادنا بالمواد الأساسية بشكل منتظم، والتي تطرقت لها سابقا وأعيدتها لأقول بأن أثناء وخلال سنة 23 وحسب التطورات التي تستعرّفها الأسواق العالمية، ستتعامل



عليه البرلمان وبمعنى أدق، فإن الحكومة عملت رغم ثقل الالتزامات إلى تجسيد وترجمة هذا القانون الإطار بما يضمن تحقيق العدالة قبل تغليب هواجس توفير الموارد والاعتمادات الضرورية، وعليه فإن مشروع قانون المالية لسنة 23 يعكس إلى حد كبير إرادة الحكومة لتنزيلها أهداف هذا القانون الإطار لتحقيق:

-أولا نظام مبسط.

-ثانيا نظام شفاف يوفر الرؤية للمستثمرين بالموازاة مع تكريس مبدأ العدالة والتضامن وعقلنة الامتيازات الضريبية.

كما أود التوضيح مرة أخرى أنه بالنسبة للتدابير الضريبية التي تم المحامين وبعض المهن الحرة أن الأمر لا يتعلق برفع الضرائب بقدر ما يهدف إلى تحسين طريقة استخلاص المستحقات الضريبية، وقد أثبتت الحكومة ذلك من خلال الحوار الذي فتحتهم مع ممثلي هذه الفئات المهنية من أجل تعميق الفهم، كما تجاوبت بشكل إيجابي مع مختلف التعديلات وتلتزم الحكومة بمواصلة الحوار في إطار شفاف وواضح مع مختلف الهيئات المهنية التي ترغب في ذلك، تحقيقا لتوضيح الرؤية وتجسيدها لتوطيد وحدة المفاهيم والانخراط التام في ترجمة الإصلاحات.

أيها السيدات والسادة النواب،

ما من شك في أن تنزيل الإصلاحات الكبرى والمهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا والتي يأتي على رأسها ورش الحماية الاجتماعية وتأهيل قطاعات الصحة والتعليم وتحقيق النقلة النوعية في الاستثمار وتعزيز الأمن المائي والطاقي والغذائي لبلادنا، هي كلها أورايش ضخمة تحتاج إلى تعبئة كل الهوامش والموارد اللازمة لتنزيلها بشكل مستدام من جهة وللحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية، وبالتالي تعزيز سيادتنا المالية من جهة أخرى.

وعليه، فستعمل الحكومة على توفير كل الهوامش المالية الممكنة من خلال تعبئة الموارد الضريبية ومواصلة تدبير التمويلات المبتكرة، بالموازاة مع ترشيد نفقات السير العادي للإدارة وتفعيل إصلاح

أجل التنزيل السريع والفعلي لمختلف محاور هذا الورش المجتمعي الكبير، فمنذ تنصيبها وبعد الخطاب الملكي الذي أعطى فيه انطلاقا هذا الإصلاح التاريخي لم تجد أمامها إلا القانون الإطار للحماية الاجتماعية، ونظام راميد بنواقصه واختلالاته المسجلة على مستوى الولوج وعلى مستوى التكفل وعددا لا يتعدى 8 آلاف من العمال غير الأجراء المستفيدين من التغطية الإجبارية الأساسية عن المرض. ومنذ ذلك الحين سارعت الحكومة إلى تنزيل مختلف أورايش هذا الإصلاح وأولها تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليتم رفع العمال الأجراء الذين صارت تشملهم هذه التغطية إلى أزيد من 2.3 دالمليون منخرط منذ شروع الحكومة في تنزيل هذا الورش، ليتجاوز عدد المستفيدين من هذه الفئة حوالي 7 ملايين دون احتساب ذوي حقوقهم، إضافة إلى انتقال ما يفوق 10 المليون مستفيد من نظام راميد حاليا للتأمين الإجباري في الشهر المقبل خلال شهر دجنبر، وهو ما سيضمن لهذه الفئات الولوج للمؤسسات الاستشفائية على غرار باقي المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية، وكما أشرت، لذلك سلفا، فإنه المحور الثاني والمرتببط بنظام التعويضات العائلية التي ستقدم للأسر اللي عندها أطفال في سن التمدرس والأسر اللي ما عندها أطفال بصفة نهائية خلال سنة 2023 كما حددته الأجندة الملكية في خطاب صاحب الجلالة نصره الله، ومن جانب آخر وموازاة مع هذا التنزيل خصصت الحكومة ثلث النفقات المبرمجة في إطار هاد المشروع لقطاعي التعليم والصحة، لأنهما اختيارين استراتيجيين في إطار إرساء الدولة الاجتماعية، وبغلاف مالي يناهز 100 مليار درهم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فيما يخص التدابير الجبائية والذي أثير حولها العديد من النقاشات وهو شيء إيجابي يثبت صلابتها وغنى مكوناتها، فإني أريد أن أؤكد مرة أخرى على أنه قد تم الالتزام التام بمقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الضريبي، والذي صادق



إلى بوابة لسياسة كبرى تدفع بخطى ثابتة نحو الاندماج الاقتصادي والتنموي على المستوى الجهوي والقاري وفق السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله. وختاما أجدد شكري لكافة مكونات مجلسكم الموقر، على روح المسؤولية والتعاون الذي أبنتم عنهما طيلة فترة دراسة هذا المشروع، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، إذن قبل أن نرفع الجلسة أودّ أن أخبر السيدات والسادة النواب أن مجلس النواب سيعقد جلسة للدراسة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية على الساعة الرابعة مساء، شكرا، رفعت الجلسة.

نظام الصفقات العمومية وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية إلى جانب عقلنة تدبير المحفظة العمومية والرفع من مردوديتها. وعلى العموم، فإن وضعيتنا المالية تبقى متحكم فيها ولعل خير دليل على ذلك حفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني من طرف وكالة التقييم الدولية standard and poor's الذي أكد الآفاق المستقرة للتوازنات المالية للمملكة، وهو ما تؤكد أيضا تقارير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ويعزز الثقة في استدامة هذه التوازنات رغم الظرفية الصعبة التي تحتازها مختلف اقتصاديات العالم.

حضرات السيدات والسادة،

تلکم كانت بعض النقاط المفصلية في مشروع قانون المالية وفق ما أفرزه التفاعل والتعاون الإيجابيين بين الحكومة ومؤسساتكم الموقرة، ويجدر بي في الختام أن أشير كما أسلفت في البداية أنه رغم الصعوبات الكبرى التي تطبع السياق العام وتأثيراته الكبيرة، فالحكومة عملت على تفعيل الأمثل لمؤهلاتنا الوطنية من أجل تخطي العوائق التي تفرضها الظرفية، وذلك قصد ضمان استمرار السير العادي وفق الاختيارات الاستراتيجية التي اعتمدتها بلادنا تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة، بما يعنيه ذلك من العمل على امتصاص الصدمات الخارجية المتتالية على النحو الذي يجعل بلادنا قادرة على تنفيذ برامجها وفق منظور التنمية الشاملة.

وعلى هذا الأساس، فإن التوازن مكونات مشروع القانون كانت تحديا حقيقيا وصعبا، غايته تجسيد شعار الذي يختزل مرجعيته وفلسفته أي كرامة عدالة وتنافسية، وهو الشعار الذي يعني تقدما متوازيا بين الاقتصادي والاجتماعي، مع الحفاظ على توازناتنا المالية والماكرو اقتصادية ضمانا للحفاظ على سيادة قرارنا المالي وعلى موقع بلادنا كقاطرة تنمية في افريقيا، كما أن هذا التوازن الخلاق والمقاربة الإرادية تساهم في إعطاء بلادنا كل مقومات الثبات على مسار خدمة مصالحنا العليا، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية التي أصبحت بالنسبة لبلادنا أمرا محسوما وتحولت